قاسيون

العدد 515
السبت 13 آب 2011
16 صفحة . الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (28.979.766) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص . ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

سورية: الأزمة والعدوان والحالة الانتظارية..

◄ عبادة بوظو

ليس من قبيل المصادفة بالمطلق أن إعادة تسليط الأضواء إعلامياً على الطور الجديد من الأزمة الرأسمالية العالمية- الأمريكية الدولارية الإئتمانية تحديدا- تزامن مع تبلور جوقة جديدة من التحريض والاستعداء الخارجي ضد سورية: تصعيد «الحزم» التركي، قرارات وبيانات مجلس الأمن، مجلس حقوق الإنسان، محكمة العدل الدولية، مجلس التعاون الخليجي، سحب عدد من السفراء للتشاور، المحكمة الخاصة بلبنان، الوكالة الدولية للطاقة الذرية و«ملف سورية النووي»، الخ...

ولكن واحدا من أهم مفاعيل الأزمة هو تحضير الأجواء الحربية والانتقال إلى مرحلة أخرى من الهجوم على الشرق برمته عبر البوابة السورية، لأن الولايات المتحدة محكومة بالحرب وهي تخشى من انتقال عدوى الاحتجاجات الشعبية من الجياع والمهمشين في بريطانيا وحتى في الكيان الصهيوني، على اعتبار أن أزمة الدولار والديون الأمريكية وارتفاع الذهب في المقابل لأسعار غير مسبوقة لا يحلها عدوان على سورية وحدها لأن حلها الآن يكون عبر حربٍ شاملة متوسطة الشدة في المنطقة، أي اشتعالها من لبنان حتى إيران مروراً بسورية والعراق، وكل حسب ظروفه ومعطياته. وهي حرب لن تسلم داخليا منها لا تركيا ولا حتى دول الخليج، على اعتبار أن الامبريالية عموماً والولايات المتحدة خصوصاً تنظر للمنطقة كساحة حرب واحدة للهيمنة والسيطرة وإيجاد مخارج مؤقتة من أزمتها الشاملة التي يمكن أن تكون نهائية، إذا ما توافر العامل الذاتي لدى الشعوب.

ولكن بالمثل فإن حرباً كهذه ستسمح لواشنطن «بتسييل» ديونها، أي التحكم بمصادر وتوريدات النفط المتجهة إلى الصين واليابان وأوربا، لإيجاد حلول مؤقتة لهذه الديون ومتأخراتها.

ثمة سؤال يطرح نفسه: هل ستلجأ واشنطن إلى الحرب المباشرة أم بالإنابة؟ الأسهل، ولاسيما للتسويق الداخلي الأمريكي، هو حرب بالإنابة، وهنا يأتي دور تركيا أردوغان تحديداً (أي من يتحول لأن يكون «غورباتشوف تركيا» الذي سيضيع بسياسته على المدى المتوسط والبعيد تركيا المعاصرة بحدودها ووزنها الجغرافي الديموغرافي كما أضاع العثمانيون إمبراطوريتهم غير مأسوف عليهم). وهذا الدور يكمن وراءه فهم جملة التغييرات «الانقلابية» الداخلية التركية التي يجريها أردوغان ولاسيما في صفوف الجيش، بهدف افتعال عمل عسكري ما ضد سورية، يمتد إلى بقية بلدان المنطقة بتأثير الدومينو دون أن تكون واشنطن طرفاً مباشراً فيه.

بناءً عليه، ودون إعطاء أي مبرر على الإطلاق للعنف واستبداد الدولة في تعميم قمع الحركة الشعبية الاحتجاجية المشروعة تحت يافطة استئصال المسلحين والإرهابيين، ومن دون الدخول في لغط مع من سيجادلون في المقابل بعيداً عن موازين القوى الداخلية على الأرض في سورية أن الوارد أعلاه هو «إطالة في عمر النظام» دون أن يروا مخاطر ذلك التحريض الخارجي على سورية كوطن أولاً وأخيراً، فإن المطلوب من الوطنيين السوريين اليوم، وأينما كانت مواقعهم، هو تخفيف الخسائر المحتملة في المواجهة الخارجية الوشيكة والذهاب بسرعة إلى حلحلة الوضع الداخلي السوري، ووقف الحالة الانتظارية لتطورات التصعيد الخارجي وتحضير كل ما يلزم، كحد أدنى لمنع العدوان على سورية، أو كحد أعلى لاتخاذ مبادرة فتح الجبهة مع العدو الأساسي، «إسرائيل»، والتي لن تجد حتى واشنطن غضاضة في زجها في أي معركة تهدد حتى وجود الكيان، طالما كان ذلك يطيل من عمر الولايات المتحدة الغارقة أكثر فأكثر في أزمة وجودها كدولة احتكارات ومجتمع غير متجانس أصلاً.

إن آخر هموم التحريض الخارجي على سورية تحت يافطة الانتصار للسوريين هو حقن الدماء السورية، بل إن أولها هو زيادة النزيف السوري وتفكيك الدولة عبر التصعيد لإحداث المزيد من الفوضى والتشرذم والحسابات الضيقة، في ظل اكتساب بعض المتظاهرين المستدعين للتدخل الخارجي زخماً، وإعطاء أنصار الحلول الأمنية القمعية الصرفة الذريعة للإيغال في محاولات القمع والتنكيل الهادفة بالدرجة الأولى إلى استمرار نظم الفساد واحتكار سلطة الثروة وتوزيعها غير العادل، بما يلتقي للمفارقة لدى الطرفين مع غايات ذاك التصعيد، والحصيلة هي وضع السوريين مجدداً أمام ثنائية وهمية مستوحاة من المشهد العراقي عشية الغزو في ٢٠٠٣ (إما النظام أو الأمريكان)، أي إضعاف الوطن والجيش وعموم السوريين بمن فيهم أنصار الحلول السياسية من مختلف المواقع والمشارب.

لقد استطاع الشعب السوري موحداً حول جيشه في الخمسينيات من القرن الماضي ردع احتمال العدوان التركي آنذاك، وكوّن مقاومته الشعبية في طول البلاد وعرضها، والتي استطاعت أن تحقق هدفها... واليوم تنتصب مهمة مماثلة تتطلب تكوين بنى المقاومة الشعبية ظهير الجيش الوطني في مواجهة أي احتمال للتدخل الخارجي، وفي ردع نواتات الميليشيات الطائفية المسلحة التي تكونت فعلياً هنا أو هناك، والتي ستتحول في حال أي عدوان خارجي إلى طابور خامس لقوى هذا العدوان ولأهدافه، لأن هذه الميليشيات هي في نهاية المطاف الذراع المسلحة لقوى الفساد الكبير في جهاز الدولة والمجتمع، ولبعض القوى والتيارات التي تدعي رفع لواء الدين وتعتمد التكفير وتمارس أحياناً القتل على الهوية. وهذه الميليشيات بشقيها المتناقضين ظاهرياً مرتبطة المصالح حتى نخاعها الشوكي مع قوى العدوان الخارجي.

إن هزيمة المخططات الخارجية وكسر الثنائيات الوهمية يتطلب اليوم قبل كل شيء هزيمة الميليشيات الطائفية المسلحة من كل شاكلة ولون بالتحالف العميق للشعب المقاوم والجيش المقاوم بما يؤمن كرامة الوطن والمواطن. ■■

الاحتجاجات في بريطانيا.. الأزمة بدأت تلتهم الجزء الثري من أوروبا!!

توقعات الطلب العالمي على النفط في ٢٠١٢ ترتفع قليلاً..!

من دون إيراد كامل الأسباب أو الحقيقية منها المرتبطة بالأزمة الأمريكية وسعي واشنطن لفرض مزيد من التحكم بتدفق النفط العالمي وصفقاته ولاسيما من المنطقة العربية، رفعت وكالة الطاقة الدولية قليلاً من توقعاتها للطلب العالمي على النفط خلال ٢٠١٢ رغم المخاوف الاقتصادية، مشيرة إلى أن اليابان ستستهلك مزيداً من الذهب الأسود بسبب توقف محطاتها النووية.

لكن الوكالة حسب المصادر الإعلامية الفرنسية في المقابل خفضت توقعاتها حول الطلب العالمي خلال ٢٠١١ بنحو +٠,٤ ١٪ بسبب تباطؤ النمو العالمي والأسعار التي ما زالت مرتفعة.

وكانت الوكالة التي تمثل مصالح الدول المصنعة، قد رفعت توقعاتها الشهر الماضي وباتت تقدر زيادة الاستهلاك خلال ٢٠١١ بنحو ١,٢ مليون برميل يومياً ليبلغ ٨٩,٥ مليون برميل يومياً.

وفي تقريرها الشهري الصادر الأربعاء أوضحت الوكالة في المقابل أن الطلب سيرتفع خلال ٢٠١٢ نحو ١,٦ مليون برميل يومياً (بدلاً من ١,٥ مليون برميل يومياً كان متوقعاً في تموز) أي ١,٨٪ كي يبلغ ٩١,١ مليون برميل.

لكن إذا كان إجمالي الناتج الداخلي العالمي سيبلغ ٣ بالمئة بدلاً من ٤ بالمئة كانت متوقعة لـ٢٠١١-٢٠١٢، فإن ذلك «سيؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي ٣٠٠ ألف برميل يومياً في ٢٠١١ و١,٣ مليون برميل في ٢٠١٢»، معترفة في الوقت نفسه بان سيناريو النمو هذا «يمكن أن يبدو متفائلاً نظراً للأجواء السائدة حالياً».

وقد تسببت مخاوف من أن ينعكس تباطؤ النمو في الولايات المتحدة والعالم على الطلب على النفط في انخفاض أسعاره مؤخراً، علماً بأن التقارير الدولية تتحدث عن ارتفاع العرض العالمي من النفط خلال تموز مئة ألف برميل يومياً إذ أن إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عاد تقريباً إلى المستوى الذي كان عليه قبل بداية النزاع في ليبيا. ■■

بلاغ عن رئاسة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

يثير تطور الوضع في البلاد القلق الشديد لدى كل من يهمه مستقبلها، فالأزمة الوطنية العميقة الشاملة لا يمكن أن تجدِ حلاً لها بطبيعة الحال عبر الإجراءات الأمنية العسكرية فقط، التي تفضي حتماً إلى تعقيد وتأخير الوصول إلى الحلول السياسية الوطنية الحقيقية، المخرج الآمن الوحيد للأزمة الذي يضمن وحدة البلاد والحفاظ على سيادتها.

لقد ساهمت الميليشيات المسلحة من تنظيمات إرهابية مسلحة و«شبيحة» مسلحين وقوى أمنية متشددة في النظام، في تعقيد الوضع، وهي تهدف فيما تهدف، إلى توريط الجيش الوطني السوري وكذلك الحركة الشعبية في مواجهة لا أول ولا آخر لها..

إن هذه القوى هي بطبيعتها العميقة طائفية، وتختفي وراءها قوى الفساد الكبرى في المجتمع وفي جهاز الدولة، هذه القوى ترتعب اليوم من احتمال الإصلاح الجذري الشامل، وتريد من خلال خلط الأوراق الذي تقوم به النجاة بجلدها والحفاظ على ثرواتها، ولو كلفها الأمر استدعاء التدخل الخارجي بشكل مباشر أو غير مباشر..

وبالفعل، فقد ارتفع منسوب التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لبلادنا في الأيام الأخيرة إلى درجة خطيرة، ولم تبق إلا خطوة واحدة للانتقال من التهديدات إلى تنفيذها، وهذا يتطلب إعطاء الأولوية للدفاع عن الوطن ضد الخطر الداهم عبر تعزيز الوحدة الوطنية ورفع شعار: «وحدة الشعب والجيش دفاعاً عن كرامة الوطن والمواطن»، وصولاً إلى فتح معركة تحرير الجولان بكل الأشكال وتوحيد كل القوى نحو المعركة الوطنية الكبرى، التي ستؤمن الفرز الحقيقي في المجتمع، وهذا يكفل عزل وفضح قوى الفساد الطائفية المرتبطة بمخططات التحالف الإمبريالي – الصهيوني والرجعي العربي.

إن المخرج الوحيد من الوضع الناشئ يتطلب:

١- وضع حد للميليشيات الطائفية المسلحة، وهنا نعني «الجماعات الإرهابية المسلحة» و«الشبيحة المسلحين».

٢- السحب النهائي لقوى الأمن من الشارع، ومنعها من استخدام السلاح فيه، وإطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية الأحداث الأخيرة.

٣- تكليف الجيش بحماية المظاهرات السلمية للمواطنين، ومنع العنف من داخلها أو ضدها.

٤- تشكيل لجان مقاومة شعبية بالتعاون مع الجيش في جميع المناطق الحدودية لمواجهة احتمال أي تدخل خارجي، وكذلك لردع الميليشيات المسلحة..

٥- إطلاق الحوار الوطني الشامل بين النظام والأحزاب، والحركة الشعبية، والبدء الفوري بتنفيذ الإصلاح الجذري الشامل بدءاً من تغيير الدستور وعرضه على استفتاء شعبي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية ذات صلاحيات مهمتها تنفيذ الإصلاحات وإنجازها.. بما فيها انتخاب هيئة تشريعية جديدة على أساس قانون انتخابي معدل يعتمد النسبية على مساحة البلاد كدائرة واحدة..

دمشق ٩ آب/٢٠١١

■■

بصراحة

الطبقة العاملة السورية جزء من الحركة الشعبية

◄ عادل ياسين

لعبت الطبقة العاملة دوراً مهماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في التاريخ الوطني السوري المعاصر، تجلى في مشاركتها الفاعلة في النضال الوطني الذي خاضه شعبنا السوري في مواجهة الاحتلال الفرنسي، من خلال الإضرابات والمظاهرات الواسعة التي كانت تشارك فيها الطبقة العاملة السورية، رافعة الشعارات الوطنية المعبرة عن ضرورة إنجاز الاستقلال الوطني الكامل عن المستعمر، وهي بهذا الفعل النضالي مثلت الضمير والموقف الوطني للشعب السوري الذي لا يقبل احتلالاً، ولا يقبل ذلاً، ولا يستطيع إلا أن يعيش حراً كريماً، والموقف الوطني هذا لم يأت من فراغ أو وليد حالة عفوية عابرة، وإنما استند إلى إرث نضالي طويل تمثل بمقاومة شعبنا للاحتلال العثماني، والتي عبرت عنها حركات العامة، ومنها العامة الدمشقية في ثوراتها المتواصلة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكانت بقيادة الجمعيات الحرفية التي انتظم فيها الحرفيون والعمال معاً في نضالهم ضد العثمانيين، حيث كان دخول الصناعات الحديثة (المنيفاكتورات والمعامل) في بدايته.

إذاً، أخذ الوعي العمالي الطبقي يتشكل مع بدايات دخول الصناعات الحديثة، وإصدار الحكومة العثمانية لأول قانون عمل ينظم العلاقة بين أرباب العمل والعمال، وهو قانون الشغل العثماني الذي انحاز بالكامل إلى جانب المستثمرين الأجانب وأرباب العمل المحليين، إيذاناً لبداية دخول علاقات الإنتاج الرأسمالية التي أوضحت للعمال، وعبر التجربة، أن الرأسمالية هي العدو اللدود لمصالح الطبقة العاملة وحقوقها، وبالتالي لابد من النضال ضد كل من يمثل الرأسماليين حتى لو كانوا من أبناء جلدتنا، لأن الاستغلال البشع ليس له دين أو وطن.

ما نود أن نقوله من خلال استحضارنا لهذا التاريخ المشرف الذي صنعه العمال السوريون بإرادتهم وعزيمتهم وبروحهم النضالية العالية التي لم يكسرها إخفاق هنا أو انتكاسه هناك، إن كل المحاولات التي جرت في العقود الخمسة من أجل تحييد الطبقة العاملة عن لعب دورها المناط بها، هذا الدور المتجذر عميقاً في وجدانها، تحييدها عن أن يكون لها دور فاعل في تقرير مصير البلاد والعباد، بالرغم من الرشاوى التي قدمت لها سابقاً، والتي كان المراد منها إبقاء هذه الطبقة في الجيب واستخدامها عند الضرورة التي تقتضيها مصالح من يريد ذلك، وليس ما تقتضيه مصالحها الوطنية والطبقية، فقد تعرضت مصالح هذه الطبقة للكثير من الهجوم السافر والمبطن عبر السنوات الفائتة، من خلال السياسات الاقتصادية الليبرالية التي حفرت أخاديد عميقة في حياة الشعب السوري واقتصاده الوطني، وأنتجت من الأمراض والأزمات التي ستبقى آثارها التدميرية لفترة طويلة لكي يتم التخلص منها، وهذا يحتاج إلى إرادة وفعل حقيقيين يكون للطبقة العاملة السورية فيهما دور أساسي إذا ما توفرت لها الشروط الضرورية والكافية لأن تستعيد هذا الدور الذي لعبته تاريخياً، والتي ستلعبه في هذه الظروف الاستثنائية والمعقدة والمركبة، حيث الصراع على أشده في الشارع وخارج الشارع، من أجل مستقبل سورية، لكي تكون دولة مدنية ديمقراطية مقاومة للمشاريع الامبريالية - الصهيونية وحلفائهم في الداخل، ممن نهبوا مقدّرات شعبنا، وممن عاثوا في الأرض فساداً.

لقد أوضحت مجريات الأحداث الدائرة الآن عمق الأزمة الاقتصادية الاجتماعية السياسية، هذه الأحداث التي عمقت الفرز الحقيقي وستعمقه أكثر في المجتمع وتجعله أكثر وضوحاً وجلاءً، بين من يدعم الحركة الشعبية ويقف بين صفوفها، وبين من لا يرى في هذا الحراك إلا وجهاً واحداً متآمراً لابد من مواجهته والقضاء عليه قضاءً مبرماً، لا قيامة له بعدها، وهذا الاتجاه يحاول زج الحركة العمالية في مواجهة الحراك الشعبي السلمي ذي المطالب المشروعة وهي مطالب الطبقة العاملة نفسها أو تكاد، مثل محاربة الفساد والنهب وتعزيز الوحدة الوطنية ورفض الطائفية، وأن يكون اقتصادنا الوطني اقتصاداً قوياً يلبي حاجات الشعب السوري في التنمية الحقيقية التي تمكنه من المقاومة وبناء مستقبل آمن للأجيال القادمة، وبهذا تكون الطبقة العاملة جزءاً لا يتجزأ من هذا الحراك الشعبي تتأثر به وتؤثر فيه، ولن يجدي نفعاً كل التجييش والتحشيد الجاري على قدم وساق في مواجهة هذا الحراك الذي هو مستقبل سورية الحقيقي الذي سيفرز من بين صفوفه تلك القوى الوطنية والشريفة التي ستعمل على وضع سورية، أرضاً وشعباً، على سكتها الصحيحة.

إن الطبقة العاملة السورية لن تكون خارج هذا السياق، فهي ستناضل كطبقة من أجل سلامة الوطن ومنعته، وستناضل من أجل حقوقها الاقتصادية والسياسية، والتي في مقدمتها أن تكون حركتها النقابية حركة مستقلة تدافع عن مصالح من تمثلهم، وفي مقدمة تلك المصالح إعادة توزيع الثروة وإعادة توزيع الدخل الوطني لمصلحة أجورها من أجل حياة تليق بها كطبقة منتجة للخيرات المادية الحقيقية التي سُلبت منها وأصبحت تعيش على الفتات الذي تقدمه لها قوى السوق داخل جهاز الدولة وخارجه.

■■

عمال الشركة السورية العراقية للنقل البري تحت الظلم والتهديد



أرسل ثمانية وأربعون عاملاً من عمال الشركة السورية العراقية للنقل البري، رسالة شكوى موقعة بأسمائهم ونيابة عن الـ١٥٠ عاملاً مجموع عمال الشركة، يشكون فيها تعرضهم للظلم بحرمانهم من جميع الترفيعات والزيادات الدورية والمنح التي صدرت بمراسيم منذ تأسيس الشركة عام ٢٠٠٢ وحتى الآن. علماً أنها شركة حكومية مساهمة محدودة المسؤولية، مشتركة لنقل البضائع والمسافرين، مقرها الرئيسي في طرطوس ولها فروع في سورية ولها فرع في العراق، مدة عقد الشركة خمسة وعشرون عاماً قابلة للتجديد بناء على رغبة الطرفين المتعاقدين، مصدق على عقد التأسيس بالمرسوم التشريعي رقم /٤/ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٧ وتحمل هذه الشركة جنسية الدولة التي يقع فيها مقرها الرئيسي (طرطوس) وتعامَل في الدولة المؤسسة الأخرى معاملة الشركات الوطنية.

تتكون الجمعية العمومية للشركة من وزيري النقل في الدولتين المتعاقدتين وأعضاء مجلس الإدارة المكون من ستة أعضاء أصليين وعضوي احتياط، وتكون رئاسة مجلس الإدارة ومدير عام الشركة دورية بينهما، ووقع على عقد التأسيس كل من وزير النقل والمواصلات في جمهورية العراق الدكتور أحمد مرتضى أحمد، ووزير النقل في الجمهورية العربية السورية المهندس مكرم عبيد.

وقد تقدمت الشركة بالطلب رقم ٧/١٣٣٨٥ تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ لتشميل العاملين لديها بالزيادات والمنح الصادرة عن رئيس الجمهورية، وأن تكون خاضعة لجميع المراسيم الصادرة بهذا الشأن كونها شركة حكومية مساهمة محدودة المسؤولية. وجاء في كتاب وزارة المالية - مديرية الموازنة العامة إلى رئاسة مجلس الوزراء /الأمانة العامة/ إن موضوع تشميل الشركة المذكورة بالزيادات والمنح هو من الأمور التنسيبية التي يعود تقديرها للسيد رئيس مجلس الوزراء، وفي كتاب آخر من وزارة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء /الأمانة العامة/ ولدى الرجوع إلى المرسوم التشريعي رقم /٤/ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٧ المادة الثانية الفصل الثاني، تبين بأنها شركة حكومية مساهمة محدودة المسؤولية، وبالتالي تطبّق عليها كل مراسيم الزيادة والمنح الصادرة عن رئيس الجمهورية.

وجاء كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/١٩١٩ تاريخ ٢٠٠٧/٣/١١ المتضمن الموافقة على أن مراسيم الزيادة والمنح الصادرة عن رئيس الجمهورية تطبّق على الشركة موضوع البحث.

ولكن، رغم كل هذه الكتب والموافقات والمراسلات، مازال عمال الشركة السورية العراقية للنقل البري لم يحصلوا على شيء من هذه المستحقات، منذ عام ٢٠٠٢ وحتى تاريخه، وقد طالب عمال الشركة بحقوقهم في كتب ومذكرات كثيرة تم إرسالها إلى مختلف الجهات المعنية، ولكن أحداً لم يستجب، ومؤخراً فقد نمي إلينا أن المدير العام الجديد في المقر الرئيسي في طرطوس، والدور هذه السنة لمدير عراقي الجنسية، قام بتهديد العمال بالطرد والفصل من العمل لمن يطالب بحقه أو يشتكي لإحدى الجهات الرسمية!!

علامة استفهام كبيرة تبقي هذه المشكلة بانتظار الحل وإيصال الحقوق إلى أصحابها.

■■

العاملون في مهنة الدليل السياحي..

وزارتا السياحة والشؤون والنقابات لا تعترف بنا فمن ينصفنا؟!

يعتبر عمل الدليل السياحي من الأعمال الشيقة والمتميزة والتي تنعكس على شخصية الدليل وثقافته وأدائه بشكل متسارع ولافت كما أنها تعتبر من المهن المدرة للدخل، وقد سمي الدليل السياحي عرفاً (سفير غير متوج) نظراً لأهمية الدور الذي يضطلع به كواجهة تعكس أجمل الصور والانطباعات عن بلده بطريقة تسويقية لا تجافي الحقيقة بل تبرز جماليتها وأوصافها، وقد عرف العديد من الأدلاء الذين شكلوا صورة حقيقية للوطن، وكانوا شعلة تفان في خدمة هذه المهنة من خلال إعطائهم أفضل الانطباعات عن وطنهم وأخلاق وكرم مجتمعهم ووطنهم الأجمل.

ويمكن تعريف المرشد السياحي بصورة عامة بأنه الشخص الذي يقوم بمرافقة السائحين والزوار والوفود الأجنبية إلى المدن والمناطق والمعالم والمنشآت والمواقع السياحية والتاريخية والأثرية، ويزودهم بالمعلومات اللازمة عنها، والرد على استفساراتهم بمعلومات دقيقة وصحيحة وموضوعية وتجنب الإضافات والاجتهادات والتعليقات والآراء الشخصية، والبقاء معهم ومرافقتهم من تاريخ وصولهم حتى مغادرتهم، كما يعمل على سلامة السائحين الذين يرافقهم والحفاظ على ممتلكاتهم وعدم تعريضهم لأية مضايقات. ومقابل قيامه بهذه الأعمال يحصل المرشد السياحي على أجر مادي تحدده الأجهزة الرسمية، أو يتفق بشأنه مع المنظمين للرحلات السياحية أو حتى مع السائحين أنفسهم.

وعلى عاتق المرشد السياحي تقع دائماً مسؤولية إنجاح الرحلة السياحية وتقديم الصورة الإيجابية عن وطنه للسائحين، فهو المصدر الرئيسي للمعلومات التي يحصلون عليها عن التراث الحضاري والتاريخي والثقافي والعادات والتقاليد والحياة الاجتماعية التي يعيشها السكان في المناطق السياحية التي يرافق السائحين لزيارتها. وتشكل المعلومات التي ينقلها المرشد السياحي للسائحين، مع ما يشاهدونه على الطبيعة، من مناظر طبيعية ومنشآت ومعالم وآثار وأدوات وحرف، في المناطق التي يقومون بزيارتها موضوعاً متكاملاً يشبع فضول السائحين ويجيب على استفساراتهم وترسخ المعلومات والصور الحية في أذهانهم، وذلك يجعلهم يشعرون بالراحة والرضا.

ومن المعروف والمتعارف عليه أن الأجهزة السياحية الرسمية في كل دولة تتولى إصدار القرارات واللوائح التي تنظم مهنة الإرشاد السياحي وتحدد الشروط والمواصفات التي يجب توافرها في المرشد السياحي، وتحدد كذلك واجبات والتزامات وحقوق المرشدين السياحيين. لكن في سورية ونتيجة الأحداث التي تشهدها البلاد والتي أدت أوتوماتيكيا إلى توقيف الحركة السياحية في سورية بشكل نهائي، تضرر هؤلاء الأدلاء وبقوا دون عمل، فلجؤوا إلى وزارة السياحة لإنصافهم إلى أنها لم تعترف بهم ولم توافق على تشكيل جمعية لهم للحفاظ على بعض من حقوقهم، وحولتهم وزارة السياحة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فلم يكن ردها بأفضل من سابقتها، فتوجهوا إلى الاتحاد العام لنقابات العمال لعل وعسى يتم ضمهم على أقل تقدير لنقابة عمال السياحة التي تشكل أكبر المكاتب النقابية التي تضم فيها عمال القطاع الخاص وخاصة السياحي منه، لكنها أيضاً ردتهم خائبين تحت حجة أن هذه المهنة لا تدخل في إطار العمل النقابي علماً إننا في «قاسيون» ومن خلال مصادرنا الخاصة استطعنا الحصول على عدد العاملين في هذه المهنة حيث يصل عددهم ما يقارب ١٤٠٠ عامل، مما يعني حرمان أكثر من عشرة آلاف مواطن من مصدر رزقهم الوحيد.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تشكيل جمعية أسوة بالدول المجاورة لهؤلاء تحافظ على بعض من حقوقهم أصبحت صعبة المنال؟ وهل من ضرر على النقابات إن تم ضمهم للتنظيم النقابي حتى يكونوا على قدر المسؤولية؟ إنها مطالب محقة وبسيطة وعلى الجهات المعنية في وزارتي السياحة والعمل والاتحاد العام لنقابات العمال إعطاؤها الأهمية الكافية وإيجاد الحلول المناسبة لها لأنها حقوق مشروعة.

■■

رغم قلة عددهم.. عمال أجانب الإحصاء الاستثنائي يطالبون:

يجب معاملتنا معاملة السوري في الحقوق والواجبات في العمل



إن إعادة الجنسية بعد /٤٩/ عاماً من المعاناة المتعددة الوجوه لعشرات الآلاف من الأسر الكردية يشكل اعترافاً من الدولة بحقوق اعتدي عليها.. فقد سلبت منهم الجنسية والأكثرية الساحقة كانت تتمتع بالجنسية السورية قبل الإحصاء الرجعي المذكور. وخلال تلك السنين الطويلة تعرضوا لكثير من المظالم وأوجه الحرمان، سواء في العمل أو التوظيف أو لجهة عدم الحصول على البطاقة التموينية، وحرموا كذلك من الدراسة ومن السفر خارج البلاد، ومن أراضي الإصلاح الزراعي، ومن الانتساب للنقابات المهنية وغيرها.

هؤلاء المواطنون لم يفكروا يوماً إلا أن يكونوا جزءاً من هذا الوطن، لذا كانوا دائماً على أمل أن تتحقق بعض مطالبهم من ناحية التعويضات المادية أو المعنوية على أقل تقدير بعد حصولهم على الجنسية، ومن هنا كان تساؤلهم المنطقي هو: ما حجم التعويضات الممكن أن تعترف بها الدولة لهم بعد كل هذا الحرمان؟ خاصة وأن الدولة وحدها تتحمل كامل المسؤولية عن المظالم التي تعرضوا لها وعليها أن تعوضهم، وترد لهم بعض الذي حرموا منه، وكذلك من حقهم على الدولة أن تبحث لهم عن سبل لتقديم المساعدات العاجلة في العمل والتوظيف وتثبيت من يعملون في الدوائر المختلفة الذين عملوا بعقود سنوية أو نصف سنوية من حاملي مختلف الشهادات العلمية.

إن السير في طريق الإصلاحات يجب أن يشمل كل ما يتعلق بهؤلاء وحقوقهم، خاصة وأن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قد أصدرت قراراً واضحاً جاء فيه «يعامل أجانب الإحصاء الاستثنائي معاملة السوري تماماً» أي أن الوزارة أكدت أن أية أوراق عمل رسمية تخص الأجانب يعاملون كالسوري، لا كأجانب أو رعايا دولة أخرى، وبناء على هذا القرار رفع العاملون في القطاع الصحي من فئة الأجانب الذين استلموا هوياتهم السورية وأعيد لهم جنسيتهم بموجب المرسوم التشريعي /١٩٤/ الذي أصدره رئيس الجمهورية في ٤/٧/ ٢٠١١، كتاباً إلى الجهات المعنية من أجل إنصافهم وتثبيتهم جاء فيه:

السيد رئيس مجلس الوزراء الأكرم

نحن العاملين في مديرية صحة الحسكة والخريجين الجدد في مدرسة التمريض (فنيين - ممرضين) ومن أجانب محافظة الحسكة سابقاً.

نعرض لسيادتكم ما يلي:

بعد صدور المرسوم التشريعي المتضمن منح الجنسية السورية لأجانب الحسكة.

والمرسوم التشريعي المتضمن تثبيت العاملين المتعاقدين والوكلاء.

وبعد حصولنا على البطاقة الشخصية السورية.

فاجأنا جواب الجهاز المركزي للرقابة المالية بانه لا يجوز تعيين الخريجين الجدد إلا بعد مرور خمس سنوات على منح الجنسية، وأيضاً عدم تثبيت المتعاقدين الذين حصلوا عل الجنسية إلا بعد مرور خمس سنوات. مع العلم:

بأن الدولة ملتزمة بتعيننا كوننا خريجي المعاهد الصحية ومدارس التمريض.

إن شرط مرور خمس سنوات يخص الأجانب من خارج القطر. أما أجانب الحسكة فهم من مواليد هذا الوطن ونرى أنه لا حاجة أن يخضعوا لهذا الشرط. وقد وقع على العريضة أو الكتاب واحدٍ وأربعون عاملاً مضى على تعيين بعضهم أكثر من عشرين عاماً.

«قاسيون» تضم صوتها لمطلب هؤلاء العمال وهم من مختلف الشهادات العلمية، وتطلب من الجهات المعنية الإسراع بإصدار القرارات المطلوبة لإعفائهم من هذا الشرط التعسفي بحقهم، قبل نفاد المدة المحددة لتثبيتهم، لأن في ذلك تعويضهم على جزء مما خسروه طيلة السنوات الفائتة.

■■

الإصلاح الضريبي كأحد موارد تمويل التنمية..

التخلص من النظام الضريبي الحالي ضرورة.. والشاهد جفاف إيرادات الخزينة

◄ د. نزار عبد الله

لا يختلف اثنان من الاقتصاديين على أن الضرائب أهم مورد سيادي للخزينة العامة للدولة، ويختلف حجمه ونسبته قياساً للناتج المحلي من دولة لأخرى، فالضرائب في الدول الرأسمالية تشكل العمود الفقري لهذه الاقتصادات، تليها القروض والمساعدات، وأرباح القطاع العام..

٢٠–٥٠٪ حصة الضرائب

الجدول الأول سيوضح حقيقة التطور التي تشهدها حصة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من دول العالم تاريخياً، والتي تتراوح نسبتها بين ٢٠–٥٠٪ تقريباً من الناتج المحلي هذه الدول..

جدول رقم (١)

حصة الضرائب من الناتج القومي الإجمالي

الدول	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
بلجيكا	٢٤،٩	٢٨،٥	٣٠ ,٩	٣١،٨	٢٩،٣
الدانمرك	٣٨،٨	٤٠،٨	٤٤،٧	٤٧،٢	٤٧،٢
ألمانيا	٢٢،٩	٢٣،٨	٢٥،١	٢٤،٢	٢٣،٤
بريطانيا	٣١،٨	٢٩،٤	٢٩،٥	٣١،٣	٣٠،٣
اليونان	١٧،٧	١٧،٩	١٩،٧	٢٢،٦	٢٦،١
إيرلندا	٢٨،٦	٢٧،٢	٢٩،٢	٣٢،٤	٣١،٧
إيطاليا	١٦،٣	١٤،٢	١٨،٧	٢٢،٥	٢٦،١
اليابان	١٥،٣	١٤،٩	١٨،٠	١٩،٣	٢٢،٢
لوكسمبورغ	٢٢،١	٣٠،٢	٣٢،٥	٣٧،٥	٣٦،٤
هولندا	٢٤،٤	٢٦،٩	٢٨،٤	٢٥،٠	٢٨،٤
النرويج	٣٣،٠	٣٣،٧	٣٧،٢	٣٧،٨	٣٤،٢
النمسا	٢٦،٦	٢٨،٠	٢٨،٤	٢٩،٤	٢٧،٩
السويد	٣٤،٠	٣٥،١	٣٤،٩	٣٧،٩	٤١،٢
سويسرا	١٨،٢	٢١،٠	٢١،٣	٢١،٨	٢١،٣
أمريكا	٢٣،٦	٢١،٩	٢١،٨	٢٠،٦	٢١،١

المصدر: B R D –Bundesministerium fuer Wirtschaft- Wirtschaft in Zahlen 1992،s.149

٧،٥٪ فقط في الدول العربية

لم تتعد حصة الضرائب من الناتج القومي الإجمالي في الوطن العربي حاجز ٧،٥٪ فقط في عام ٢٠٠٩، وهذا قليل مقارنة بالنسب العالمية، وفي سورية وصلت هذه النسبة إلى نحو ١٠٪ من الناتج القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٧..

من الواضح أن حصة الضرائب سواء في الوطن العربي أو في سورية منخفضة جداً مقارنة بجميع دول اقتصاد السوق، وينبغي زيادتها ثلاثة أضعاف لتضاهي معظمها، وأكثر من ٤ أضعاف لتضاهي السويد والدانمرك مثلا.

الضمان الاجتماعي متدن عربياً

بلغت حصة الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي قرابة نصف الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩٠ في معظم دول اقتصاد السوق باستثناء بعض الدول، وتجاوزت النصف في بعضها الآخر، أما في الوطن العربي فحصتها صغيرة جدا، وكذلك في سورية، لأن الضمان الاجتماعي ليس واسع الانتشار بالنسبة لقوة العمل، ونحن بأمس الحاجة إلى توسيعه ليشمل جميع المشتغلين وأسرهم، ولا يزال الطريق طويلا لنصل إلى ذلك.

جدول رقم (٢)

حصة الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي معاً من الناتج القومي الاجمالي

الدول	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
بلجيكا	٣٥،٧	٤١،٨	٤٤،٤	٤٦،٧	٤٤،٩
الدانمرك	٤٠،٤	٤١،٤	٤٥،٥	٤٩،٠	٤٨،٦
ألمانيا	٣٢،٩	٣٦،٠	٣٨،٢	٣٨،١	٣٦،٣
فرنسا	٣٥،١	٣٦،٩	٤١،٧	٤٤،٥	٤٣،٧
اليونان	٢٥،٣	٢٥،٥	٢٩،٤	٣٥،١	٣٦،٥
إيرلندا	٣١،٢	٣١،٥	٣٤،٠	٣٨،٠	٣٧،٢
إيطاليا	٢٦،١	٢٦،٢	٣٠،٢	٣٤،٤	٣٩،١
اليابان	١٩،٧	٢٠،٩	٢٥،٤	٢٧،٦	٣١،٢
لوكسمبورغ	٣٠،٩	٤٢،٨	٤٦،٠	٥٠،١	٥٠،٣
هولندا	٣٧،٦	٤٣،٧	٤٥،٨	٤٤،٩	٤٥،٢
النرويج	٣٩،٣	٤٤،٩	٤٧،١	٤٧،٦	٤٦،٣
النمسا	٣٥،٧	٣٨،٦	٤١،٢	٤٣،١	٤١،٦
السويد	٤٠،٠	٤٣،٦	٤٩،١	٥٠،٤	٥٦،٩
سويسرا	٢٣،٨	٢٩،٦	٣٠،٨	٣٢،٠	٣١،٧
لوكسمبورغ	٣٠،٩	٤٢،٨	٤٦،٠	٥٠،١	٥٠،٣
بريطانيا	٣٦،٩	٣٥،٣	٣٥،٣	٣٧،٩	٣٦،٧
أمريكا	٢٩،٢	٢٩،٠	٢٩،٥	٢٩،٢	٢٩،٩

المصدر نفسه– وزارة الاقتصاد الاتحادية في ألمانيا الغربية ١٩٩٢ – الاقتصاد في أرقام

التصاعد الضريبي منخفض جداً

وصل التصاعد الضريبي على الأرباح نسبا مرتفعة في معظم دول اقتصاد السوق، وخفضت هذه النسب على الشركات المساهمة، بيد أنها ظلت مرتفعة تتراوح بين ٤٠–٥٠٪ في معظم الدول، وحصل تخفيض التصاعد الضريبي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، وذلك لغياب المنافسة بين النظام الاشتراكي السابق والدول الرأسمالية في تطوير الاقتصاد، وتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين..

في سورية، وباقي الدول العربية لا نزال في أولى مراحل التطور، رغم ذلك فقد تم تخفيض التصاعد الضريبي بشكل حاد جدا، وتحميل المواطن أعباء ضرائب غير مباشرة أكثر من طاقته، مما جعل الاقتصاد يترنح مع المواطن..

نحن مهددون الآن خاصة وفي كل الأوقات بالغزو، والأمن القومي العربي يقتضي إعلان اقتصاد الحرب كما فعلت الدول التي مرت بهذه الظروف المشابهة، ويجب رفع التصاعد الضريبي إلى ٧٥٪، وتخفض الضرائب غير المباشرة بشكل كبير كي يصبح العامل والفلاح، وأي مشتغل في قوة العمل قادرا على الإنتاج، والقتال دفاعا عن تراب الوطن، والاستشهاد، وهو مطمئن أن أسرته ستعيش معززة مكرمة بعد استشهاده ووفاته..

وصل التصاعد الضريبي في كل من ألمانيا الاتحادية إلى ٩٥٪ للدخل الذي تجاوز ٠،٢٥ مليون مارك من مطلع عام ١٩٥٠ حتى منتصف عام ١٩٥٣، وفي الولايات المتحدة الأمريكية وصل إلى ٩١٪ للدخل الذي تجاوز ٠،٢ مليون دولار عام ١٩٥٢–١٩٥٤ بعيد الحرب العالمية الثانية.

جدول رقم (٣)

ضريبة الدخل على الأرباح في دول مختارة ١٩٨٦-١٩٩٧

الدول	أعلى تصاعد ضريبي على الشركات	نسبة التغيير	أعلى تصاعد ضريبي على الشركات المساهمة	نسبة التغيير
بلجيكا	٧٢	١٥،٣–	٤٥	٥،٦–
الدانمرك	٤٥	١٤–	٥٠	١٦–
ألمانيا الاتحادية	٥٦	١+	٥٦	٦،٧–
فنلندا	٥١	١٣–	٣٣	٥–
فرنسا	٦٥	١١–	٤٥	١١،٧–
اليونان	٦٣	٢٣–	٤٩	٩–
إيرلندة	٥٨	١٠–	٥٠	١٢–
إيطاليا	٦٢	١١–	٣٦	–
لوكسمبورغ	٥٧	٧–	٤٠	٧–
هولندا	٧٢	١٢–	٤٢	٧–
النمسا	٦٢	١٢–	٣٠	١٦–

نحتاج لنظام ضريبي جديد

إننا نحتاج إلى نظام ضريبي جديد، يوفر موارد كافية للخزينة لبناء الاقتصاد الوطني، وتوفير خدمات البنية الفوقية، من تعليم مجاني في جميع مراحله، وهذه مهمة وطنية لا يمكن أن تترك للقطاع الخاص المهتم بالربح فقط، ويجب تطوير الإدارة وخدمات البنية التحتية من مدن سكنية جديدة، ومدن صناعية تغطي كامل مساحة القطر، ولا تكرس التوزع السكاني الخاطئ في المدن الكبيرة، وأن نشيد شبكة حديدية من الخطوط الحديدية العصرية، والمكهربة، والسريعة، وأن نطور الصناعة والزراعة..الخ، وأن نجدد سلاح جيشنا الباسل.

التخلص من النظام الضريبي الحالي الذي تركة الفريق الاقتصادي المقال يعتبر ضرورة، لأنه جفف إيرادات الخزينة، وهو مليء بالثغرات، فضريبة الدخل ينبغي أن تكون مبنية على مسك الدفاتر للمكلفين ويطبق على جميع الشركات دون استثناء في الزراعة، والصناعة، والتشييد، والبناء، والمصارف، والخدمات السياحية من فنادق ومطاعم، وعلى المحامين، والمهندسين، والأطباء، والصيادلة، والحرفيين..الخ، هكذا نقيم عدالة ضريبية وتحصل الخزينة على موارد كافية لتقوم بكل واجباتها.

الخبراء الغربيون ينصحون بإضعاف الدولة النامية، عن طريق تجفيف موارد خزينتها، لتصبح عاجزة عن القيام بمهامها، فهم ينصحون بإلغاء الجمارك، وتخفيض التصاعد الضريبي، والقضاء على القطاع العام الذي هو عماد التنمية الاقتصادية..

الرشاد الاقتصادي، والأمن الوطني والقومي يقضي بتكليف فريق اقتصادي بإعداد مشروع النظام الضريبي الجديد بأسرع وقت، وعرضه للنقاش على الجمهور العريض، وممثلي العمال والفلاحين، ورجال الأعمال، ومختلف النقابات، والاقتصاديين، وإقراره قبل نهاية العام الحالي، لأنه ملح جدا، وهو الذي يستطيع زيادة إيرادات الخزينة بشكل كبير، لنتمكن من مواجهة حالة الحرب التي نعيشها الآن، والحالات التي قد تليها، لنكون دوما على أتم استعداد للمعارك المفروضة علينا.

(لمزيد من التفصيل: أنظر: «نظام ضريبي للوطن العربي آفاق ٢٠٢٥ وما بعد توحد الوطن العربي في دولة واحدة-د.نزار عبد الله- دمشق- المركز العربي للدراسات الإستراتيجية-٢٠١١»).

■■

الإصلاحات «الترقيعية» لا تكفي..

المطلوب اعتماد القطاع العام الصناعي كركيزة للاقتصاد الوطني

◄ حسان منجه

التراجع الذي يشهده القطاع العام الصناعي لا يحتاج للكثير من العناء لإثباته، وخاصة في قطاع الصناعة التحويلية، فبينما أغلق معمل بردى لإنتاج البرادات، ليخرج بذلك القطاع العام من طريق إنتاج هذه السلعة المعمرة، كان من الملاحظ تغلغل العديد من الماركات الخاصة المشابهة في إنتاج هذا النوع من السلع، لتغزو منتجاته السوق السورية دون إذن من أحد، وهذا الاختلال ليس وليد اليوم طبعاً، وإنما هو حصيلة تراكمات من الأخطاء السابقة المتعمدة في أغلب الأحيان من الإدارات المتعاقبة لإيصال هذا القطاع إلى حافة الميئوس منه، وتحليل الدعوة اللاحقة للتخلص من هذا القطاع..

معادلة متعاكسة!

إذاً، هي معادلة متعاكسة في الاتجاه، قطاع عام صناعي تتراجع إنتاجيته، ليخرج طواعية من السوق، وتغلغل للخاص في السوق ذاتها، وارتفاع في إنتاجه من المواد ذاتها، وهذا أسقط مبرر عدم حاجة السوق المحلية كمسوغ للخروج، فكيف استطاعت ورشات لا يتعدى تمويلها أو عمالتها ١٠٪ من معمل مشابه في القطاع العام أن تكتسح السوق الداخلية، بينما عجز هذا الأخير عن الحفاظ على ديمومته واستمراره؟!

الأرقام والدلائل المؤكدة تراجع إنتاجية القطاع العام الصناعي بشركاته كل منها على حدة، أو بالمحصلة الإجمالية كثيرة وعديدة، والإنكار من إدارة هذا القطاع لم يعد ممكناً، فالكتمان غير مجد إذا ما أردنا الحديث عن ضرورة النهوض بهذا القطاع، وأهمية تطويره واعتماده كإحد ركائز الاقتصاد الوطني، والمقارنة بين إنتاجية الخاص والعام هي التي ستعطي صورة دقيقة عن هذا الاختلال الحاصل في الإنتاج بشكل تراكمي في السنوات السابقة بين القطاعين لمصلحة الخاص بالطبع..

جريمة بحق العام الصناعي

إنتاج شركات القطاع العام الصناعي من البرادات تراجع بنسبة ٣٦٪ بين ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩، وفي المقابل، ارتفع إنتاج القطاع الخاص من البرادات بنسبة ٣٢,٥٪ بين أعوام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨، كما ان البوتوغازات والأفران كانت جزءاً من عملية التراجع الجارية في الإنتاج، حيث انخفض إنتاج القطاع العام الصناعي بنسبة ٦٥٪، بينما ارتفع إنتاج القطاع الخاص من هذه المادة المعمرة بنسبة ٣٩٪!.. أما بالنسبة للمحولات الكهربائية، فقد تراجع إنتاج العام الصناعي منها إلى صفر قطعة في العام ٢٠٠٩، وفي المقابل ارتفع إنتاج الخاص بنسبة ٢١,٥٪ من هذه المحولات، والأنابيب المعدنية لم تكن أفضل حالاً، حيث تراجع إنتاج العام منها إلى صفر قطعة في العام ٢٠٠٩، بينما ارتفع إنتاج الخاص من الأنابيب المعدنية بنسبة ٧٥,٥٪، والبطاريات الجافة كانت إحدى ضحايا إدارات القطاع العام الصناعي، والتي تراجع إنتاجها إلى صفر قطعة أيضاً في العام ٢٠٠٩، وفي المقابل، ارتفع إنتاج القطاع الخاص من البطاريات الجافة بنسبة ١٠٧٪، كما تراجع إنتاج القطاع العام الصناعي من الإطارات الداخلية بنسبة ٩٢٪..

انسحاب «طوعي»

لم يقتصر الأمر على العلاقة العكسية في إنتاج السلع بين العام والخاص، لمصلحة الخاص طبعاً، بل إن هناك سلعاً انفرد الخاص في إنتاجها، مثل الجمادات حيث ارتفع إنتاج القطاع الخاص الصناعي منها بمقدار ٥٨٪، كما أنتج القطاع الخاص ١٥٠ ألف مروحة في العام ٢٠٠٨، ونحو ستة آلاف سيارة أيضاً، بينما غاب العام الصناعي عن إنتاج هذا النوع من السلع المعمرة..

هذه الأرقام تؤكد انسحاب العام الصناعي من السوق المحلية تاركاً إياها للخاص دون أدنى درجات المنافسة، عبر سلسلة من التراجعات الدراماتيكية المتلاحقة في إنتاج عدد من المواد الأخرى، وهي ليست بالقليلة، لا بل إن هناك خروجاً نهائياً للعام الصناعي من إنتاج بعض السلع، وهذا جريمة تمت ممارستها بحق القطاع العام، ومرت دون أية محاسبة، أو مساءلة حتى!..

تشخيص روتيني فقط

تشخيص أسباب الأزمة خطوة مهمة في طريق الحل، إذا ما تم استكمالها بإجراءات عملانية لاحقة، ولكن هذا التشخيص لواقع القطاع العام الصناعي جرى في الماضي، ويجري اليوم بصيغة روتينية محضة، لأنه مع كل قدوم كل وزارة أو وزير جديد يحصل تقييم لوضع القطاع العام الصناعي، وتوضع الخطط لتطوير هذا القطاع، وترصد الميزانيات، ويغدقون علينا، إلا أن واقع هذا القطاع يتجه إلى الوراء، فهذا التشخيص المبدئي لواقع الحال من وزارة الصناعة ما هو إلا ظاهر المشكلة، وأحد مكوناتها، ولكن في الباطن والعمق معوقات أخرى قد لا يجرؤ البعض على البوح بها..

تخسير مدروس

لا يزال القطاع العام الصناعي يحقق فوائض مالية غير قليلة، إلا أن هذه الفوائض يجري تحويلها إلى الخزينة، ومن ثم تؤمن الخزينة الاستثمارات والاستبدالات اللازمة لهذه المؤسسات، فقطاع الصناعة التحويلية منفرداً رفد الخزينة العامة للدولة بنحو ١٩٦ مليار ليرة خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)، بالإضافة إلى دفعه لرواتب ٧٥ ألف أسرة عاملة في هذا القطاع على مدى السنوات السابقة..

فالقطاع العام الصناعي ليس عبئاً على الدولة، والفوائض المالية التي تحققها مؤسسات هذا القطاع قادرة على تجديد آلاته، ولكن هذا يحتاج إلى قرار، فما يجري اليوم لهذا القطاع العام الصناعي هو محاولة للتخسير الممنهج له، لتبرير التصفية اللاحقة، فإذا كان تجديد آلاته هو المشكلة، فإن فوائضه المالية قادرة على سدادها وزيادة، إلا أنه يبدو أن هناك غياباً لقرار توسيع القطاع العام وإصلاحه، هذا القطاع الذي جرى عليه الهجوم الحكومي في السابق لإنهائه بحجة الخسارة التي تشهدها بعض معامله وشركاته..

إصلاحات «ترقيعية»

المطلوب ليس الحفاظ على هذا القطاع بوضعه الحالي، مع بعض الإصلاحات «الترقيعية» لهذا المعمل أو لخط الإنتاج، وإنما يجب إعادة الاعتبار له، واعتماده كركيزة للاقتصاد الوطني، والسير في دعمه على هذا الأساس، فضخ ما يقارب ٣٨ مليار ليرة في شرايين هذا القطاع كفيل بنقله من حالته السيئة التي يعيشها اليوم إلى قدرة أفضل على الإنتاج، وهذا الرقم لا يتعدى حجم الفائض السنوي المقدم منه في حالته الراهنة للخزينة العامة للدولة، وهذا سيساهم في المحافظة على عمالة هذا القطاع، وتوفير فرص إضافية إذا ما جددت آلاته وخطوط إنتاجه، ومضاعفة إنتاجيته بالضرورة، وهذا يؤكد أنه من المجدي اقتصادياً التفكير بخطة إستراتيجية لإعادة هيكلة هذا القطاع بما يكفل نهوضه من جديد..

■■

مجلس الوزراء التشريعي!

◄ المحامي محمد عصام زغلول

لو وضعنا جانباً تلك الآراء المختلفة حول الدستور وصلاحيته والحاجة إلى تغييره للحظات، ونظرنا ملياً إلى دستور ما يزال قائماً وحاكماً للبلاد حتى ساعته، فما علينا وقتها إلا العمل به والمطالبة بتطبيقه واحترامه!

وحين نكون اليوم في ظل تطوير وتحديث وإنتاج قانوني كثيف، قد يقلب حالة البلاد إلى أشكال أخرى أكثر ديمقراطية، بشرط أن تكون تلك القوانين كما يجب عليها أن تكون، وهذه الفرضية لا تكون إلا من خلال تدخل الشعب بأطيافه كافة، وأفكاره كافة، وأحزابه كافة، من معارضين قبل الموالين، ومن مفكرين ومنظرين وقانونيين وحقوقيين ومختصين..

وهذا التدخل المفترض نظمه الدستور النظري من خلال مجلس الشعب الذي يمثل كل تلك الشرائح، ويفترض أن يساعد كل نائب في المجلس مجموعة من المستشارين المختصين الذين يدرسون مشاريع القوانين، ثم يحاورون النائب في الجيد منها وغيره، ليقوم هو بدوره في المجلس بمساعي بقية النواب، بغية إقرار القوانين والتشريعات المناسبة ورد غيرها!

لكن مجلس الشعب السابق الهزيل انتهت ولايته، وكنا والحال تلك سننتخب تالياً من قد يقوم بعمله وواجبه بالشكل السليم، لكن الانتخابات الجديدة لم تُقم كما ينص الدستور في مادته \ ٥٨ \:

١- تجري الانتخابات خلال الأيام التسعين التي تلي تاريخ انتهاء مدة مجلس الشعب).

مما اقتضى تطبيق الفقرة الثانية من المادة السابقة التي تنص على أن:

٢- يعود المجلس إلى الانعقاد حكماً إذا لم ينتخب غيره ويجتمع بعد انقضاء التسعين يوماً ويبقى قائماً حتى يتم انتخاب مجلس جديد).

وبهذا فإن المجلس السابق الذي قضى على الشعب بمجموعة قوانين أقرها، بقصد أو بغير قصد، سيعود ليمارس مهامه السالفة من التصويت ورفع الأيدي بالموافقة بداع أو بغيره!

وليمارس اختصاصاته التي منحه إياه الدستور- حيث لم يمارسها سابقاً- في مادته \ ٧١ \:

(يتولى مجلس الشعب الاختصاصات التالية:

- إقرار القوانين
- إقرار العفو العام
- حجب الثقة عن الوزارة أو عن أحد الوزراء).

في هذه الأوقات يقوم مجلس الوزراء بدوره كاملاً وزيادة، والذي استقاه أيضاً من الدستور ذاته بحسب المادة \ ١٢٧ \:

(يمارس مجلس الوزراء الاختصاصات التالية:

- إعداد مشروعات القوانين).

فيشكل مجلس الوزراء اللجان، ويكلفها بوضع المشاريع، وبنظرته وتطلعه الخاص كسلطة تنفيذية، وكحزب قائد للدولة والمجتمع، وما يلبث أن يقرها كمشاريع ثم يعدلها ثم يقرها، كل ذلك ومجلس الشعب غائب، فهو لم ينعقد إلا مؤخراً، والحالة تستدعي العجلة!

ثم ماذا.. ستعرض المشاريع على مجلس الشعب، الذي استفاق من السبات كما يفترض، ليقول إن هذا القانون يعبر عن الشعب، وهذا لا يعبر، إن الأحزاب بهذا القانون لن تنشأ ولن تحيا، إن الانتخابات بهذه المواد لن ترضي من نمثلهم من المواطنين، إن العفو هذا لم يشمل المعارضين والسياسيين!

لا لن يكون ذلك.. بل ستعرض المشاريع على رئيس الجمهورية، ليمارس سلطاته ووفق ذات الدستور الذي ينص في مادته \ ١١١ \ على أن:

١- يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع خارج انعقاد دورات مجلس الشعب على أن تعرض جميع التشريعات التي يصدرها على المجلس في أول دورة انعقاد له.

٢- يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع أثناء انعقاد دورات المجلس إذا استدعت ذلك الضرورة القصوى المتعلقة بمصالح البلاد القومية أو بمقتضيات الأمن القومي على أن تعرض هذه التشريعات على المجلس في أول جلسة له).

إذاً القوانين تصدر وفق أحكام الدستور ودون مخالفة نصوصه، إلا إنها ودون شك تخالف روح الدستور، وروح الدولة الديمقراطية، وتخالف الحقيقة الثابتة في حكم الشعب نفسه، بل تخالف نص الدستور في إعطائه السيادة للشعب!

ولهذا لم نجد في تلك القوانين والمراسيم التي أصدرتها السلطة التنفيذية تعبيراً عن حال الشعب المتنوع، لا شك أنها تعبر عن مجموعة منهم، وعلى رأسهم السلطة التي مارست تلك القوننة منفردة، ولكنها ما عبرت عن المعارض، ولا حتى عن رجل الشارع البسيط!

إن كان للإصلاح طريق واحد كما يقولون، فهو الطريق السليم الذي لابد أن تمر مشاريع القوانين به، من إعداد سليم من مختصين يتلمسون نبض الشارع، ثم يمر على الحكومة، ومن بعدها يطرح على مجلس شعب حقيقي، يعلم ويطرح ويناقش ثم يقر ما يناسب المجتمع والمواطنين المعنيين بهذه القوانين أولاً وأخيراً!

أما أن تخرج القوانين بلمسات السلطات، الأولية والأخيرة، وبنفَسها، وضوابطها، ويغيب الشعب- أو يغيّب- عن كل ذلك، ثم يزعمون أن المحامين والنقاد والمعارضين، لا يعجبهم العجب، فانظر حينها إلى قولهم هذا..

أليس هو العجب العجاب؟!

essamaldean@yahoo.com

خروج كبير لمربي الدواجن من السوق وارتفاع ملحوظ في أسعار البيض والفروج والحكومة تتفرج



بين الحين والآخر تؤكد المؤسسة العامة للدواجن أن انخفاضاً طرأ على أسعار مادتي البيض والفروج بعد تدخلات متتالية للمؤسسة وبالتعاون مع أكثر من جهة، بينما الوقائع والأسعار تقول عكس ذلك تماماً. حيث يتعرض قطاع الدواجن لتبدلات كبيرة ومتقلبة في الأسعار أدت إلى خسائر فادحة تقدّر بملايين الليرات للعاملين بهذا القطاع وخاصة المربين الصغار، نتيجة ارتفاع مستلزمات التربية، وهذه كانت من الأسباب الهامة التي دفعت عدداً كبيراً من المربين الصغار للخروج من هذا القطاع تاركين الساحة للمربين الكبار الذين تحكموا بأفضل نوعيات هذه المستلزمات بما فيه الأدوية البيطرية، كما انتقل بعض المربين لبيع الصوص اللاحم بـ/٢/ ل.س علماً أن تكلفته تتراوح بين١٨-٢٠ ل.س. هذا التحكم من شأنه أن يعرض أكثر من /٧٠٠٠/ مزرعة لتربية الدواجن في سورية لخطر حقيقي يؤدي إلى إغلاقها، ويقدر إنتاج سورية من لحم الفروج بنحو/ ٢٠٠/ ألف طن سنوياً حسب ما تؤكده إحصاءات وزارة الزراعة نفسها.

كما بيَّن وزير الزراعة رياض حجاب بعد فترة من استلامه الوزارة، أن واقع المؤسسة العامة للدواجن غير مرض، وأن أرباحها قليلة جداً مقارنة بعدد العاملين والتجهيزات المقدمة والموجودة فيها، وحسب الوزير حجاب فأن أي منشأة من منشآت المؤسسة العامة للدواجن إن لم تحقق الربح المتوقع والمخطط له حتى نهاية العام الحالي سوف يعفى مديرها من عمله.

مصادر من المؤسسة قالت إن سعر كيلو الفروج شهد انخفاضاً في الأسواق وبيع في الأسبوع الأول من شهر رمضان من المزرعة بسعر ٩٠ ليرة مقارنة بالفترة السابقة حين تجاوز ١١٠ ل.س، وأن التسعيرة التموينية لصحن البيض حالياً ١٣٥ ليرة، ويباع بالسعر نفسه في الأسواق، لكن الجولة التي قمنا بها للتأكد من الأسعار المطروحة أثبتت عكس ذلك تماماً، فأسعار الفروج تختلف من منطقة لأخرى وفي أدنى سعر له كان بـ١٢٥ ل.س أي بزيادة ٢٥ ليرة عن سعر المؤسسة، في حين كان سعر صحن البيض الذي يبلغ ٨٠٠غ أي أقل من كغ واحد بـ١٥٥ أي بزيادة ٢٠ ليرة، مما يعني أن المؤسسة لم تتدخل إيجابياً في الأسواق، وطرح المادة من المنتج إلى المستهلك مباشرة عبر تسيير سيارات جوالة بالتعاون مع المؤسسة العامة للخزن والتسويق لم تغير شيئاً من الأسعار الجنونية.

أما تحجج البعض بخروج عدد من المربين من السوق خلال الشهر الماضي، وزيادة استهلاك المواطن للحوم البيضاء كسبب رئيسي لارتفاع أسعار الفروج في الأسواق المحلية بشكل كبير عار عن الصحة، لأن هناك أسباباً متعددة لها التأثير المباشر في تحديد السعر وأهمها تحكم كبار المربين بكل ما يقدم من دعم للمؤسسة، ولعل من أهم الحلول للخروج بمنتج جيد هو تخفيض أسعار الفروج في الأسواق والحفاظ على توازنها، وذلك بتقديم الدعم لأفواج البياض الذي أتم عمره ١٢٠ يوماً منذ ١-٨ وأفواج الفروج الذي أتم عمره ٢٥ يوماً منذ التاريخ المذكور حتى يتمكن المربي من الاستمرار بالعمل وطرح إنتاجه في الأسواق قبل الوقت المحدد بالإضافة إلى تخفيض كمية الصادرات من مادة البيض خلال شهر تموز بنسبة ٢٥٪ ، وأن تصل قيمة الدعم إلى ٧ ليرات لكل فروج في الدورة الواحدة و٢٥ ليرة للدجاج البياض للطير الواحد، و العمل على إحداث قانون لإقامة اتحاد نوعي لمربي الدواجن يدافع عن حقوقهم ويحل مشاكلهم .

كما تضمن مشروع خطة المؤسسة تنفيذ عدد من الدورات التدريبية المحلية في مجال الحجر الصحي والأمن الحيوي على القطعان، وشرح نظام العقود وإدارة المناقصات العامة ونظام التهوية الحديث، وأثره على الإنتاج والقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وأهمية استخدام واختيار المضادات الحيوية على القطعان والتغذية الاقتصادية، وتركيب الخلطات للقطعان، أما خلاصة الموازنة فتتضمن ربحا قدره ٣٣ مليون ليرة سورية.

لا يمر حديث بين المربين دون التعرض لخسائر كبيرة في هذا القطاع منها ارتفاع أسعار المواد العلفية، وانخفاض أسعار المبيع من المداجن بينما ارتفاعها في الأسواق مما يشي بأن الأرباح تذهب لجيوب كبار التجار والمربين معاً، ويتحدث المربون عن خسائر في هذا القطاع، أما على صعيد خسائر مؤسسة الدواجن ذاتها، فإنه على الرغم من أنه لم يعلن بعد، في وقت صرح فيه رياض حجاب وزير الزراعة لبعض الوسائل الإعلامية أن الرقم الذي وضعته المؤسسة هو٣٣ مليون ل.س، ما يؤكد أن المؤسسة قد وضعت مؤشرات ربحية للخطة الإنتاجية لعام ٢٠١٢، للخروج بأرقام واقعية للخسائر القادمة ووفق بعض المعطيات فإن هذا الرقم غير مرض إذا تم مقارنته مع حجم الاستثمارات المالية الموظفة لمؤسسة الدواجن، والخطة الإنتاجية تضمنت بيض مائدة ٣٨٥ مليون بيضة مخطط و٢٢٧٠ ألف فروج و١٣٦٠٠ ألف صوص فروج مخطط و٤٢١٥ ألف صوص بياض مخطط والخطة التصديرية من بيض المائدة و بيض تفريخ فروج ٦٠٠ ألف يورو، وتضمن مشروع الخطة التجارية تسويق المنتجات الرئيسية و المنتجات الثانوية بقيمة إجمالية قدرها ٢٥٩٣٣٨٠ ألف ليرة سورية.

أما رأي المؤسسة فقد جاء على لسان مديرها العام عندما أكد أن المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي هي التي تقوم بتأمين الرواتب للموظفين من إيراداتها، وأن مؤسسة الدواجن تقوم بتنفيذ خطتها الاستثمارية منذ عام ١٩٨٥ إلى الآن بتمويل ذاتي، وقد قدرت المبالغ المصروفة من المؤسسة على المشاريع العائدة لها بـ / مليار/ و٤٨٠ مليون ل. س، كما تم تحويل/٢٧٢/ مليون ل. س من الفوائض الاقتصادية إلى وزارة المالية.

يذكر أن مؤسسة الدواجن تغطي ١٠٪ من حاجة السوق من مادة البيض، و٣٪ من حاجة الفروج، وتغطي١٥-٢٠ ٪ من الصوص البياض، كما يقدّر عدد العاملين بالمؤسسة بأكثر من /١٨٠٠/ عامل. وأن سورية تحتل المرتبة الثالثة عربياً بالنسبة لإنتاج البيض والفروج بعد مصر والسعودية، وهي في المرتبة الأولى عربياً من حيث التصدير إلى أسواق العراق، وقطر، وغيرها من الدول كدول أوربا الشرقية، وقد استطاعت تصدير/ مليار/ و١٠٠ مليون بيضة عام ٢٠١٠ وتشكل ٢٥٪ من إنتاج سورية.

■■

فساد في الامتحانات.. «على عينك يا تاجر»!



تشهد الدورة الامتحانية الثالثة (الجارية) في جامعة دمشق، وغالباً في غيرها على امتداد الوطن، تفشي حالات الغش بين الطلاب على اختلاف اختصاصاتهم، ويبدو واضحاً للمراقبين أن هذا الغش مرتبط بشكل مباشر بمافيا الفساد الجامعية التي تتمثل بعدد من أعضاء الهيئات الإدارية بالدرجة الأولى وشبكاتهم من الموظفين وأحياناً بعض «الدكاترة»..

وسجلت «قاسيون» عبر مراسلها في جامعة دمشق حادثةً أقل ما يقال فيها إنها قمة الفساد و«على عينك يا تاجر»، حيث بات من الممكن اليوم استئجار «سماعات لا سلكية» خاصة يمكن الاستعانة بها لتزويد الطالب «المشترك بالخدمة» صوتياً بأجوبة الأسئلة التي يواجهها في ورقة الامتحان داخل القاعات، ولا يزيد ثمن الاشتراك في هذه الخدمة للامتحان الواحد عن ٢٠٠٠ ليرة سورية + ثمن مكالمة مدتها نحو ساعة كاملة على الموبايل (أي قرابة ٣٦٠ ليرة).. ويمكن للطالب «النجيب» أن يحصّل علامةً شبه تامة أيّاً كانت شدة صعوبة المادة (وذلك يرتبط بمدى اعتماد الدكاترة على التصحيح أولاً وأخيراً بطبيعة الحال)!.

وطبعاً فإن عمليات الغش «الشفاف» هذه تتم تحت أنوف المراقبين الذين لا يظهرون أي تشدد حيال الأمر، وهو ما يشير إلى تورط بعضهم بشكل سافر!.

خلاصة القول، يبدو أن الظروف التي تمر بها البلاد قد خولت لبعض ضعاف النفوس، الكثيرين، استغلال ارتخاء قبضة التفتيش والرقابة لممارسة فسادهم علناً، ولعلّ هؤلاء يمثلون في سلوكهم هذا جزءاً من القوى التي تعمل على استعصاء الأزمة وزيادة تعقيدها لأن مصالحهم لا تتحقق بالإصلاح، وإنما تتحقق بإيصال البلاد لمزيد من الفوضى حتى وإن كان هذا على حساب الوطن ومستقبل أبنائه. ■■

طلاب حماة... معاناة خاصة

في خضم الظروف الصعبة التي عاشتها مدينة حماة خلال الفترة الماضية، عرف السكان ألواناً متنوعة من الشقاء، وكان أحد ضحايا هذا الشقاء طلاب شهادة الثانوية العامة المنسي أمرهم حتى الآن من الجهات الرسمية، نظراً لغياب أي تصريح رسمي يدخل الراحة لنفوس الطلاب وذويهم حول مستقبلهم العلمي المجهول بكل تفاصيله الكبيرة والصغيرة، الأمر الذي أدخل الحيرة والقلق إلى قلوب جميع الطلاب وذويهم في المدينة.

فهؤلاء الطلاب الذين تقدموا للامتحانات الرسمية وعبروها بأمان حتى نهايتها لم تكتمل رحلتهم العلمية مع امتحانات الدورة الاستثنائية، فقد توقفت هذه الدورة نتيجة الأحداث المؤسفة التي شهدتها حماة، حيث توقفت الامتحانات بعد مرور أيام فقط على بدئها، وعندها ضاعت أحلام هؤلاء الطلاب بعام دراسي كامل، ربما سيضطرون لإعادته العام القادم في رحلة البحث عن الحلم الكبير في محاولة الالتحاق بالكليات والمعاهد التي ستصدر مفاضلاتها في الأسابيع القليلة المقبلة.

وهنا نتوجه بالسؤال للجهات المعنية عن مستقبل هؤلاء الطلاب، الذين لم تسمح لهم الظروف الحالية الصعبة بتقديم المواد التي لم يتم إجراء الامتحانات الخاصة بها في الدورة الاستثنائية السابقة، ونطالب بإيجاد الحلول الجذرية التي ربما تسعف أحلامهم شبه المدمرة لأسباب قاهرة تحولوا على إثرها لضحايا لا حول لهم ولا قوة حالهم كحال جميع سكان هذه المدينة بكبيرها وصغيرها.

■■

مسابقة أطول علم وطني

◄ سلام نمر

تستمر لعبة المزاودة وليست المزايدة لدخول مجموعة (غينيس) وتسجيل أكبر رقم في المجال المتنافس عليه، مثل صاحب أكبر كرش في العالم، أو صاحبة أطول ضفيرة شعر، ولا تختلف هذه المسابقات من حيث المبدأ أو حتى مسابقة أكبر «صحن تبولة أو منسف لحمة، أو أكبر قرص شنكليش أو كبة» عن مسابقة أطول علم وأكبر صورة، لكن يبدو أن من كانوا يتنافسون في هذا الملعب «المسابقات» خلال العقود الماضية قد نسوا أو تناسوا أن العلم الوطني وألوانه أشرف وأنبل من أن يُقحَم في البازار السياسي الرخيص، بهذا الشكل الصبياني الارتجالي، من بعض المزاودين، فالوطنية لا تقاس بطول العلم وقصره وكبره على مبدأ «استكبرها ولو كانت مرة»، وإنما يقاس بالالتزام والمسؤولية نحو هذا العلم الوطني ونحو الوطن، فهناك من يقول بأنه تم صرف الملايين على هذه الأعلام حتى الآن، ولكن من جهة أخرى يطالبون المواطن السوري بالتبرع لدعم الليرة السورية «شحادة»، في حين تتبادر إلى ذهن المواطن أسئلة مشروعة مثل: «لماذا لا يتم تحويل هذه الملايين لدعم الليرة؟»

تخيلوا هذا المواطن الطفران الذي تكالبت كل قوى الفساد لتنهش لحمه بعد أن أفرغت جيوبه، الآن مطلوب منه أن يدعم الليرة السورية حفاظاً على الاقتصاد الوطني من الانهيار، وقد يكون هناك مخطط جديد لسرقة الدعم الجديد حيث لم يبق في الخزينة ما يتسابقون إلى نهبه وسرقته!!

ما علينا، لنعُد إلى مسابقة (غينيس) لأطول علم، حيث يفكر أحد المندسين فيقول إن المشهد الإعلامي الرسمي بحاجة إلى هذه المهرجانات والبهرجة، لتصدير صورة براقة عن سورية بأنها سعيدة، والناس يرقصون ويغنون في الساحات والشوارع، وليس هناك أية مظاهرات تذكر في الشوارع، رغم اعتراف السلطة الصريح بوجودها وطلب الحوار معها، ومن جهة أخرى يحاول الإعلام الرسمي أن يغطي الفجوة الإعلامية الضخمة بين ما يقدمه الإعلام العربي والعالمي حول الأحداث الحاصلة في البلاد،



وما يقزّمه الإعلام الرسمي نفسه، ولكن أحد أهم أسباب ما وصلت إليه المؤسسة الإعلامية هو الفساد الذي يسيطر على كل مداخلها ومخارجها، فيقول أحدهم إن فريق التلفزيون مع الكاميرا والمراسل شوهدوا في كثير من الأماكن التي تحصل فيها الاحتجاجات، لكنهم لم يقوموا بتصوير التظاهرة، وإنما انتظروا لحين انتهائها، وثم تكتب المراسلة أو المراسل التقرير كالتالي: «شوهد بضع عشرات في المنطقة الفلانية، وما لبثوا أن انفضوا بسرعة» مراسلكم شاهد عيان من قلب الحدث.

■■

حماية المستهلك.. أم استهلاكه؟!

تتفق عقول القائمين على «حماية المستهلك» بين فترة وأخرى عن بدعة جديدة يحاولون من خلالها إقناع المواطن بخوفهم على حقوقه، بينما هم عملياً لا يمارسون شيئاً من مهامهم المناطة بهم لحماية المواطن حقاً من جشع التجار والفجار في الأسواق على اختلافها.. علماً أن قانون حماية المستهلك نص على أن تقوم جمعيات حماية المستهلك بالدفاع عن مصالح المستهلكين أولاً وأخيراً، وأن تقوم بتمثيلهم لدى الجهات المعنية كافة للوصول إلى تحقيق هذه الحماية.

وفي حين جاءت بدعة حماية المستهلك العام الماضي على شكل «نصيحة» للمواطن بألاّ يشتري اللحم الأحمر لكي يساعد في تخفيض أسعاره، فقد جاءت البدعة هذا العام على شكل «اقتراح» مفاده السماح للمستهلك بتحصيل حق إعادة السلعة إذا لم تتعرض إلى تبديل أو استخدام ما دامت فاتورة شرائها موجودة، خلال أسبوع من شرائها، علماً أن أحداً لم يلزم التجار بعد بإعطاء الفاتورة لهذا المستهلك المستَهلَك!.

وكذلك ما يزال دور جمعيات حماية المستهلك مقتصراً على التنبيه إلى بعض المخالفات فيما يخص المواصفات والمقاييس التي تردها، ففي موضوع الفواتير مثلاً تتلقى الجمعية الكثير من الشكاوى من المواطنين الحالمين بضمان حقوقهم، ولكن المخالفة تبقى مخالفة والشكوى تبقى مستمرةً وهيهات أن يصل القطار في موعده!.

لقد أدخل نهج «اقتصاد السوق الاجتماعي» وتحرير الأسواق والأسعار البلاد في حالة من الفوضى الحقوقية، خاصة في الجوانب المتعلقة بحقوق المواطنين بالحصول على الخدمات والسلع الأساسية بأسعار تتناسب مع دخولهم التي لم تشهد تحسناً جوهرياً يذكر، علماً أن التعويل في هذا تخفيض حدة هذا النهج كان متركزاً على جمعيات حماية المستهلك وحدها..

واليوم، إذا كانت هذه الجمعيات فاشلة شكلاً ومضموناً، فما العمل؟ وهل الحل هو الاستمرار بمحاولات الترويج لها كأداة لضبط السوق؟ يبدو أن البعض ما يزال يحاول «تطميش» العيون عن المصيبة: إنها النهج الذي يجب العودة عنه مهما كان الثمن!.

■■

رد من وزارة النقل: مشكلتكم مع الجمارك!

ورد إلى «قاسيون» ردٌ من المكتب الصحفي لوزارة النقل أوضحت فيه موقفها من بعض النقاط التي وردت في مادة نشرتها الجريدة في العدد ٥٠٥ بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٦ تحت عنوان «لمن الأولوية: لتشجيع الاستثمار، أم لحماية الأمن الوطني؟»..

وبيّن الرد ما يلي: «إن تنفيذ مرفأ طرطوس قد تم بناء على الدراسة المعدة من شركة (كامب–سيكس) الدنماركية العالمية المتخصصة في دراسة المرافئ عام ١٩٧٥، حيث بينت الدراسة أن الرصيف بطول ٥٤٠ متراً والساحة الخلفية بمساحة ٢٥ هكتار، مع مستودع بمساحة ١٥٠٠٠م٢ وهو مصمم خصيصاً لتناول الحاويات ويشكل ما نسبته ١٧٪ من مساحة المرفأ وليس ٤٧٪ كما ورد في المقال، ونظراً للعدد القليل للحاويات التي ترد إلى مرفأ طرطوس فقد تم الإعلان عن استثمار الرصيف المذكور بإعلان عالمي أثمر بتوقيع عقد مع شركة فيلبينية لمدة عشر سنوات، كما تم الأمر نفسه بالنسبة لمرفأ اللاذقية بتوقيع عقد مع شركة محطة حاويات اللاذقية الدولية لتبدأ التشغيل بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١ لمدة عشر سنوات أيضاً، وليس تخصيصاً.

مع الإشارة إلى أنه يتم في معظم المرافئ إدارة محطات الحاويات من قبل شركات متخصصة في هذا المجال مثل ما هو قائم في مرافئ الدول المجاورة كمرفأ بيروت في لبنان ومرسين في تركيا ومرفأ العقبة في الأردن ومرفأي دمياط والإسكندرية في مصر.

وقد سمح المرسوم رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٢ للوكالات الخاصة بالعمل إلى جانب شركة التوكيلات الملاحية في المرافئ، حيث تم استقدام مجموعة من الخطوط الملاحية ذات السمعة العالمية من قبل الوكالات البحرية الخاصة منها (MAERSK-CHINA SHIPPING – TURKON LINE – ARKAS LINE – EVERGREEN – APL – YANG MING LINE – HANGIN – PIC –...) وشركة التوكيلات الملاحية حالياً غير وكيلة لأي خط ملاحي.

وينحصر عمل الوكيل الملاحي في تقديم الخدمات للسفينة الناقلة كصلة وصل مع الجهات الرسمية والمرسل إليه وليس له أي علاقة بتدقيق نوعية البضائع حيث تقع مسؤولية مطابقة البضائع كماً ونوعاً على عاتق السلطات الجمركية حصراً، وفي حال المخالفة تتم ملاحقة كل من الشاحن والناقل والمرسل إليه، ويتم عادة شحن البضائع الخاصة على سفن خاصة بحمولة كاملة، وهي تكون بوكالة شركة التوكيلات الملاحية أو يشحن على سفن حاويات لا تتجاوز الكمية ٢ – ٣حاوية من أصل حمولة الباخرة التي تتراوح حمولتها من ٤٠٠ – ٨٠٠ حاوية، ولا يذكر في بيان حمولتها نوعية البضاعة ولا الجهة العائدة لها، إنما يُكتفى بذكر أن البضاعة عائدة لعقد معين وترد باسم المصرف المركزي، فالسرية في هذه الحالة مضمونة.

مع التنويه بأن شركة التوكيلات الملاحية تقترح تعديل بعض مواد القرار رقم ٧٥١ لعام ٢٠٠٣، ومن هذه الاقتراحات أن تكون البضائع الخاصة تتم بوكالة شركة التوكيلات الملاحية لضمان السرية وعدم بقائها فترات طويلة ضمن الحرم المرفئي، وبغض النظر عن نسبتها، وأن تكون شركة التوكيلات الملاحية هي وكيل السفينة في حال كانت البضاعة مباعة من قبل جهات القطاع العام، بغض النظر عن شرط البيع أو شروط الشحن، مثل بضائع (الفوسفات، القطن، الحبوب، إلخ...).

أما بخصوص عدد عمال شركة التوكيلات الملاحية فما ذكر عن (١٤٣٠ عامل) فهو رقم غير دقيق، والصحيح بأن العمالة بقيت ذاتها بتسرب بسيط لبعض العاملين حيث أنها في عام ٢٠٠٢ كانت ٦٣٣ عاملاً، أما في عام ٢٠٠٤ فقد بلغ عدد العمال ٥٩٣ عاملاً، وفي عام ٢٠١١ ولغاية منتصفه فقد بلغ عدد العمال ٤٧٣ عاملاً، ويعود سبب التناقص إلى وصول بعض العمال إلى السن القانونية للتقاعد أو الوفاة أو الاستقالة أو الانتقال لجهات أخرى.

وحول ما كانت تقبل به شركة التوكيلات الملاحية من شركات ومؤسسات القطاع العام والوزارات لكتاب تعهد بتقديم بوالص الشحن خلال ٦٠ يوماً، وتسمح بالإفراج عن البضاعة تجنباً لتأخير وتعطيل الشركات والمعامل عن الإنتاج، فقد كان يتم ذلك لقاء تعهد وكتاب مصرفي على سبيل مساعدة جهات القطاع العام (شركات ومؤسسات الدولة) وهو أمر وإن تم فقد رتب على شركة التوكيلات الملاحية تبعات قانونية وقضائية مختلفة نتيجة التسليم بدون بوالص، ونكول بعض شركات القطاع العام عن تسديد الاعتماد إلى المورد كثمن للبضاعة وإلى الشركات الناقلة كأجور شحن، مع التأكيد على أن وثيقة الشحن الأصلية المجيرة حسب الأصول هي المستند الوحيد الذي يثبت ملكية البضاعة وفق قانون التجارة البحرية السوري، وكل تسليم للبضاعة يجري لقاء تعهد هو باطل وخاطئ وغير قانوني ما لم يجزه الناقل بتعليمات خطية منه، وحددت المادة ٦٣ من المرسوم ٦٧ لعام ٢٠٠٢، الخاص بتصديق نظام استثمار المرافئ السورية إلى أنه (على وكيل السفينة عند تسلمه وثائق الشحن الأصلية أو أي مستند آخر يحدده الموكل واستيفاء البدلات المبينة في المادة ٦٥ من هذا النظام، إصدار إذن تسليم موجه إلى شركة المرفأ يقضي بتسليم البضائع إلى أصحابها) وهذا يعني أن قيام الوكيل الملاحي بإصدار إذن التسليم دون استلامه وثائق الشحن الأصلية يعد مخالفة قانونية للمرسوم، وكان المشرع واضحاً عندما أشار إلى (أي مستند آخر يحدده الموكل) أي يقبله هو (وليس المستورد مهما كانت صفته) وعندما يجد الموكل أن (المستند الآخر) يحفظ حقوقه يأمر وكيله بإصدار إذن التسليم لقاءه (وعادة ما يكون هذا المستند الآخر كفالة مصرفية أو إيعاز إلى المصرف بتحويل قيمة الاعتماد إلى البائع أو المورد الذي صدّر البضاعة إلى أية مؤسسة تعود لجهة عامة وقبل استلام هذه الجهة بضاعتها).

وتجدر الإشارة إلى أن البضائع المشحونة استيراداً أو تصديراً إما أن تتم:

– بشروط FOB وفي هذه الحالة يكون المشتري هو المسؤول عن تأمين وسائط النقل وحجز السفن ودفع أجور الشحن وغرامات التأخير في الشحن وغيرها، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يكون المشتري هو المسؤول والمسيطر على عملية الشحن بما فيه التوكيل الملاحي، لأن أي خطأ أو تقصير أو تأخير في الشحن سيكون على مسؤوليته. هذا في حالة التصدير، أما في حالة الاستيراد فإن استيراد البضائع السورية من الخارج لصالح القطاع العام يتم حصراً عن طريق المؤسسة العامة السورية للنقل البحري ما لم تعتذر عن ذلك.

أو أن تتم:

– بشروط C&F وفي هذه الحالة يقوم البائع أو المشتري وعلى مسؤوليته بتحديد الخط الملاحي الذي سيقوم بالشحن عليه. وننوه إلى أن الدوائر المالية تقوم بتدقيق دوائر مالية المديرية العامة للموانئ والمرفأين ويمكنها الاطلاع على عدد السفن التي تؤم وكالة كل وكيل بحري وحمولتها وأنواعها ومقصدها، والتعرفة واضحة وصريحة بهذا الخصوص. وأما بما يخص إعادة هيكلية شركة التوكيلات الملاحية فهنالك مجموعة من الأفكار المطروحة ومنها إعادة الهيكلية بالإبقاء على شركة التوكيلات الملاحية كوكيل بحري للسفن والناقلات وفق مبدأ التنافسية.».

■■

مجانين عامودا والسفر

لأسباب مرضية، قرر الطبيب المختص أن أحضر مرة كل أسبوع إلى دمشق، وذلك بعد أن بيّنت الفحوصات التي أجريتها في عامودا ضرورة ذلك. وهنا لا أتقصد الحديث عن مرضي لأن الأمراض في الجزيرة أصبحت معروفة، وهي إما الجلطات أو السرطانات أو الاثنتان معاً.. ولكني أود التطرق لشيء أكثر أهمية.

المهم، بدأت السفر إلى العاصمة.. ومن نعم الله علي أنني لم أذق أثناء السفر طعم النوم أبداً، ولكن ربما كان يغلب علي النعاس في بعض اللحظات.

في الفترة الأخيرة أصبحت أعاني كثيراً أثناء السفر وخاصةً عند وصولنا إلى تدمر، لأننا بتنا نقف عند نقطة التفتيش، فيدخل المسؤول ويطلب الهويات، وهذا شيء عادي، ولكن غير العادي عندما يسألك: «من أين أنت؟» رغم أن مكان الولادة معروف ومسجل بالهوية!!

ذات مرة سألوا شاباً جامعياً: «من أين أنت؟»، فأجاب «من الحسكة»، رغم أن مواليده في الدرباسية، لكنه قال اسم المحافظة لعله يبعد نفسه عن المشاكل، لأن مدينة الحسكة لم تحدث فيها مظاهرات. فقال له المسؤول: «يلعنك ويلعن بلدك يا .....»، وعندما اقترب مني سلمته هويتي وهوية عائلتي، فرد هوية العائلة باحترام إلي، وقال: «لا داعي يا عمو.. «من وين أنت؟ يا عم؟»، فأجبت: «أنا من عامودا يا عمو»، فقال: «أهلاً بك وببلدك وبربك يا عم»، ولم يكمل مشاهدة الهويات احتراماً وتقديراً لي، وقال للسائق: «تفضل، الله معكم»، فتعجبت كثيراً، وتساءلت في نفسي: «هل أصبح الفرق كبيراً بين الدرباسية وعامودا؟».. المهم، وضعت ألف إشارة استفهام وتعجب حول ما جرى.

في الأسبوع الثاني، وفي الوقت نفسه تقريباً، كنت جالساً في المقعد الأول، وقد غلبني النعاس، فدخل رجل الأمن المسؤول يطلب الهويات، فناولته هويتي فوراً لعله يقول لي مرة ثانية: «أنت من وين» فأقول: «من عامودا»، فيقول: «الله معكم» فأنام لحظةً أو بعض الوقت، لكنه نظر إلى الهوية هذه المرة، وقال: «من عامودا أنت ولاك!؟»، فقلت: «نعم»، وكان الباص مقسماً بين من هم من عامودا، ومن هم من الدرباسية، وبعد الانتهاء من تفتيش الهويات، قال: «كل أهالي عامودا ينزلوا للتفتيش»، أي تفتيش الحقائب، وعندها شكرت الله لأنه لا يوجد معي حقيبة، فأردت أن أكمل نومي، فقال بحزم: «انزل.. انزل أنت بالأول»، فقلت له: «لا يوجد لي حقيبة في الصندوق»، فرد بحزم أكبر: «انزل بلا علاك».. فنزلت، وتم تفتيش معظم الحقائب بالدور، ولم يجدوا شيئاً مخالفاً أو مريباً، لكنهم مع ذلك طلبوا منا الهويات مرة ثانية، ليتحققوا عبر الكمبيوتر إذا ما كان بيننا مطلوب ما.

المهم تم توقيفنا حوالي ساعة من الزمن، ومرت أكثر من سبعة باصات وباصنا لم يغادر موقعه، وأخيراً جاءنا الفرج بجملة ساخطة ينقصها التهذيب: «يللا انقلعوا!!».

قارنت بين سفرة الأسبوع الماضي وهذا الأسبوع، وقلت في نفسي «الله يساعدنا»! وتذكرت القصة التي جرت مع والدي رحمه الله منذ أكثر من قرن.

كانت منطقة الأومرية (جيايي أومريا) أي جبال الأومرية، (وهي منطقة كردية، وجزء من كردستان تركيا، وتتألف من ١٣٠ قرية تابعة للأغا عثمان أومريان وهو من أسرة مير صونغ.. كانت تعيش هذه المنطقة بهدوء وسلام ومحبة، ولكن الأتراك لم يعجبهم الوضع، ومن أجل إثارة الفتنة واقتتال هذه العشيرة فيما بينها اعترفوا بمحمود آغا ثانياً في المنطقة وهو تالاتي. وبعد مرور فترة من الزمن انقسمت المنطقة إلى قسمين، قسم من أنصار محمود آغا ويسمون بـ«محمودكي»، وقسم من أنصار عثمان آغا ويسمون بـ«عثمانكي»، فانقلب ذاك الهدوء والمحبة والسلام إلى قتل وقتال وجرحى وتهجير وراحت العداوات تزداد يوماً بعد يوم.

وبينما كان والدي ينتقل من قريته إلى قرية أخرى مع حماره في صيف تلك الأيام، أحس بالعطش الشديد، وهو يمر بجانب أحد البساتين، فسلم على صاحب البستان ليأخذ منه إذن بشرب الماء، فلم يرد السلام قبل أن يتأكد من تحزّب ضيفه: هل هو عثمانكي أو محمودكي؟ وكان والدي عثمانكي، ففكر بحيلة ليخلص نفسه وحماره من هذا العطش ومن هذا البلاء، فقال يا أخي والله العظيم أنا عثمانكي، ولكن حماري محمودكي، فرد البستاني: «والله وبالله وتالله لن تشرب الماء مادمتُ حياً، أما حمارك فأهلاً وسهلاً به في قريتنا!!»، وهكذا سمحوا لحماره بشرب الماء، أما هو فلم يذق نقطة ماء حتى عاد إلى قريته!!.

■ عامودا – حمدالله إبراهيم

مطبات

طاولة بلا أصدقاء

◄ عبد الرزاق دياب

كان الطريق من باب كلية الآداب إلى المدرجات الجديدة التي تحوي قسم الصحافة يستغرق مني أكثر من نصف ساعة، وبالطبع كنت إما آخر الواصلين، أو في كثير من الأحيان لا أصل إلى المحاضرة، وبالتالي المكان الوحيد الصالح للجلوس هو مقصف الكلية حيث يجلس أبو حسين خلف نافذة بيع الشاي مبتسماً شامتاً.

أما لماذا كل هذا الوقت للوصول إلى المحاضرة، فيعود السبب إلى كثرة الأصحاب والأصدقاء الذين يعترضون طريقي، ولمن يعرف المكان فإن المسافة لا تتجاوز مائة متر أو تقل.

كان الرفاق من جميع الشرائح والطبقات والطوائف، ومن مختلف المحافظات، وحتى من مختلف الجنسيات العربية، وأما حديث المقصف فيقتصر على ثلة محبي الشعر والثقافة والمسرح، ومن الذين يرون في الواقع السوري السياسي والاقتصادي مادة للنقد والاعتراض، وكانوا في أغلبهم من المدمنين على القراءة، وعشاق القصائد الممنوعة، ويتبادلون سراً كتباً ممنوعة على شاكلة (الصراع على سورية)، وكاسيتات مظفر النواب، ويمررون من تحت الطاولة قصائد منشورة في صحف ممنوعة من التداول، ومن ثم يبدأ استعراض فحولة من يحفظ أكثر مقولات غاندي وماركس، وشعر محمود درويش، وبعض الغزل الملمح بالسياسة، وبعض قصص جميل حتمل، ورواية مشاغبة لحيدر حيدر... وهكذا كان الهمس والتحدي عناوين مرحلة أسست لوجوه حاضرة بيننا الآن ككتاب وصحفيين ومثقفين.

كانت الطاولات تلك مشاريع بشر قادمين إلى تاريخ هذا البلد، وقامات ستشكل لغة جديدة تضاف إلى القاموس المتنوع لهذا الشعب، ومع ذلك كانوا في أغلبهم نسخاً عن شخصيات تلفزيونية مرت في أعمال درامية متنوعة (من أبواب المدينة للمرحوم أسامة أنور عكاشة) وبعضاً من وجوه فيلم محمد ملص (أحلام المدينة).

اليوم، وعلى بعد ثلاثة عقود من تلك الأيام أسأل: أين هم رفاق الطاولات والمائة متر الطويلة؟ بعضهم مات على طريق سفر قبل أن يطبع كتابه الأول، وأحدهم صار عضواً في اتحاد الكتاب العرب شاعراً جميلاً، وآخر سيناريستاً مهماً، ورابع صحفياً هائلاً، وخامس كتب ما شاء من الشعر ثم صار طبيباً مخبرياً... وآخرون لم يعودوا إلى المكان والظهور.

الآن، ونحن نحتكم إلى لغة جديدة في هذا القاموس الكبير ثمة من استنهضَ من سباته الطويل، وثمة من أطاح بَكل المقولات التي آمن بها في سبيل أمنه الشخصي، وضيق حلمه، وأرضه الصغيرة، وثمة من نسي في حمى الصراعات عاداته وصوته، وآخرون استعاروا لسان آخرين سخروا منهم حتى الثمالة ذات يوم بعيد.

الآن، ثمة من ارتد إلى سروال أبيه الضيق، وثمة حيرة في رؤوس كبيرة فيمن تنتصر له، كثر من يضعون رجلاً هنا، ورجلاً هناك، وفي لحظته التاريخية يسَطر البيانات والبلاغات التي تتهم كل الأطراف وتسايرها، تلعن وتسبح في الوقت نفسه، مع الجميع وضد الجميع.

ثمة من يراهن على بعض الكعكة في قادمات الأيام، وأما لماذا تبدل الصوت واللسان، فالمبررات مهنة أولئك الذين يجدون في ذاكرتهم الأدبية والحسية ما يرددونه على الملأ، وفي السر يمارسون ادعاءات الطاولة القديمة، ويقرؤون على بعضهم قصائد النفاق والنقيق.

ثمة من لا يجد الآن في يده بعض الكلام القديم، ولا بعض العطر من يد امرأة أوسعها ذات يوم شعراً من أجل ليلة عابرة، وهناك من يقبضون أثمان المواقف المتقافزة، هذا وطني أعبده، وهذا حزبي أفديه، وتلك طائفتي حصتي، وهذه عشيرتي ملاذي، وهذه حارتي أعشقها.

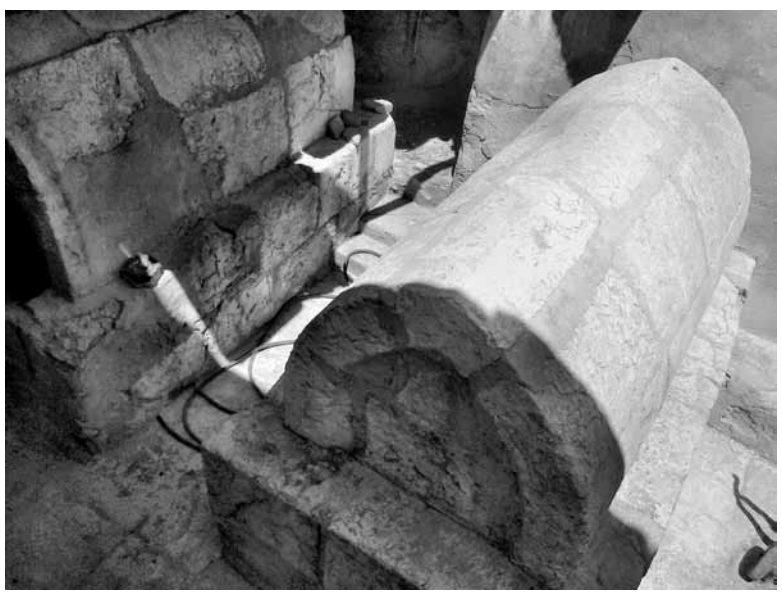
ها هي أيامنا المتوترة تفضح كم نحن ننتمي إلى إيماننا الذي صدرناه صورة لنا طوال عقود، وها نحن نسقط أمام أول اختبار حقيقي لما أسميناه ذات يوم مبادئ.

الآن... الوطن لا يحتاج المرايا، يا أصدقاء الطاولات البعيدة. ■■

معالم دمشق الأثرية.. هوية في مهب الفساد!

المقبرة القاهرية بقرونها السبعة لا تجد من يحميها





◄ ماهر فرج

تعتبر منطقة الشيخ محي الدين من المناطق الأثرية المهمة التي تثبت عراقة مدينة دمشق التاريخية، لما تحتويه من آثار ترجع إلى عام (٨٦٠ م)، ومن كنوز هذه المنطقة المقبرة القاهرية، والتي تعتبر مرقداً لعدد من أفراد أسرة «القائد صلاح الدين الأيوبي»، إضافة إلى «الناعورة الجزرية» والمعروفة بناعورة الشيخ محي الدين بن عربي لوقوعها ضمن أراضي المسجد الذي يضم رفاته، وكانت هذه النافورة تستخدم لري بساتين منطقة الصالحية عبر رفع المياه من نهر يزيد، إضافة إلى عدة معالم أثرية أخرى..

وضمن هذه الفسيفساء التاريخية، تجد أهالي المنطقة يقولون إن المحافظة ثابرت خلال تاريخها على إزالة العديد من المعالم الأثرية، كمسجد الشيخ أمين التكريتي الأثري الذي أزيل أكثر من ثلثيه، بما يحتويه من أعمدة حجرية أثرية تم هدمها أو ترحيلها، بعد أن وهبه أبناء الشيخ (أمين التكريتي) في ثمانينيات القرن الماضي لوزارة الأوقاف، لتبيعها بعد ذلك لتاجر من عائلة الطباع، وتم بناء محضر مكون من ١١ طابقاً في المكان عام ٢٠٠٧ باسم (المقسم رقم ٣)، فكيف سمحت المحافظة ببناء هذا المحضر في موقع أثري؟ تاريخ سلوك المحافظة مع هذه المعالم هو ما يدفع أهالي المنطقة للقلق من تكرار الأمر نفسه مع المقبرة القاهرية، خصوصا بعد أن استلم أصحاب المنازل والمحلات الملاصقة لها عام ٢٠٠٩ إنذاراً بالإخلاء بحجة إزالة ما يسمى بـ«الإشغالات» من منطقة سوق الجمعة بهدف التنظيم، كما علم أهالي العقارات المنذرة، والملاصقة للمقبرة القاهرية من جهاتها الأربع، أنه سيتم بناء محضر سكني بجانبها سيعتدي على جزء كبير من حرم المقبرة، وذلك رغم علم المحافظة بأن منطقة المقبرة وما يحيط بها هي منطقة أثرية، وبأن ما قد يكون موجوداً تحتها يندرج تحت اسم «آثار» وهي إرث الشعوب التي لا يجوز البناء حولها أو هدم أي جزء منها أو ترميمها أسوة بآثار مدينة دمشق القديمة!.

بعد دراسة أعدتها، لم تقبل مديرية الآثار بإقامة البناء المزمع تشييده أو بالمساحة التي قد تترك كحرم للأضرحة في بادئ الأمر، وحصل ذلك بعد لجوء أهالي العقارات المنذرة إليها والذين أوضحوا للمديرية احتمال وجود «لقى أثرية» تحت المحال والعقارات المزمع هدمها.

فوفقاً لإفادة أحد كبار السن القاطن في المنطقة منذ ولادته، فقد تأكد لقاضي محكمة القضاء الإداري في عام ٢٠٠٩ وجود غطاء حجري قرب الأضرحة في المقبرة القاهرية يؤدي إلى سراديب داخلية تحت الأضرحة، فيها أقواس مقنطرة أثرية. وأوضح الرجل المسن للقاضي مكان الغطاء الحجري بشكل لا يقبل التأويل، الأمر الذي أكده الرجل لـ«قاسيون» إذ كان لعائلته حصة في المنزل المحيط بالمقبرة.

وعندما كشف الرجل عن مكان وجود غطاء حجري، قال: «إن هذا الغطاء الموجود بجانب أحد الضريحين، يوصل إلى سرداب أثري طويل تحت المنطقة المحيطة بالمقبرة القاهرية، وتم بناء مطبخ فوقه عندما تم تأجير المقبرة كبناء سكني في فترة ماضية لضيفة أردنية». وأضاف: «كان والدي يخبرنا عن أهمية هذه السراديب في فترة الاحتلال الفرنسي لسورية، حيث كان الثوار يختفون بمجرد دخولهم إلى المقبرة القاهرية، طبعاً عبر السراديب التي كانت الملاذ الوحيد لفرار الثوار من قوات الاحتلال الفرنسي، ما يؤكد أن هذه السراديب الطويلة لها مخارج في مكان ما من المنطقة».

ويختم الرجل المسن موضحاً لـ«قاسيون» أن عائلته من العائلات التي تضررت من قرار الإخلاء، فقد «اضطررنا لبيع حصتنا بمبلغ أقل بكثير من سعرها الحقيقي والمقدر بعدة ملايين للتجار الذين حصلوا من المحافظة على إذن الهدم والبناء في هذه المنطقة».

المحافظة ترفض قرار القضاء

صدر في عام ٢٠٠٩ قرار قضائي من محكمة القضاء الإداري بدمشق، يقضي بوقف تنفيذ الإزالة والبناء في هذه المنطقة، وأرسل القرار لمحافظة دمشق إلا أن المحافظة طالبت بإلغاء القرار حينها، وجرت عدة مراسلات بوقف التنفيذ، لكن المحافظة أصرت على تنفيذ مشروعها وعدم الالتزام بالقرار القضائي وباشرت بهدم أجزاء من المنازل المحيطة بالمقبرة، على أن يستكمل الهدم بعد عيد الفطر القادم. وبعد ذلك تم تشكيل لجنة من أعضاء المحافظة ومديرية الآثار وقاض من مجلس الدولة، فلم يسمح للجنة بالدخول للمقبرة القاهرية عندما توجهت لرؤية المكان ومعاينته، ولم تخرج هذه اللجنة بأية دراسة حول الموضوع حتى الآن، الأمر الذي أجبر أصحاب المحال والمنازل المتضررة على الدخول في دوامة الروتين المعروفة، حيث تقدموا بكل الوثائق والصور والإثباتات إلى وزارة الثقافة التي أحالت الموضوع بدورها إلى مديرية الآثار، والتي حولت الموضوع بدورها أيضاً إلى مديرية دمشق القديمة فلم تخرج هذه الأخيرة بأي قرار لحماية الآثار أو الكشف عما يحتويه السرداب الأثري المذكور؟!

بداية المشكلة

ترجع المشكلة إلى قرار التنظيم الصادر في عام ١٩٧٣ والذي أقر عام ٢٠٠٢، إذ لم يلحظ وجود المقبرة القاهرية باعتبارها معلماً أثرياً، ثم أوقف ومنع استمرار تنفيذ التنظيم لأن المخطط التنظيمي أهمل حينها المقبرة، وبحسب تصريح صحفي لخبير في الآثار كان التنظيم يومها تعدى على أكثر من نصف المقبرة القاهرية، رغم أن مديرية الآثار والمتاحف طالبت المحافظة بإزالة التعدي والحصول على وجيبة لحماية الآثار إضافة إلى المتر الممنوح كحرم للمقبرة.

كل ذلك تم مع العلم بأن البناء الموجود فيه يعتبر أثرياً، حيث زارت «قاسيون» الموقع واطلعت على الجدار الوحيد المتبقي من سور المقبرة والتي تثبت أحجاره والشاهدة الموجودة على أحد أبوابه معالمه الأثرية، وكانت مديرية الآثار وجهت عدة كتب للمحافظة وصولاً إلى رئاسة الحكومة، إلا أن كل محاولاتها باءت بالفشل قبل أن يتلاشى اهتمامها بهذا الموضوع نهائياً وبشكل مفاجئ، ويختفي صوت عدد من المهندسين التابعين لمديرية الآثار والمتاحف الذين كانوا يؤكدون على أهمية هذا المعلم الأثري وعلى ضرورة وقف تنفيذ المشروع.

ورغم كل المحاولات التي قام بها المتضررون من قرار الإخلاء، لم تتخذ الجهات المعنية أي إجراء لحماية المقبرة القاهرية الأثرية ولا حتى التأكد مما إذا كان السرداب الأثري موجوداً حقا.

مستفيدون ومتضررون من التنظيم

إن مشكلة هذه المنطقة لا تقتصر على ما تواجهه المقبرة القاهرية من إهمال لأهميتها الأثرية وتعدٍ على حرمة الأضرحة الموجودة فيها، بل تتجاوزها لتتضمن الاعتداء على حقوق أهالي المنطقة الذين أجبروا على بيع الأسهم التي منحتهم إياها المحافظة كتعويض عن هدم منازلهم بأسعار بخسة للتجار الذين سمحت لهم المحافظة ببناء مشاريعهم في هذا المكان الأثري، والذين مارسوا أساليب غير شرعية لشراء الأسهم من أصحابها، من خلال نشر الإشاعات الكاذبة بحسب قول أصحاب المنازل المنذرة، إلا أن أصحاب المحال التجارية هم أكثر المتضررين، فقانون الاستملاك يتيح للدولة استملاك أي عقار تجاري في حال الضرورة، دون تعويض أصحابه، حيث أن هناك عدداً من المحلات أنذر أصحابها بالإخلاء دون أن يحصلوا على أي تعويض مادي، وهم بذلك يفقدون مصدر رزقهم.

أحد أصحاب المحلات المنذرة (طلب عدم ذكر اسمه خوفا من المستفيدين)، قال: «أنا أحد الأشخاص الذين وجه لهم إنذار بإخلاء محلاتهم التجارية التي تعتبر مصدر رزقنا الوحيد، و نحن بهذا القرار سنصبح عاطلين عن العمل، والمحافظة لن تعوضنا عن استملاك محلاتنا التي ورثناها عن أجدادنا، وليس بأيدينا أية صنعة أخرى لكسب قوت يومنا، وبغض النظر عن الضرر الذي سيصيبنا، كيف تسمح المحافظة ومديرية الآثار والمتاحف بتغيير معالم هذه المنطقة الأثرية؟ وكيف تسمح بالتعدي على حرمة المقبرة القاهرية التي تعتبر أحد المعالم الأثرية المهمة في تاريخ دمشق؟».

أما المستفيدون فهم التجار ينتمون إلى هذه المنطقة و هم على علم بتاريخها وأهميتها الأثرية، ورغم ذلك يصرون على الاستمرار في مشاريعهم حتى لو كان ذلك على حساب آثار المنطقة، و حقوق أهلها، كما يصرون على إخفاء ما لم يتم الكشف عنه تحت الغطاء الحجري، لإخفاء شيء قد يكون حدث في الخفاء.

يتساءل الأهالي: لماذا صرفت مديرية الآثار والمتاحف النظر عن هذا المعلم الأثري، وتراجعت عن موقفها الذي اتخذته في بادئ الأمر.. رغم معرفتها بأهمية هذا الموقع الأثري، وبأهمية ما هو موجود تحت الغطاء الحجري؟.. ومن المستفيد من إخفاء مكان الغطاء الحجري والوقوف في وجه أية محاولة تسعى لاكتشاف ما هو موجود تحت هذا الغطاء، ولماذا؟ هل سيؤدي رفع الغطاء الحجري لكشف شيء ما يحاول المستفيدون إخفاءه، خصوصاً إذا ما علمنا بوجود عائلات محدثة الثراء، كانت بالأمس القريب تصنف ضمن العائلات الفقيرة؟ فهل السبب أن منازلهم كانت مجاورة للمقبرة القاهرية، ولا يفصلهم عن ما هو موجود داخلها سوى باب، يتيح لهم الدخول والخروج دون أن يراهم أحد بحسب اعتقاد الأهالي المتضررين؟!.

ويضيف الأهالي: من هي الجهة الرسمية الداعمة لهؤلاء المستفيدين من قرار الإخلاء، والتي تعطيهم القدرة على منع المعنيين في مديرية الآثار والمتاحف عن الكشف عما هو مستور تحت الغطاء الحجري، وتمنحهم القوة لتهديد من يحاول فتح فمه لحماية آثار هذه المنطقة، والدفاع عن حقوقه المسلوبة بـ«قص لسانه»؟ هذا التهديد الذي أورد المتضررون من قرار الإخلاء في كتاب رسمي وجه لإحدى الجهات الرسمية دون أن تتخذ أي إجراء قانوني.

وكيف استطاع المستفيدون ومن يدعمهم في المحافظة تجاوز قرار القضاء الصادر من محكمة القضاء الإداري في دمشق عام ٢٠٠٩، والذي ينص على إيقاف تنفيذ المشروع المزمع تشييده قرب المقبرة القاهرية؟. وهل لأموال هؤلاء المستفيدين كل هذه القوة داخل لدوائرنا الرسمية؟!.

كلها تساؤلات مشروعة لمعرفة ما إذا كان رأس المال يخضع للقانون أم العكس.. فهل من مجيب؟!

Maher100@live.com



ماذا يريد السوريون من المراسيم الإصلاحية؟

قانون الانتخابات الجديد هل يلبي مطالب الشعب؟ وهل هو خطوة حقيقية باتجاه الإصلاح؟



◄ يوسف البني

كيف يرى السوريون قانون الانتخابات الجديد؟! وما الذي يريدونه من مجلس الشعب؟ وهل يجدون فعلاً أنه فقد دوره كجهة تشريعية وابتعد كثيراً عن هموم المواطن؟! وهل يرون أنه يجب تفعيل هذا الدور للعودة بسورية إلى الشكل الحقيقي للحياة السياسية الديمقراطية؟! وهل يرون أنه يجب إعادة النظر بآلية الانتخاب للخروج بمجلس يلبي آمال الشعب السوري؟! طرحت «قاسيون» هذه الأسئلة على عدد كبير من المواطنين، وكانت معظم وجهات النظر متقاربة ورافضة للآليات المتبعة، والتي تم تكريسها عبر القانون الأخير، وكانت لنا هذه اللقاءات:

● **المهندس صلاح غ** قال: «الإصلاح في سورية لن يتم إلا عبر مشروع قانون انتخابات مغاير للقانون الذي تم إقراره مؤخراً، لأنه تكريس للنظام الانتخابي القديم، وهو أحد الأسباب التي جرت سورية إلى حالة التوتر والاحتجاجات التي هي عليها الآن، وأتمنى من هذه التجربة أن تبعث فينا الصحوة والوعي فقد عملت على تعرية الكثير من أسباب الأزمة، ففي الوقت الذي يحاول فيه كل مواطن الآن رفع صوته بالمطالب المحقة المشروعة، والجهر بآرائه الوطنية بكل جرأة وموضوعية وحب كبير لهذا الوطن، وبإحساس عال من المسؤولية بخطورة المرحلة وأهمية المشاركة فيها، كل من موقعه، غاب ممثلونا في مجلس الشعب دفعة واحدة، عن الحراك الشعبي، وعن وسائل الإعلام، وعن هموم المواطن ومشاكله ومطالبه، وغيابهم هذا إما مدروس ومخطط، وإما لخجلهم من التقصير بمهمتهم والنتائج السلبية التي ترتبت على ذلك، فدورهم الذي لعبوه بالتصفيق والتهليل لكل الخطابات الجوفاء أوصل سورية إلى هذه الأزمة، فالصورة اليوم مبهمة وغير واضحة المعالم، ونهايتها بحكم المجهول! فقد وصلت سورية إلى منتصف الطريق بالنسبة لكل من الطرفين المتصارعين (السلطة والشارع السوري) وعلى أي طرف العودة إلى الربع الأول لفسح الطريق أمام الطرف الآخر لرسم خطة الخروج من الأزمة والانتهاء منها، فإذا تراجع الشارع عن مطالبه انتصرت السلطة، وعاد بها نصرها إلى التمترس والتوسع بالتصرفات القمعية والقبضة الأمنية لعقود طويلة قادمة، وهذا ما لن يسمح به الشارع السوري، وإذا اضطرت السلطة إلى التراجع عن نهجها واعتبرت أن الشارع قد انتصر بانتزاع التغيير فستعتبر هذا إهانةً لخمسين عاماً من السيطرة والسطوة والعنجهية والجبروت، وهذا أيضاً لن تسمح به السلطة، بوجود بعض الأشخاص في الخفاء يتحكمون بالكرسي والسلطة والقرار، ومن هنا نرى أن كل شيء يسير نحو الفوضى، وهذا ما عمدت بعض الجهات إلى الرهان عليه والتخطيط له، وإن صدور قانون الانتخابات بهذا الشكل هو تكريس لكل الأزمات وليس خروجاً آمناً من هذه المحنة».

● **الطبيب فؤاد س** قال:«لا نريد بعد اليوم المشاركة في الكذب والخداع الذي تمارسه السلطات علينا، فقانون الانتخابات الجديد تكريس لكل ما هو فاسد في الحياة البرلمانية، وانعدام للديمقراطية في سورية، والسلطة تجيد فن الكلام والخطابات، ولكنها غير جادة بتنفيذ الإصلاحات، وإذا استمرت الأمور على هذا النحو فعلى الشعب السوري كافةً مقاطعة الانتخابات الصورية لمجلس لا يمثلنا ولا يمت للشعب بصلة ولا يعبر عن همومنا ومَشاكلنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمقاطعة هي التعبير الصادق والجريء عن غضبنا واستيائنا الشديدين في وجه التزوير المبرمج والالتفاف على إرادة الشعب المتمثلة في إقامة انتخابات حرة ديمقراطية».

● **المحامي الياس ن** قال:«من أجل انتخابات حرة ونزيهة، ومن أجل مستقبل الديمقراطية في سورية يجب إجراء تقييم شامل وإعادة صياغة لشكل ومضمون العملية الانتخابية بما يختلف عما كانت تجري خلال العقود الأربعة الماضية، فقد كانت القوائم تعد في دوائر مغلقة حزبية وأمنية توزع فيها الحصص على أحزاب ما تسمى بغير حقيقتها (أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية)، وتمارس فيها كل أشكال تجاهل إرادة الناخبين لتأتي النتائج كما كانت مقررة سلفاً من الذين وضعوا القوائم وحشدوا الناس عبر ماكينة الدولة وأحزاب الجبهة لتحقيق ذلك، وبهذا كانت العملية الانتخابية عملية شكلية فقط، ليس لها من صفات الانتخابات سوى الاسم، وهذه إحدى الإشكالات الكبرى التي أوصلت سورية إلى ما هي عليه الآن من أزمة وطنية مستعصية، ومن هنا ليس على السلطة إلا تنفيذ التغيير الكبير بحزمة من الإصلاحات الكبيرة تشكل صدمة لوقف العنف المتبادل، ومن أهم هذه الإصلاحات إقرار قانون انتخابات غير هذا الذي أُقر مؤخراً، قانون يشكل فرصة يشارك فيها الجميع، حيث يعود كل الشعب إلى الساحة السياسية يمارس فيها واجبه الانتخابي، وتعود فيها جميع القوى السياسية الوطنية لممارسة حقها الشرعي في الترشيح والانتخابات ونيل ثقة الشعب، ويتسابق المرشحون ضمن برامج عمل والتزامات وتعهدات لنيل ثقة المواطنين، عوضاً عن تسابقهم لنيل تزكية المسؤولين».

● **المدرّس إحسان ع** قال: «نتطلع إلى انتخابات تشريعية ودستورية تكون مفصلاً تاريخياً تخرج البلاد من هذه الأزمة الوطنية، انتخابات يحددها ويحكمها قانون متطور عصري يجعل من العملية الانتخابية فرصة تفرض ملاقاة الناس والأحزاب المختلفة مع السلطة على الطريق التي تفصل بينهم، مما يسهل عملية الإصلاح ويستبدل السلبية بالإيجابية والنفور بالمشاركة، ويفتح الطريق إلى الحوار الحقيقي الذي يفضي بالنهاية إلى الديمقراطية الحقيقية. فإن قانون الأحزاب وقانون الانتخابات المنشود يشكلان جزءاً أساسياً من عملية الإصلاح السياسي. ولكن مع قانون انتخابات كالذي تم إقراره يبدو أن القيادة السياسية في سورية قد حسمت خياراتها بعدم الاستجابة للمطالب المحقة للشعب السوري بتوفير الحد الأدنى من المطالب الشعبية والسياسية وتحقيق انتخابات حرة نزيهة تكون خطوة جدية على طريق الإصلاح والتغيير الديمقراطي وتمتين الوحدة الوطنية، يجب اتباع نهج العمل الديمقراطي من أجل إحداث تغيير ديمقراطي شامل، ويجب رفع القيود من أجل إعادة الحياة السياسية إلى المجتمع السوري، عن طريق إقامة نظام ديمقراطي حقيقي يعترف بالتعددية السياسية والحزبية، ويحتكم إلى صندوق الاقتراع من أجل تداول سلمي للسلطة، فالإصلاح السياسي هو المدخل الأساسي للعملية الإصلاحية، بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان هو المدخل الأولي للإصلاح».

● **المواطن أبو إسماعيل** المتقاعد الذي تجاوز عمره ثلاثة أرباع القرن قال: «في هذه المرحلة الراهنة من التطورات على الساحة السورية، يجب العمل من أجل الخروج من الأزمة ومن أجل بناء وطن جديد محصن ضد الأزمات وقادر على مواجهة التحديات، ولا يكون ذلك إلا عندما نرى الشعب وقواه السياسية تشارك بانتخابات حرة نزيهة، وتكون إرادة الناخبين فيها هي الفيصل، ولكن يبدو أن السلطة غير جادة بالاستجابة لمطالب الشعب بحجة أن هناك مؤامرة على سورية، وواجهت هذه المطالب بالقمع الأمني والسلاح، ولكن حتى وإن كانت سورية تتعرض لمؤامرة خارجية وداخلية كبرى، وهناك الكثير من العيون على سورية والنظام لإحداث تغيير، فلماذا هذا التعنت والتعبير عن رفض الاستجابة للمطالب بالقمع الدموي للمتظاهرين؟ لماذا لا تنضم السلطة إلى صفوف الشعب لمواجهة هذه المؤامرة والحفاظ على وحدة ومتانة الجبهة الداخلية السورية؟! أم أن هناك فعلاً أشخاصاً في السلطة وأصحاب قرار يهدفون لاستجرار التدخل الخارجي وإعطائهم الذريعة الكاملة بالقمع المبالغ به ضد المتظاهرين؟!»

● **المواطن سليم ر** قال: «إذا بقيت الصورة كما في السابق فلا أمل بالإصلاح ولا بالخروج من هذه الأزمة، حيث لم يكن هناك مجلس شعب أصلاً حتى يطلب منه الشعب أي التزام، وهكذا مجلس شعب فارغ بتطنيشه أو موافقته على سياسات الحكومات السابقة أوصلوا سورية إلى ما هي عليه الآن من توترات واحتجاجات، فمعظم القوانين التي اقترحوها أو التي صادقوا عليها لم تكن في مصلحة الشعب، وأحياناً دمرت المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية للبلد. بلدنا مقاوم ويحتاج إلى أعضاء على نوعية متميزة من العلم والمعرفة والاهتمام الوطني بشكل خاص، ومعرفة مشكلات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولديهم خبرة بالتعايش مع شؤون الوطن والمواطن، ويكون لديهم ضمير حي حر، لذلك علينا أن نصدر قانوناً يحدد شروط الترشيح قبل قانون الانتخابات، يحدد الميزات والصفات والكفاءات المطلوب توفرها في المرشح، ومهامه ووظيفته وحدود التزاماته التي يجب أن يحاسب عليها أيضاً من محكمة دستورية عليا. والنواحي الأساسية التي يجب أن يكون عضو مجلس الشعب رقيباً عليها لم نجد لها ذكراً في مداخلاتهم منذ عقود، وهي حرية المواطن وكرامته ومكافحة الفساد!»

● **المواطن أبو بسام ج** قال: «أقترح أن يكون المرشح ابن سورية البارّ بشكل حقيقي، وممثلاً عن سورية بالكامل، وليس عن منطقة أو مدينة أو حي أو عشيرة، ويطرح برنامجاً وطنياً تنموياً، يلتزم به بالدفاع عن قضايا ومعيشة المواطن السوري على مساحة الوطن كاملاً، وإذا كان لابد أن يترشح عن مدينة أو منطقة فيجب أن يكون له مكتب في المنطقة التي انتخبته، لكي يتمكن المواطنون من مراجعته وتقديم شكاواهم ومطالبهم، وأن يكون له برنامج لاستقبال الذين انتخبوه وأوصلوه إلى مجلس الشعب ممثلاً لهم وناطقاً باسمهم، ويجب عدم انتقال عضو مجلس الشعب المنتخَب إلى مكان سكن راق أو محافظة أخرى كالعاصمة مثلاً، بل يجب عليه البقاء في منطقته، أو على الأقل يضع صندوقاً للشكاوى لحل مشاكل وهموم الناس، ويجب محاسبته إذا قصر في خدمة أهله وناسه وأهل منطقته، ويجب تفعيل قانون المحاسبة (من أين لك هذا؟) لمحاسبة جميع المسؤولين المرتشين الذين يخربون الوطن وينهبونه في سبيل المنفعة الشخصية! لذلك يجب أن يكون المرشح لمجلس الشعب من فئة حقوقية على دراية بالأنظمة والقوانين، ومن المشهود لهم بالنزاهة والوطنية التي تمكنهم من وضع القوانين بشكل يخدم مصلحة الشعب عموماً ويعبر عن همومهم ومطالبهم».

● **المواطن سلطان أ.ع** قال: «ما أتمناه من مجلس الشعب أن يهتم بهموم المواطنين وشؤون البلد بشكل عام، ويتسابقوا لخدمة المواطن وتحقيق مطالبه ومصلحته لبناء وطن متين وحر صامد في وجه التحديات والمؤامرات، وأن يسعوا لتأمين الحياة الكريمة لأبناء وطننا الغالي ليس بالشعارات بل بالعمل الدؤوب، وأن يثبتوا للشعب السوري تميزهم ورغبتهم الصادقة الجادة بالإصلاح والتحسين، وهنا يقع جزء هام من المسؤولية على المواطن الناخب الذي يجب ألا يبيع صوته ونفسه لأي كان ومقابل أي ثمن، لأن المتعارف عليه أثناء العملية الإنتخابية هو شراء الأصوات للوصول إلى مجلس الشعب، وهذا يحقق رغبة المرشح بالحصول على امتيازات وحصانة وعلاقات استثنائية يستغلها لمصالحه الشخصية، وينسى المواطنين الذين انتخبوه، بينما على المواطن أن يختار المرشح الذي يتعهد ببرنامج إصلاحي ومطلبي شعبي عام، ويحقق آماله ورغباته ومطالبه ويعمل لخيره وخير الوطن».

● **المواطن حمدان غ** قال:«إذا تم فصل السلطات، وتم تحرير الأحزاب من القيود السلطوية، يمكن أن نعتبر أنه سيصبح لدينا مجلس شعب قادر على تلبية مطالب الجماهير وتحقيق النمو والتطوير، لأن الانتخاب سيكون مبنياً على الترشيح من أحزاب منظمة لها جماهيرها وأهدافها المرحلية والإستراتيجية التي يمكن من خلالها إدارة البلاد بكل مفاصلها الإدارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن ثم يجب على مجلس الشعب كمؤسسة وسلطة تشريعية إعادة النظر في كثير من القوانين البالية التي لم تعد تناسب هذا العصر، ويشترط على المرشح إطلاق برنامج انتخابي واضح يُعنى ويتعهد برفع مستوى معيشة المواطن بجميع المجالات، والعمل على إطلاق الحريات الديمقراطية والسياسية، والتعهد بمحاربة الفساد ومحاسبته، والقضاء على ناهبي الدولة والمجتمع، والتعهد بالالتزام بهذا البيان والنضال من أجل تحقيق بنوده بما يصب في مصلحة المواطن السوري ومصلحة سورية، مع وضع محاسبة الفساد والجرأة في تنفيذه في البند الأول من البيان الانتخابي، فبعد كل هذه السنوات الطويلة من الجوع والفقر والتشرد والبطالة، فأنا كمواطن سوري أريد استعادة الأيام التي سرقها المسؤولون من حياتي، والأموال التي سرقوها مني وصعبوا علي حياتي ولقمة عيشي تحت أي مسمى من المسميات، إن كانت الضرائب المفروضة عليَّ بشكل غير عادل، أو ضمن مسارب النهب والفساد».

■ الإصلاح في سورية لن يتم إلا عبر مشروع قانون انتخابات مغاير للقانون الذي تم إقراره مؤخراً، لأنه تكريس للنظام الانتخابي القديم، وهو أحد الأسباب التي جرت سورية إلى حالة التوتر والاحتجاجات التي هي عليها الآن

■ نتطلع إلى انتخابات تشريعية ودستورية تكون مفصلاً تاريخياً تخرج البلاد من هذه الأزمة الوطنية، انتخابات يحددها ويحكمها قانون عصري متطور يجعل من العملية الانتخابية فرصة تفرض ملاقاة الناس والأحزاب المختلفة مع السلطة، مما يسهل عملية الإصلاح ويستبدل السلبية بالإيجابية والنفور بالمشاركة، ويفتح الطريق إلى الحوار الحقيقي الذي يفضي بالنهاية إلى الديمقراطية الحقيقية

■ يجب العمل من أجل الخروج من الأزمة، ومن أجل بناء وطن جديد محصن ضد الأزمات وقادر على مواجهة التحديات، ولا يكون ذلك إلا عندما نرى الشعب وقواه السياسية تشارك بانتخابات حرة نزيهة، وتكون إرادة الناخبين فيها هي الفيصل

■ يجب إصدار قانون يحدد شروط الترشيح قبل قانون الانتخابات، يحدد الميزات والصفات والكفاءات المطلوب توفرها في المرشح، ومهامه ووظيفته والتزاماته، ويشترط طرح برنامج وطني تنموي يلتزم به بالدفاع عن قضايا ومعيشة المواطن السوري على مساحة الوطن كاملاً

المطلوب تصحيح البوصلة

هكذا هو الدأب الدائم لركائز الفساد المختفين بين مفاصل السلطة وخلف كواليسها، السعي بكل الأشكال واغتنام جميع الفرص لخلق الأزمات في سورية، وحتى في اللحظة التي نحتاج فيها إلى خطوات وقوانين إصلاحية إسعافية تأتي الخطوات المنفذة على الأرض مخيبةً للآمال، ومعارضةً لما تطمح إليه الجماهير، وتزيد الطين بلة، فمن الذي يَسعى إلى تخريب البلد؟! ومن الذي يفسر مطالب الشعب بعكس ما هو مطلوب؟! ومن له مصلحة في جر البلد إلى الخراب والفوضى والصراعات الملوثة فئوياً؟! أسئلة نتمنى من أصحاب القرار الشرفاء الانتباه لها والإجابة عليها لتتجاوز البلاد محنتها قوية موحدة.

■■

سورية على مفترق طرق..

القوننة.. والإصلاح

◄ المحامي محمد عصام زغلول

بدأت الأزمة السورية تظهر مع بدء الحراك الشعبي المنتفض في الخامس عشر من آذار، في حين يؤكد البعض أنها بدأت قبل ذلك بأسابيع، لكن الحقيقة - بظني - أن هذه الأزمة كانت قد انطلقت منذ سنين طويلة، والأسباب كثيرة!

وأسبابنا - لو ذكرناها - كمحامين فقد تجلت في عمق المشكلات التي أصابت القضاء في مقتل، والركود والجمود الذي ران على قلب القوانين والتشريعات عبر سنين طوال، مدعوماً بالدستور الذي يقدس حزباً ويمنحه الدولة بجميع سلطاتها، فضلاً عن الانتهاكات والاعتداءات على كل ما سبق!

والحراك الشعبي هذا قد حرك الساكن والراكد، وأضفى على الجمود حركة لم يسبق لها مثيل، فاستفاق المسؤولون من سباتهم، وشكلوا اللجان، محاولين تطوير التشريعات والقوانين، على حد زعمهم!

لكن التنوع القانوني الإصلاحي الذي أصاب هدفه من جهة الكم، قد أخطأ التصويب والهدف والنتيجة والنوعية، فالساحة القانونية قد امتلأت بمجموعة قوانين منذ بدء الأحداث وحتى اليوم بما يكثر أن يعد، ومنها على سبيل المثال ومن تاريخه:

المرسوم رقم ١٠١ الانتخابات العامة.

المرسوم رقم ١٠٠ المنظم للأحزاب.

المرسوم رقم ٩٩ التعاون السكني.

المرسوم رقم ٩٤ تخفيض رسم البدل النقدي.

المرسوم رقم ٢٧٧ تعديل بعض الرسوم الجمركية.

المرسوم رقم ٧٢ منح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل ٢٠-٦-٢٠١١.

المرسوم رقم ٦١ منح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل ٣١-٥-٢٠١١.

المرسوم رقم ١٦١ القاضي بإنهاء العمل بقانون الطوارئ.

المرسوم رقم ٥٤ الناظم للتظاهر السلمي.

المرسوم رقم ٥٣ إلغاء محكمة الأمن العليا.

المرسومان رقم ٤٠ – ٤١ القاضي بزيادة الرواتب والأجور.

وكل ما ذكر آنفاً كان قد فصل فيه المحامون وأساتذة القانون بانتقادات وآراء، عبرت عن مدى الاستياء الواقع بسبب تغيير الشكل القانوني وتعدد المواد المنظمة، فيما بقي المضمون ذاته مع تغيير طفيف لا يغني ولا يسمن من جوع!

فالمطلع على قانون الانتخابات الجديد لم يجد فيه اختلافاً يذكر عما كان معمولاً به من قبل!

فيما لم يعن قانون الأحزاب حتى اليوم شيئاً مع وجود الهيمنة الحزبية الواحدة على الدولة ومؤسساتها، وبنص الدستور! أضف إليه ما شمله من خلافات مع التصور الحقيقي للمعارضة في شكل الحياة السياسية التي لا بد أن ينسجها المجتمع بخليطه، لا السلطة برأيها المنفرد!

أما قانون التظاهر السلمي الذي نظن أنه ما أقر إلا لمنع التظاهر بما رافقه من تعقيدات، وربط للترخيص بموافقة السلطة التنفيذية، فضلاً عن منحه تلك السلطة إمكانية إلغاء المظاهرة أو تغيير مكانها، أي وأدها قبل أن تولد! وما شاب ذلك واقعاً من تسلط رجال الأمن على الساعين للتنظيم!

ومراسيم العفو التي استفاد منها مجموعة من صغار من اعتقل ظلماً وبهتاناً، يضاف إليهم بعض المجرمين المنبوذين اجتماعياً بجرائمهم المسيئة، قد تجاهلت تماماً المعارضين وأصحاب الرأي والموقف، ومن اتهموا بتنظيم المظاهرات، وكتابة المقالات، والنيل من هيبة الدولة - كما وجه إليهم -!

مرسوم إلغاء محكمة أمن الدولة لم يقدم سوى أحكام أخرى مماثلة، بنسخ مختلفة، يصدرها القضاء العسكري أو العادي!! في حين بقي كل من حكمت عليه تلك المحكمة الاستثنائية قابعاً في السجن، لم يفصّل المرسوم المذكور في شأنه، أو في الحكم الصادر بدرجة واحدة في حقه!

فيما حلت حالة الطوارئ بانتهاكها للحريات مسكينة أمام الحالة الأمنية الرهيبة التي وصلت إليها انتهاكات حقوق المواطنين والموقوفين والمعتقلين!

ومن المؤكد اليوم أن الأوضاع قد وصلت لحالة لم يعد معها من المجدي الترقيع والتصليح، بل باتت القوانين بحاجة إلى نفض من رأسها إلى قدميها - إن جاز القول - وبعقلية محامين وقانونيين قد فهموا الواقع، واستطاعوا التعبير عنه، لا بعقلية من وضع القانون السابق، أو بدأ لجنته بالنقل منه!

والجدير بذكره ختاماً أن القوانين والتشريعات، والتي من المفترض أن ينوء بحمل وعبء إصدارها والعمل بها الشعب من خلال ممثليه المفترضين في مجلس الشعب، لم يكن له دور بأي ذلك، بل مورس فيها الدور الدستوري الذي يمنح الرئيس هذا الحق!

ثم ما ظنكم بموقع أطلقته السلطة التنفيذية لاستطلاع آراء الشارع السوري حول القوانين الصادرة والناظمة لحياتهم، فهل تظنون أنه عمل باقتراحاتهم؟!

لعل العمل اليوم لا بد أن يكون بداية على تغيير الدستور بدستور جديد، يمنح الشعب حقوقه وخياراته، وإمكانية تمثيله جدياً، ومن ثم قد يتم البدء بعملية الإصلاح القانونية التي سيشارك الشعب فيها بكل أطيافه، وبدلالة وإرشاد أهل القانون والاختصاص!

essamaldean@yahoo.com

د. غسان طيارة لقاسيون:
الأفضل أن تكون سورية دائرة واحدة على أساس النسبية

أجرى الحوار: حسان منجه

أكد د. غسان طيارة وزير الصناعة الأسبق أن التغييرات التي طالت قانون الانتخابات الجديد طفيفة مقارنة بالمشروع الأساسي، مشيراً إلى وجود الكثير من الملاحظات على هذا القانون، ومقسماً إياها إلى مجموعة من الملاحظات الصياغية، والتي تؤثر قليلاً على العملية الانتخابية، والملاحظات الأساسية التي تؤثر في نتائج الانتخابات العامة..



الملاحظات الأساسية:

- من الأفضل أن تكون سورية دائرة واحدة على أساس النسبية، ومعظم دول العالم تسير في هذا الاتجاه، وكان يمكن بداية تجريب نصف أعداد مجلس الشعب على أساس سورية دائرة واحدة، والنصف الأخر على أساس المحافظة دائرة انتخابية، فالتجارب السابقة تؤكد أن الناجحين من المستقلين -عند اعتماد المحافظة دائرة انتخابية - هم إما المقربون من السلطة، أو أصحاب الأموال الذين ينفقون على شراء الأصوات، أو العشائر، بينما هناك أحزاب عريقة لها تواجد على مستوى القطر، ولها إمكانية الحصول على أصوات غير قليلة، إذا ما اعتمدت سورية دائرة واحدة على أساس النسبية، ولكنها في محافظات معينة لا تستطيع تأمين نجاح ولو عضو واحد في البرلمان على أساس المحافظة دائرة واحدة، وبالتالي، فإن الإبقاء على المحافظة دائرة انتخابية سيظلم الأحزاب العريقة التي هي خارج الجبهة الوطنية، واعتماد هكذا دائرة سيزيد الخشية من أن يأتي مجلس الشعب القادم على شاكلة المجلس الحالي، وهذا ما لا أريده..

- بما يخص شرط الإلمام بالقراءة والكتابة، إذا عدنا إلى قانون المؤسسات والشركات العامة رقم ٢ لوجدنا أن المشرع فرض على ممثل العمال في مجلس إدارة المؤسسة الشركة أن يكون من الفئة الأولى، أي أن يحمل شهادة جامعية، أو من الفئة الثانية في حال التعذر، فهل يعقل أن نضع على ممثل العمال في الشركة العامة شروطاً أقسى مما نضعها على ممثل الشعب المستقبلي؟!..

- الحفاظ على تقسيمات مجلس الشعب (٥٠٪ للعمال والفلاحين، و٥٠٪ الأخرى لباقي فئات الشعب) مضر وليس مفيداً، فإذا كان لحزب يساري في محافظة ما إمكانية ترشيح ٧٠٪ من كوادره على أساس العمال مثلاً، فإن القانون سيمنعه، وأستغرب تفسير البعض إلغاء هذه المادة (١٩) بأنه اعتداء على حقوق العمال والفلاحين، فالحقوق لا تحميها القوانين والدساتير..

- اعتماد سورية دائرة واحدة على أساس النسبية سيضمن حقوق الأقليات..

- وأشار د. طيارة إلى أنه لم يؤخذ في معظم ما طرح في اللقاء التشاوري من ملاحظات على قانون الانتخابات..

الملاحظات الصياغية:

- لجنة الترشيح مشكلة من شخص جامعي وعضوين، ومهامها الدراسات القانونية، وتحديد القطاعات التي ينتمي إليها المرشحون، أي أن هذه اللجنة قضائية تقرر ما يجب فعله، ولكنها لم تتضمن أي قاض، وكان من المفروض أن تناط مهمتها باللجنة الفرعية، وكان لا داعي لمثل هذه اللجنة..

- تشكل اللجان الانتخابية بقرار من المحافظ، ويكون رئيسها من العاملين المدنيين في الدولة وعضوين، والسؤال: هل العضوان عسكريان أم من الشرطة؟! وهذه هي اللجنة الوحيدة التي تقسم اليمين، بينما لا تقسم اللجان الأخرى اليمين، فلماذا يتم تحييد باقي اللجان عن أداء اليمين؟! فعند استلام قاض لجنة التخمين مثلاً، فإنه يقسم اليمين، فكيف الحال بالنسبة لقاضي يستلم لجنة انتخابات عليا أو فرعية مثلاً؟!

- ليس واضحاً في كل نصوص القانون أن هناك ضرورة لتأمين غرف سرية، أو يجب أن يكون هناك ورقة انتخاب، فهل سيأتي كل شخص بورقته الانتخابية؟! أم من المفروض أن تكون مؤمنة؟!

- من غير الواضح فيما إذا كان يحق للمحافظ أن يرشح نفسه أم لا، لأن هناك مادة تتيح للوزراء ترشيح أنفسهم، وللقضاة، ولغيرهم، فماذا عن المحافظين؟! وأتمنى أن لا يسمح للمحافظين بترشيح أنفسهم..

- تعد الورقة الانتخابية لاغية إذا وجد في المغلف أكثر من ورقة انتخابية غير متطابقة، ولنفترض أن الناخب كتب أسماء من انتخبهم على ورقتين غير متطابقتين ولكن متكاملتين، فهل يحق لهم رفضها؟!

- هناك لجنة مشرفة على معاقبة من يستخدم إمكانيات ووسائل النقل الحكومية للدعاية الانتخابية، فإذا ترشح شخص قريب من أي مدير عام فما الضمانة من عدم تسخير إمكانات مديريته في خدمة قريبه؟ وإذا رشح وزير نفسه، فما الضمانة من عدم استخدام الإدارات التابعة له في حملته الانتخابية؟! وما هي الإمكانية المتاحة لمنعه من استخدام هذه الإمكانات؟! وخبرتنا وتجربتنا السابقة تؤكد لنا ذلك..

- من حق غير المنتسبين للأحزاب أن يشكلوا قوائم بعدد المقاعد في المراكز الانتخابية، بدلاً من ترك الأحزاب فراغاً لغير المنتسبين حزبياً في قوائمها، لأن هذا لا يحقق الديمقراطية التي نسعى إليها..

لجنة قضائية للإشراف على الأحزاب

كما قدم د. غسان طيارة ملاحظات عدة على قانون الأحزاب نلخصها فيما يلي:

- يجب أن تكون لجنة الإشراف على تشكيل الأحزاب قضائية، فالترخيص للأحزاب السياسية يصدر من قبل وزير الداخلية في كل دول العالم، ولكن إذا ربطنا الانتخابات بوزارة العدل، فإننا يجب أن نشكل لجنة عدلية، فبعد دراسة وثائق الحزب السياسي المزمع تشكيله من قبل وزارة العدل، عندها يصدر وزير الداخلية قراره، وهي قضية تنسيبية..

- طلبات التأسيس، كلها أمور من المفروض أن تكون موجودة في النظام الداخلي للحزب، ولهذا يجب أن لا تكون لها علاقة بتنظيم طلب التأسيس..

- معيار ١٠٠٠ شخص كعدد لعناصر الحزب السياسي الجديد قليل جداً..

- لا يجوز أن تحدد لجنة شؤون الأحزاب توزيع الإعانة من الحكومة، بل من الضروري أخذ رأي الأمناء العامين لهذه الأحزاب، ضمن سقف تحدده إمكانية الميزانية، ويجب أن يعطى كل الأحزاب ٤٠٪ من الإعانة الحكومية، و٦٠٪ توزع وفق أعداد المنتسبين للأحزاب، والدعم هو حق للأحزاب..

- على جميع وسائل الإعلام تمكين الأحزاب بالتساوي من استخدامها لنقل وجهات النظر، وهذه بيروقراطية لا يمكن تطبيقها، لأنه لا إمكانية لفرضها إلا على وسائل الإعلام الحكومية..

- إذا بقي اتحادا العمال والفلاحين مرتبطين بالجبهة الوطنية التقدمية، فمن حق باقي الأحزاب أن تشكل اتحادات للعمال وللفلاحين خاصة بها، وهذا موجود في بعض دول العالم، ومن الأفضل أن يكون اتحادا العمال والفلاحين لجميع الأحزاب التي تنشط بداخله بدلاً من تقسيمه إلى اتحادات، وهذه قوة وليست ضعفاً..

■■

المادة الثامنة.. وأعداء الإصلاح!

◄ صلاح معنا

«الشعب يريد إسقاط الفساد».. عبارة رددها الشباب السوري في قلب العاصمة دمشق، وبالتحديد من أمام قلعتها التاريخية والنصب التذكاري لصلاح الدين الأيوبي في ذكرى انطلاق الجبهة الشعبية للتغيير في سورية، ولا نظن أن هناك عبارة يمكن أن يتوحد حولها السوريون إذا أسقطوا الشعارات غير الموضوعية كهذه العبارة، وهي توازي شعار تحرير الجولان.. لماذا؟!...

لأن الفساد لم يعد ظاهرة عادية في سورية، أو مسألة نسبية، بل هناك إجماع شعبي بأن الفساد أصبح سرطاناً ينخر في الجسد السوري منذ سنوات طويلة، ولابد من إيجاد علاج جذري له دون أي تأجيل أو مماطلة رغم ما قد ينشأ من اختلاف على درجة الفساد وأسبابه ونوعيته، فالغالبية الساحقة تجمع على أن هذا الوباء هو الداء الأخطر الذي يتهدد المجتمع السوري اليوم، خصوصاً وأن الفاسدين الكبار بدؤوا يدفعون البلاد باتجاهات خطرة وصراعات وهمية، مستفيدين من كون الفساد قد تحول إلى ثقافة من كل شاكلة ولون، وأصبح يهدد بشكل فعلي سورية كدولة موحدة هي مهد للحضارة الإنسانية..

من جهة أخرى، فإن الغالبية الساحقة من الشعب السوري أصبحت مقتنعة اليوم بأنه لا حل لظاهرة الفساد التي تضرب بالبلاد والعباد إلا بالإصلاح الجذري الشامل، والذي يعني تغير جوهري في طبيعة النظام، وهو ما يتطلب بداية دستوراً جديداً للبلاد، لأن الدستور القديم استُنفد وتجاوزه الزمن رغم كل الإيجابيات التي قدمها في فترة من الفترات، خاصة في مسألة ما يسمى «التحول الاشتراكي» في سورية.

نقول إن الغالبية الساحقة من الشعب تريد إسقاط الفساد ومنظومته وآليته لأنه لا يمكن العيش بأسلوب بال في المرحلة الجديدة، وهذا ما صرح به حتى رئيس الجمهورية شخصياً الذي دعا إلى الحوار حول كل شيء بما في ذلك المادة الثامنة من الدستور، وصولاً إلى دستور جديد كلياً، ولكن هناك أقلية لا تمثل إلا نسبة بسيطة من داخل النظام وخارجه لا تريد هذا الإصلاح، ولا تريد سورية الجديدة هذه، لأنها ببساطة تتعارض مع مصالحها وامتيازاتها، ولهذا لاحظنا مؤخراً هجوماً من العديد من الشخصيات القيادية في حزب البعث وفي قيادات الاتحادات والمنظمات الشعبية والأمنية على نوايا الإصلاح، وهي ما انفكت تصرح بأنها لا تريد تعديل المادة /٨/ من الدستور، وحتى في اللقاء التشاوري صرح أحد البارزين في حزب البعث داخل اللقاء بأن تعديل المادة الثامنة يعني حرباً أهلية!! نعم حرب أهلية!!! قالها صراحة وكأنه لا يعيش في سورية، وكأننا لسنا في أزمة.

فلماذا كل هذا الهجوم؟؟

نقول صراحة إن هناك الكثير من المسؤولين داخل النظام يقفون ضد الإصلاح، وهم بذلك إنما يقفون ضد توجهات السيد الرئيس شخصياً، أي أنهم يساهمون في إطالة الأزمة وكأنهم لا يشاهدون الدم السوري الطاهر يسيل بالشوارع، ولا يتنبهون أن الوطن أصبح مهدداً من الداخل والخارج. إن هؤلاء في الحقيقة لا يريدون الإصلاح اعترفوا بذلك أم أبوا، ويتفقون مع المعارضة الخارجية من الإخوان المسلمين والمأجورين الذي يتصدرون الشاشات وهم يطلبون من الأجنبي التدخل المباشر في سورية.

من هنا تأتي أهمية مقولة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين السبّاقة والاستشرافية حول الثنائية الوهمية (معارضة - نظام)، ويثبت الواقع الحالي كما أثبت في الماضي القريب بأنها مقولة صحيحة ودقيقة، وتعني أنه ليس كل من في النظام فاسداً، وليس كل من بالمعارضة هو وطني شريف، والعكس صحيح.

إن العلاقة بين الكثير من قوى المعارضة الخارجية وأمريكا أصبحت على المكشوف ومعروفة للجميع، وهذا لا يعني أنه لا يوجد معارضة وطنية شريفة تريد سورية أفضل وأقوى وأكثر عدالة، وسورية حرة مستقلة عن أي تدخل أجنبي، وهذه المعارضة الوطنية الشريفة البناءة لا يستطيع أحد أن يزاود عليها بحب الوطن والوطنية، ولهذا يطالب كل سوري شريف يهمه مستقبل هذا الوطن بالإصلاح الجذري الشامل الذي يعني دستوراً جديداً لمولود جديد اسمه سورية الجديدة.

نقول صراحة، إن كل معارض لتعديل المادة /٨/ من الدستور هو معارض للإصلاح، ومعارض للخروج الآمن من الأزمة.. وإن الذين لا يشاهدون الدم السوري الذي يسيل في الشوارع هم حقيقة عميان أو يعيشون في التاريخ، ولا ينظرون للمستقبل، لأن أصحاب الامتيازات من الإقطاعيين الجدد قد أصابهم عمى الألوان وهو حب التملك غير الشرعي والسلطة، وهم يساعدون بإسقاط النظام كما تريد المعارضة الخارجية المأجورة، سواء صرحوا بذلك أم لا، وهم بذلك يساهمون بسقوط سورية كوطن، وبعدها لا تنفع الدموع التي سيذرفونها كذباً على وطن كان يسمى «سورية»!.

■■

سورية على مفترق طرق..

الفرز الطائفي.. والفرز السياسي

◄ عشتار محمود

ترشح سورية اليوم إلى احتمالات وشيكة لمآلات سيئة ظهرت معالمها منذ بداية الأزمة، وتزداد عمقاً ووضوحاً خلال هذه الفترة. فبعد أن حمل الحراك الشعبي بذور الأمل بقدرته على مواجهة أعدائه الكثر، عادت الكفة لتبدو وكأنها ترجح مؤقتاً لمصلحة كل من يحمل لواء العنف والتضليل، وبدأ عنف الحل الأمني يطغى على أطراف معادلة الأزمة، ويزداد الانحراف الناجم عن التدخل الخارجي، وما ينجم عن كل منها من شرعنة السلاح والدفع نحو تبنيه ورفعه أمام عدوٍ وهمي، ويضع الشارع السوري مقسماً بين أقطاب تُبذل جهودٌ عميقة لترسيخها وتمتين اصطفافاتها دفعاً نحو الوصول إلى نقطة اللاعودة، وتحويل الوحدة الوطنية وكل مقومات لم الشمل الوطني إلى نوع من الترف الفكري الحالم، وفسح المجال أمام النقاش والجدل حول ما كان من محرمات العرف الوطني السوري كواقعية التقسيم، أو جدوى ومنطقية الاستقواء بالخارج، أو إزالة مدن عاصية عن الخارطة وكما يقال «بلا درعا، أو بلا حماة» ، أو الاعتقاد بضرورة الإفراط بالحل الأمني المتهاون حتى الآن في مواجهة «الرعاع المتآمرين المتظاهرين»، أو التسليم بأن الصراع الأهلي هو مرحلة ضرورية «للتحرر المنشود»، وصولاً إلى مناقشة العلاقة مع إسرائيل وفتحها على احتمالات تقبل الرأي والرأي الآخر، وتأجيل قضية الجولان واعتبار الساكتين عنها أصحاب رأي سياسي وحنكة دبلوماسية..

كل هذا أصبح اليوم يظهر في حوارات السوريين حول الأزمة، وهو ما لم يأت من فراغ، بل عملت الأزمة على تسعيره بينما كانت ترقد مكوناته في أعماق المجتمع السوري وتتوسع يوماً بعد يوم، منتظرة فتيل العنف لتظهر على السطح، فالأقطاب التي تمارس التفتيت اليوم قائمة على أساس الفرز الطائفي، وكذلك على أساس الفرز السياسي «نظام – معارضة» القائم على ادعاء كلا الطرفين تمثيل السوريين وعدم الاعتراف بتشكل الشارع المقابل واعتباره جموع من المنتفعين سواء من مكاسب النظام، أو من مكاسب «المؤامرة» والخارج، وما ينتج عن هذا بالابتعاد عن لم الشمل وترسيخ التقسيم والشحن، بهدف تجنب ملامسة المضمون الحقيقي للحراك الشعبي الذي يشكل عامل وحدة أبناء الوطن ووحدة مصالحهم، والذي يعيد الخطاب السياسي ليعكس حقيقة موضوعية الاحتقان الاجتماعي واعتباره نقطة بداية في حل الأزمة، وإعطائه أبعاده الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، لأن ذلك هو المنصة التي تعيد المعارضة المتشددة إلى معطيات الواقع وتوازن القوى ومصلحة سورية والسوريين، بعيداً عن المغالاة والتبجح والاستقواء بالخارج، وتضع النظام كذلك على سكة الرؤية الحقيقية للأزمة والسير الجدي الوطني والمسؤول نحو حلها، بعيداً أيضاً عن المماطلة والمغالاة في دور المسلحين والمؤامرات.

أما الفرز الطائفي فهو المكون الأبرز في الواقع السوري، والأداة الأمثل لجميع وسائل التسويق الإعلامي لتيارات التطرف في كلا الطرفين، حيث تكاد لا تخلو منابر الإعلام الدولية من التصنيفات الطائفية، في تحليل بنية النظام والجيش والمدن والمعارضة والموالاة، وكذلك على منابر التخلف الإعلامي المحلية التي تختبئ وراء الغمز واللمز في تبنيها ترسيخ الانقسام وتجنيد التأييد والتحريض بكل الوسائل حيث ثبت أن الانقسام الطائفي هو الوسيلة الأنجع، جرى سابقاً ويجري الآن العمل على إبقائها قريبة من خطاب الشارع السوري وتحالفاته وإطارات انتمائه سواء بطريقة عفوية أو مفتعلة، فالتغييب المنهج للحراك السياسي ولّد كل مقومات العودة إلى المكونات الاجتماعية الضيقة الطائفية وغيرها، وجرى العمل على ترسيخ الاعتبارات الطائفية وتقوية رموزها عوضاً عن محاربتهم كما ينبغي في ظل دولة «علمانية مؤسساتية»، وكذلك أتاح كبت البدائل سير هذه العملية بشكل تلقائي، وينسجم هذا العمل المدروس ونتائجه العفوية اللاحقة مع مصالح كل من يرغب بلجم الوعي السياسي وإبقاء الشارع السوري مرتهناً للرؤية الضبابية القائمة على الفرز الطائفي وغيره كوسيلة لإبعاده عن الاستهداف الصحيح لناهبيه وأعدائه محلياً وعالمياً ومنع التحالفات الشعبية الحقيقية، وتحويل فورات الاحتقان الاجتماعي بعيداً عن الثورية الحقيقية، وتوجيهها باتجاه خدمة الفوضى الخلاقة كمشروع لمنظومات النهب العالمية وعملائها الصغار.

لا تستقيم الثورات إلا بتوحيد الصفوف ورصها على سكة مطالبها الحقيقية الجذرية بعيداً عن الشعارات الطنانة والأصوات العالية الفارغة، وإلا بالسير نحو معرفة أعدائها الحقيقيين وفرزهم فرزاً سليماً قائماً على منع تحويل نار الغضب الشعبي إلى حطب يحترق في مواقد الفاسدين والراكبين جميعاً.. وعليها أن تصيب بنيرانها كل أعدائها بقوة وبتعقل، وأن تقدر على جذب حلفائها الطبيعيين ونبذ كل من يهدف إلى الإضرار بها وأخذها إلى ساحاته الوهمية. ■■



ملوك الطوائف والفرز الوهمي

◄ واصل الأحمد

«كلما تتهدد مصالح البرجوازية تلجأ إلى الدين أو القومية»!

يثير موضوع إمكانية تفجر صراع طائفي تخوفاً كبيرا لدى قطاعات جماهيرية واسعة في البلاد، فهل ثمة أرضية موضوعية لهكذا صراع، وما إمكانية إقحام الشعب السوري في دوامة الموت العبثية؟ وهل هناك قوى طائفية في سورية؟

من حيث المبدأ لا توجد ظاهرة اسمها الصراع الطائفي، وكل ما تمظهر بذلك عبر التاريخ الإنساني هو في الجوهر صراع على الثروة، وما هو طائفي هو الشكل الخارجي فقط، أما الطائفية فهي أيديولوجيا ممسوخة لقوى منبوذة اجتماعياً، تريد أن تصنّع التفافاً جماهيرياً حولها باستغلال الجانب الروحي واستثمار دوره في تكوّن الوعي الاجتماعي، فتحاول إحياء العصبيات المختلفة – ومنها الطائفية – من أجل احتواء قطاعات جماهيرية وترتيب توازن القوى لمصلحتها.

في الظرف السوري الراهن، نعتقد أن الطائفية هي المعادل الموضوعي لظاهرة الفساد، ومن هنا فإن مقاربة هذه الظاهرة في نسختها السورية تستوجب أولاً فهم طريقة تمركز وتموضع الرأسمال، مع التذكير بأن الرأسمال «السوري» هو ابن شرعي لنموذج اقتصادي رأسمالي مشوه اصطلح عليه سياسياً بالفساد. خارطة الفساد «الرأسمالية الحالية في سورية» معقدة بسبب ظروف تاريخية لا مجال لبحثها الآن، ولدى القراءة الأولية نلاحظ واقعياً التصنيف التالي:

– فئة تستمد قوتها من مستوى وطبيعة علاقتها مع النظام، وفي إطار الفرز الاجتماعي المستمر تحولت إلى فئة رجال أعمال في السوق، فامتلكت ثنائية الثروة والهيمنة، واستطاعت من خلال ذلك الضغط إصدار جملة من القوانين والقرارات التي تتناقض مع الدستور، ومع البنية التاريخية للنظام السياسي نفسه، وفرض عليها مستوى تطورها بناء شبكة علاقات إقليمية ودولية على قاعدة تقاطع المصالح المالية المباشرة.

– فئة من البرجوازية التقليدية التي تضررت مصالحها تاريخياً جراء التغيير النسبي في طرائق توزيع الثروة، بعد مرحلة التأميمات.. واستطاعت أن تتعايش مع الظرف الناشئ، وتستمر في عملية تراكم الرأسمال مستفيدة من عدم جذرية التحولات الاجتماعية من جهة، ومن علاقاتها مع البرجوازية البيروقراطية التي شهدت نقلة نوعية، وخصوصاً بعد أحداث ١٩٨٠ من جهة ثانية...

هذه الفئة تنفست الصعداء، بعد تبني ما سمي باقتصاد السوق الاجتماعي، وبنى قسم منها شبكة علاقات جديدة مع الفئة الأولى بعد عملية الفرز الجديدة في جهاز الدولة، والتقطت اللحظة التاريخية محاولة استعادة مواقعها وتقاسم النهب مع البرجوازية الناشئة ضمن دائرة تجاوز الدستور واقتطاع حصة من النهب عن طريق صاحب الجلالة «الفساد»، ودون أن تتخلى يوماً، أو تكف عن علاقتها التاريخية مع قوى السوق العالمية، أو امتداداتها في كازينوهات البترودولار العربي بأساليب مشروعة وغير مشروعة.

ولأن الفساد كان مهيمناً في مختلف مفاصل أجهزة الدولة، فقد طبع المجتمع بطابعه، ونفث سمومه في خلايا المجتمع، وعمل على تلويث الثقافة السائدة باتجاه تفسيدها هي الأخرى، في إطار جدلية العلاقة بين البناء الفوقي والتحتي، فأسس لمزاج طائفي ولو محدود هنا وهناك، في هذا المكان أو ذاك، ولكنه لم يستطع أن يعمم ذلك بحكم الاستقلال النسبي للبناء الفوقي عن البناء التحتي، وبحكم اصطدامه بالثقافة المتوارثة، فالثقافة السائدة في المجتمع السوري هي ثقافة وطنية جامعة منذ تشكيل الدولة السورية الحديثة بعد انهيار الامبراطورية العثمانية، فالانتماء إلى الوطن كان هو الانتماء الأسمى، ولم يسأل السوريون يوماً عن انتماء يوسف العظمة أو صالح العلي أو سلطان باشا الأطرش أو رمضان شلاش أو فارس الخوري الما قبل وطنية، بقدر النظر إليهم كرموز وطنية سورية.

لقد أثبتت الحركة الشعبية منذ اليوم الأول، أن لا علاقة لها بالطائفية. أليس الشعار الأبرز من بين شعارات المتظاهرين هو «واحد واحد واحد، الشعب السوري واحد»؟ ألم تكن المظاهرات في مناطق البلاد المختلفة رداً على ما حدث في محافظة درعا من قمع وانتهاك للكرامة؟ ألا نجد التلوينات الطائفية في طرفي الموالاة والمعارضة؟؟؟

إن قوى الفساد الكبرى التي لا يهمها لا طائفة ولا دين ولا وطن بقدر ما تهمها مصالحها وثرواتها، تلجأ وبأساليب خبيثة إلى زرع الفتن لتغييب الصراع الأساسي الدائر في البلاد، وتحويله إلى صراعات مشوهة ومنها الطائفي.

صحيح أنه مع انطلاق الحركة الشعبية المشروعة التي تعتبر في العمق رد فعل على الفساد كونه الأب الروحي للقمع والاستبداد، بتنا نسمع من هنا وهناك زعيقاً طائفياً، يأخذ أشكالاً سافرة تارة، وأشكالاً مستترة تارة أخرى، ونجد ممارسات طائفية هنا وهناك، ناتجاً ومترافقاً مع الدفق الإعلامي من فضائيات لها رمزيتها، ومع دخول مراكز دولية وإقليمية ذات بنية طائفية على خط الأزمة، ومع وجود مشروع أمريكي استراتيجي بتفتيت المنطقة، ومع الأخذ بعين الاعتبار استهداف دور سورية الإقليمي تاريخياً.. وعلى الرغم من أن قوى الفساد وكي تنجو بجلدها تبذل المستحيل من أجل التأسيس لصراع طائفي في البلاد، وتستخدم القطاعات الواسعة من المهمشين ليكونوا وقود الحرب العبثية المفترضة، ولكننا لا نعتقد رغم كل ذلك أن ثمة رأياً عاماً سورياً يتقبل مثل هذا المنطق ويتفاعل معه، فلا مصالحه ولا ثقافته ولا قيمه تتوافق مع ذلك، ومن هنا كما أعتقد سر اللجوء إلى التهويل الإعلامي في الحديث عن الفتنة الطائفية لتفرضه على الوعي الاجتماعي.

بقي أن نقول لكل من يريد نسف أي محاولة لإشعال صراع طائفي، إن الطريق إلى ذلك يمر عبر القضاء على الفساد من كل شاكلة ولون وموقع، سواء ذلك الفساد الذي خرج من رحم جهاز الدولة، أو على أطرافه، أو الذي تتبناه مراكز إقليمية ودولية وتسوقه قوى ورموز مستهلكة وتبحث لها عن موقع على أكتاف الحركة الشعبية. ■■

التجييش الفئوي.. وسلطة الفساد.. والأجندات الإمبريالية

◄ جهاد أسعد محمد

يعكس النجاح المتفاوت الأمدية والنسب للقوى المعادية للشعب السوري ووحدته الوطنية في التجييش الفئوي على امتداد البلاد، والذي تجلى بصورة مقلقة في أوساط مختلف الطوائف والمذاهب والأديان والقوميات الموجودة في النسيج الديمغرافي السوري في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها سورية، المستوى الكبير من الارتدادت الاجتماعية التي خلّفها غياب الحياة السياسية في البلاد ردحاً طويلاً من الزمن، وتقهقر مفهوم المواطنة وتضعضعه أمام المفاهيم السابقة لمفهوم الانتماء الوطني والدولة الوطنية، والذي كان في الفترة القصيرة نسبياً التي تلت الاستقلال، قد قطع شوطاً لا بأس به إلى الأمام.

ولاشك أن المناخ المؤاتي لهذه الارتدادات، لم يتشكل بين ليلة وضحاها، أو على حين غرّة بفعل مؤامرة خارجية أو لأسباب راهنة، وإنما راحت عناصره تتكاثر وتتضافر وتنمو باطراد، مع تتالي تلقّي المجتمع السوري العديد من الضربات الموجعة اقتصادياً وسياسياً ووطنياً بدءاً من ستينيات القرن الماضي، وتوّجت في العقد الأخير بالسياسات النيوليبرالية التي حدّت كثيراً من دور الدولة الرعائي، ومركزت الثروة والتنفّذ في أيدي قلة قليلة من الناهبين والمتغوّلين الكبار، ووسّعت دائرة الفقر والأوبئة الاجتماعية المختلفة، وأدت لتراجع حاد في الخدمات والإنفاق العام، ولم تقدّم أيّ شيء ذا أثر إيجابي يُذكر على مستوى الحريات العامة والقضية الوطنية.

وعوداً على بدء، يمكن التأكيد أن غياب الحياة السياسية بصورة شبه كلية طوال ما يقارب النصف قرن، سدّ كل المنافذ أمام المجتمع ليمارس علاقة مواطنة صحية مع مختلف السلطات والمؤسسات ذات الصلاحيات المحددة دستورياً، التي خضعت برمتها بالتدريج لسلطة واحدة في المحصّلة، وهي سلطة الفساد، التي راحت شيئاً فشيئاً تفرض إرادتها على النظام السياسي والمجتمع في آن واحد، وتحدد اتجاهات وطبيعة تطور كليهما، أو بالأحرى تخلفهما، وهذه السلطة غير الشرعية تكونت بدورها بالتدريج الذي أتاحه تغير الظروف الداخلية والخارجية، إلى أن أصبحت أخطبوطاً هائلاً واسع السطوة والتأثير، استمرأ السطو على المال العام، وعطّل التنمية المتوازنة، وكرّس التخلف، وأشاع مناخات اجتماعية ذات طابع طائفي فيها الكثير من اللغط والمراوغة، وميّع القضية الوطنية وعزلها عن حامليها الحقيقيين.. وبالطبع، فإن كل ذلك جرى في ظل غياب الرقابة المؤسساتية الفاعلة، والإعلام الوطني المستقل، والقضاء الحر النزيه والكفء، والأحزاب السياسية السيدة على قرارها وبرامجها، وكذلك ضعف وتدهور أحوال الجمعيات والمنظمات الشعبية وخاصة النقابات الأساسية (العمال والفلاحين) التي أصبحت بلا حول أو قوة.. في هذه الأجواء اضطرت أعداد وشرائح واسعة من المجتمع للعودة إلى مكوناتها البدائية ما قبل الوطنية من طائفة ومذهب وعشيرة وأقلية قومية أو دينية، في إطار بحثها عمن يحمي ظهرها ويوفر لها الحد الأدنى من الطمأنينة والتكافل الاجتماعي، الذي لم تستطع الدولة أن توفره بالصورة العادلة والكافية والمستمرة والمتطورة مع تطور وتغير متطلبات الحياة الموازي للتقدم العلمي والتقني، وراحت تراكم قهرها واحتقانها في صدورها بانتظار فرصة ملائمة لتعبر عن استيائها كيفما اتفق...

والخطير أن الفرصة المنتظرة للتعبير عن عمق الاستياء وحجمه، واكبها سريعاً مستوى عال من التجييش الفئوي والخطاب والسلوك الإلغائي والتخويني، مارسته وتمارسه بشدة متناهية قوى داخلية ترتبط عضوياً بقوى الفساد الكبرى داخل جهاز الدولة وخارجه، وقوى خارجية لها أجنداتها الخاصة، ليس في سورية وحسب بل في المنطقة والشرق والعالم بأسره، ما أدى إلى تحول خطر سيادة الأفكار الفئوية إلى اقتتال أهلي لا يبقي ولايذر..

والآن، فإن مواجهة هذا الخطر المرعب هي مهمة وطنية شديدة الحساسية والدقة، ولا يمكن إنجازها بالصورة المثلى وبأقل الخسائر، إلا بمناخ سياسي واجتماعي جديد يضمن تكاتف كل الشرفاء في جهاز الدولة وفي القوى السياسية الوطنية وفي المجتمع ممثلاً بالحركة الشعبية، وتوجيه النار المركزة أولاً إلى سلطة الفساد برؤوسها وأذرعها وأدواتها، وفي الوقت نفسه إلى كل من تسوّل له نفسه التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الوطنية السورية.. فحرب السوريين اليوم على جبهتين لا يمكن الانتصار في إحداها إلا بتوجيه الحراب الوطنية على الأخرى.. وإلا فالبلاد بأسرها، بشعبها ووحدة أبنائها وأرضها ستكون في مهب الريح..

■■

العَلمانية في فكر قادة الثورة السورية

◄ شاهر أحمد نصر

يفسر البعض العَلمانية بأنّها إقامة الحياة بعيدا عن الدين، ويستنتجون أن علاقتها قائمة على أساس سلبي بالدين أي على أساس نفي الدين والقيم الدينية عن الحياة، وهذا تفسير خاطئ.

يبين البحث العلمي أنّ أسس بناء الدولة عند العرب منذ عصر الدولة الأموية أخذت تتناقض عملياً، مع الأيديولوجيا الغيبية، وأنّهم أخذوا ببناء الدولة على أسس أقرب إلى الزمنية العقلانية، منها إلى الغيبية... وكانت تلك الأسس أقرب إلى العلمانية. التي تعني الدنيوية أو الزمنية وممارسة شؤون الحياة وفق متطلباتها الزمنية، وعدم تقييدها بالقيود الدينية. وأخذت تتطور نزعات فلسفية عند المفكرين العرب والإسلاميين تقارب العقلانية... كل ذلك يدل على أن للعلمية والعقلانية، وللزمنية (العَلمانية) جذوراً في الفكر العربي الإسلامي، وهي ليست غريبة عن مجتمعاتنا، ولا عن شعوبنا، أو فكرنا...

وتجلت أهمية العَلمانية إبان نضال الشعب السوري ضد الاستعمار، عندما وحدت الثوار وقادتهم حول هدف وطني دنيوي شامل... فكان قادة الثورة السورية مؤمنين ورعين حقيقيين، وعلمانيين في تعاملهم مع مسائل النضال الدنيوي ضد الاحتلال. ولتسليط الضوء على العَلمانية في فكر قادة الثورة السورية، سنستعرض بعض المواقف العَلمانية التي امتاز بها قادة الثورة السورية، والتي كانت عوناً لهم في النضال ضد الاحتلال.



محمد الأشمر



عبد الرحمن الشهبندر



سلطان باشا الأطرش



فارس الخوري



الشيخ صالح العلي



ابراهيم هنانو

سلطان باشا الأطرش

لبى قائد الثورة السورية سلطان باشا الأطرش نداء الثورة العربية الكبرى، متجاوزاً كل الحدود المذهبية والمحلية، ومعبراً عن روح وطنية وقومية رفيعة. وكان عرينه ملجأً للزعيم ابراهيم هنانو وهو في طريقه إلى عمان بعد انكسار ثورة الشمال، فاحتضنه احتضان الوطني الغيور على أبناء وطنه... وقاد سلطان باشا الأطرش الثورة السورية الكبرى في العام ١٩٢٥، فوحد موقفه الوطني مجاهدي الوطن، ومختلف قياداتها من مختلف الأديان، والطوائف، والمذاهب، ومن مختلف المناطق بإجماع وطني منقطع النظير. وأصدر بيان الثورة التاريخي الذي توّجه بشعار «الدين لله، والوطن للجميع»... ولاقت هذه الدعوة، التي يمكن وصفها بالعلمانية، استجابة واسعة في البلاد، اختير بعدها سلطان قائداً عاماً لجيوش الثورة الوطنية. وبقي طوال حياته ينادي بالوحدة الوطنية...

كما تميّز سلطان باشا الأطرش بمعارضته الدكتاتورية (تجلى ذلك في برقيته ضد المرسوم ٥٠ سنة ١٩٤٦، مما اضطر الحكومة آنذاك لإلغائه). ووصل خلافه مع الدكتاتور أديب الشيشكلي إلى المقاومة بالسلاح. فجرّد أديب الشيشكلي حملة عسكرية على الجبل راح ضحيتها أكثر من مئة شهيد، فنزح سلطان الأطرش مرة ثالثة إلى الأردن متفادياً الحرب الأهلية حتى إنهاء حكم الشيشكلي. فعاد إلى قريته مستقبَلاً باحتفالات شعبية عمّت كل البلاد. (انظر: سيرة حياة سلطان باشا الأطرش - إعداد د. ريم منصور الأطرش - شبكة الانترنت الدولية).

عبد الرحمن الشهبندر

لقد عرف عبد الرحمن الشهبندر بمواقفه الوطنية التي لا تقبل المساومة، منادياً بوحدة البلاد السورية. ودعا إلى التآخي العربي، وأكد عمق الروابط بين العرب. كما دعا إلى معالجة المشكلات الاجتماعية التي يعاني المجتمع منها. ولم يغفل المرأة، فبحث في قضايا متنوعة، منها: «المرأة والرجل ومصير الأسرة الشرقية - الدولة والحكومة والرعية - بناء الدولة - المذاهب السياسية - أصلح أشكال الحكم في العالم العربي - الدين والثقافة المعاصرة».

ويعد عبد الرحمن الشهبندر من أهم أعلام الفكر السياسي التنويري في سورية، وكرّس حياته لنشر هذا الفكر قولاً وعملاً، وتجلت علمانية عبد الرحمن الشهبندر في نشاطه الوطني والقومي، وقيامه بتأسيس أحزاب وطنية مفتوحة لجميع أبناء الوطن مترفعة على الطائفية والمذهبية الضيقة، وانتقد الممارسات الاستبدادية، والظلم الذي يوقعه الحكام، ورجال الدين بالناس. كما تجلت مواقفه التنويرية في مختلف ترجماته وكتاباته، التي تعبر عن فكر نستطيع أن نضعه في مصاف الفكر العلماني الجريء.

الشيخ صالح العلي

عبرت مواقف المناضل الشيخ صالح العلي قائد الثورة السورية في جبال الساحل ضد الأتراك، والفرنسيين عن نهج وطني يعلو على الطائفية والمذهبية والإقليمية، وتجلى ذلك في معاركه ضد الأتراك، ومعاركه ضد الفرنسيين، وفي التنسيق الذي حصل بينه وبين الشريف حسين، كما تجلى في قرارات المؤتمر الذي عقد بناء على دعوته في الشيخ بدر مسقط رأسه في ١٩١٨/١٠/١٥ والذي طالب بضم الساحل السوري إلى سورية الداخلية والتنسيق مع الملك فيصل.

ابراهيم هنانو

لقد تميزت رسالة هنانو إلى القناصل الأجانب في حلب في أيلول ١٩٢٠ بنكهة بلشفية، حيث كتب حرفياً، كما جاء في مذكرات أحمد نهاد السياف: «نحن السوريين نموت ونتبلشف... ولا نخضع لحكم الظالمين». (مذكرات أحمد نهاد السياف ص١٦). ومن المعروف أن لينين اتصل بهنانو، وقدم الدعم له في ثورته ضد الاستعمار... ومن المعروف تاريخياً، أيضاً، التنسيق الكبير ما بين ثورة هنانو في جبل الزاوية وبين ثورة الشيخ صالح العلي في جبال الساحل، وأدى انتهاء دعم الكماليين وانتهاء ذلك التنسيق إلى نهاية الثورة...

وامتاز هنانو بحس وفكر وطني اجتماعي رفيع، نستطيع القول إنّه فكر علماني في مقاربة مسائل الحياة بصورة عامة، ومنها:

- هنانو ضد المال السياسي: في أثناء المعركة الانتخابية حضر ذات يوم الدكتور الكيالي، وقال لهنانو: لقد «طبقت أكثر من مئة ناخب»، وكانت الانتخابات على درجتين، «على أساس بين ٢٠-٣٠ ليرة ذهبية للناخب، وبذلك وبالإضافة إلى عناصرنا نكون قد أمنّا ربح المعركة». فقاطعه هنانو غاضباً وهو يقول: «يا دكتور هذه خيانة... وأية خيانة؟! إنّها خيانة بل إجرام، أنا أفضل أن أخسر معركة الانتخابات، وأن أخوضها معركة بالدم والنار، على أن أعوّد الأمة على بيع ضمائرها بالدينار». فقال الدكتور: «وهل في ذلك خيانة وإجرام ونحن بفضل المال نحجب هذه الأصوات عن أعدائنا؟!».. فردّ هنانو: «كلا، لا أقبل الانحراف حتى ولو كان فيه مصلحتي». (مذكرات أحمد نهاد السياف ص٦٩).

- كنتيجة لفشل قائمة بركات - شعباني (في الانتخابات) راحت صحيفة (جريدة) التي يصدرها الشعباني ويحرر بها عدد من رجال الدين، بإيعاز من مديرية الأوقاف بالهجوم على الاتجاه الوطني الذي يمثله هنانو ورفاقه... وهاجمت جريدة الأهالي جماعة هنانو واصمة إياهم بالإلحاد، وبأنهم دعاة للسفور والإباحية.. (مذكرات أحمد نهاد السياف ص٦٤)، لكنّ ذلك لم ينل من مكانة هنانو في قلوب أبناء الشعب والتفافه حوله...

- هنانو يرفض المناصب لقاء القبول بتقسيم سورية: من جملة العروض التي تقدم بها الجنرال غوبو في أثناء مناقشته هنانو إقامة دولة تضم لواء اسكندرون وحلب، ينصب هنانو أميراً عليها، على أن تلحق اللاذقية بدولة لبنان. أجاب هنانو: «لا أستبدل تاجاً وضعه ربي على رأسي منسوجاً من قلوب الشعب، بتاج مرصع باللآلئ تضعه يد جنرال فرنسي، ولا أقبل بتقسيم سورية». (مذكرات أحمد نهاد السياف ص٥٣).

- هنانو ضد الاحتكارات، والفساد: حدثني بير كالان المدير العام لشركة الريجي المنحلة قائلاً: «يا سيد سياف، لقد اتفقنا مع جميل مردم وزير المالية على إلغاء نظام البندرول وإعادة الحصر، وعلى أن يمنحنا امتيازاً يحصر بموجبه استثمار (التبغ والتنباك. ورق السيجار والكبريت. الملح والسكر) بنا كشركة ذات امتياز، على أن نتوسط نحن بدورنا لدى الحكومة الفرنسية على منح سورية استقلالاً مشروطاً بمعاهدة»...

في اليوم التالي توجهت مع الزعيم إلى اسكندرون، وأطلعته على الاتفاق الواقع بين مردم وكالان، فانفعل وقال: «لا يمكن أن يتم ذلك إطلاقاً. إنّ قضية الحرية وحدة لا تتجزأ، وأنا لا أقبل بأي استقلال مشروط بأغلال، أما الاحتكارات فأنا خصم لها من حيث المبدأ...». (مذكرات أحمد نهاد السياف ص٧٦) وأجبر مردم على الاستقالة..

فارس الخوري

عُرف فارس الخوري بتاريخه الوطني العريق، ونشاطه ومواقفه وفكره المتنور الداعي لتجاوز الطائفية والمذهبية، والنهضة بالفكر والشعب والوطن، فدعا إلى بناء الدولة على أسس حضارية سليمة، لتتلاقى جهوده مع مختلف الشخصيات الوطنية لصياغة دستور جديد، داعياً إلى تشكيل الأحزاب الوطنية للارتفاع بمشاركة أبناء الشعب من الحيز المحلي والمذهبي والطائفي إلى الصعيد الوطني العام، فكان واحداً من مؤسسي «الكتلة الوطنية» وعضواً في مجلس قيادتها... وكان في فكره ومواقفه ونشاطه العملي والسياسي يسمو على الطائفية والمذهبية، ويدعو إلى بناء الدولة على أسس دستورية معاصرة، وهي مواقف عَلمانية بينة.

محمد الأشمر

كان محمد الأشمر مع رفيقه المجاهد أحمد مريود في استقبال قوات الثورة العربيّة الكبرى عندما دخلت دمشق في ١٩١٨/٩/٣٠ ابتهاجاً بتحرير سورية من تسلط العثمانيين، وخرج في يوم ميسلون مع الثوار، وهو أحد قادة النضال الوطني في سوريّة وفلسطين. من المعروف أن داره كانت حمى لمن دخلها، لم يجرؤ فرنسي أن يدنو منها، فلما كان عهد الاستقلال اقتحمت واقتيد إلى السجن... وعندما صدر الأمر باعتقاله استقبل في مضافته سبعة ضباط فأبلغوه على لسان رئيس الجمهوريّة شكري القوتلي، ورئيس وزرائه سعد الله الجابري، أن في ذلك إطفاءً لفتنة يقف وراءها الفرنسيّون بهدف عرقلة الجهود المبذولة للتوصّل إلى الاستقلال بشكل كامل، فنفّذ القرار حقناً للدماء، ولم ينتصر لنفسه، وحذّر إخوانه من الفتنة، وتوجّه إلى جزيرة أرواد مع سجّانه طواعية، فأقام فيها ثلاثين يوماً... وأمضى بقية عمره مناضلاً، غير عابئ بالمناصب السياسيّة والمكاسب الماديّة، ساعياً لرصّ صفوف أبناء الوطن؛ وكانت تربطه أواصر علاقات وثيقة مع مختلف أبناء المجتمع، بما في ذلك الشيوعيين، وقدرت مواقفه الوطنية عالمياً فاختير عضواً في مجلس السلم العالمي، ودعي لزيارة الصين، والاتحاد السوفييتي، فلبّى الزيارة التي استغرقت ستة أشهر، ومنح جائزة ستالين العالميّة للسلام بين الشعوب، وتقلّد وسامها في دمشق يوم ١٩٥٥/٣/١٧، وبقي وفياً لمبادئه وقناعاته الوطنية الراسخة، ولم ينحز إلى حزب أو طائفة، بل بقي الوطن كل الوطن همّه الأساسي، ونجد في كثير من مواقفه الوطنية مقاربة علمانية للواقع، وصالح الوطن.

مواقف وطنية وعلمانية

ولم تكن أجنة التفكير العلماني مقتصرة على قادة الثورة، بل كانت له جذور أيضاً في أعماق المجتمع، ولتسليط الضوء على ذلك، ولاستكمال لوحة المواقف العلمانية في فكر قادة الثورة السورية سنعود إلى مذكرات أحد الرجال الوطنيين الذين عاصروا تلك المرحلة؛ ألا وهو أحمد نهاد السياف، التي نشرت في كتاب تحت عنوان «شعاع قبل الفجر»، والتي أصدرتها الأديبة نبال أحمد السيّاف، وقدم لها المفكر محمد جمال باروت:

- يورد السياف صفحات مشرقة من نضال المرأة في مجتمعنا ومساندتها للرجل في معاركه الوطنية...

- ينتقل أحمد السيّاف إلى اللاذقية لإشغال مديرية الريجي بدلاً من السيد شيكس، ويجتمع بعدد من الشخصيات من بينهم مظهر باشا رسلان الذي استقبله بنصائح منها قوله: هنا الطائفية تلعب دوراً مقيتاً في كيان الشعب، وهنا قواعد اتخذها الفرنسيون لهم مستغلين ذلك الخلاف بين سني وعلوي، ويوجد مسيحيون يبتعدون عن غمرة الصراع...ص١٢٢، فاعمل جاهداً بأن تعمل متجرداً وللمصلحة العامة التي تقتضينا القضاء. مهما كلفنا من تضحيات. على تلك الخلافات التي تشل طاقات الأمة وتحولها من البناء إلى الهدم.ص١٢٣ فاجتمع السياف بالعمال مخاطباً إياهم: « .. أعمل معكم على تدعيم كيان هذا الوطن وهذا الاستقلال، بعيداً عن روح التعصب، أي تعصب، لا فرق عندي بين سني وعلوي واسماعيلي، وبين مسلم ومسيحي». ص١٢٣

التعايش الوطني الإسلامي المسيحي

لم يستطع الاحتلال خرق التعايش الوطني الإسلامي المسيحي على الرغم من المحاولات الحثيثة، ويمكن القول إنّ هذا التعايش كان نتيجة لمقاربة وطنية دنيوية (علمانية) عند أهم المفكرين والقادة الإسلاميين، والمسيحيين... وتجلت أجمل صور هذا التعايش في مختلف مراحل التطور التي شهدها الوطن، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- «في ١ تموز - يوليو ١٩٤١ ردّ إحسان الجابري الزيارة لرؤساء الأحياء المسيحية في قاعة النادي الكاثوليكي. والجابري من مؤسسي جمعية العربية الفتاة عام ١٩١١م، وجمعية العربية الفتاة حركة سرية قومية عَلمانية هدفها الاستقلال عن الخلافة العثمانية، وليس لها أهداف إسلامية، وهي أساس كل الحركات القومية والعَلمانية العربية في العصر الحديث. وقال في خطابه « لقد كنّا أبناء هذه البلاد إخواناً قبل محمد وغيره من الأنبياء». (توتل ٤ ص ١٤٢).

- وفي أواخر آب - أغسطس ألقى سعد الله الجابري وزير الداخلية خطاباً أكثر حكمة في جامع حلب قال فيه: «إن في هذه البلاد كثرة تدين بالإسلام، وفيها من يدينون بغيره. وإنّ كياننا وطنيّ قوميّ لا يقوم في شيء على أساس طائفي، فمن كان يشقّ عليه ذلك يجب أن يذكر أنّ المسلم إذا أراد أن يعيش في بلاده حراً مرتاحاً عليه أن يعمل على إقناع غير المسلم أنه يريد أن يعيش معه على أساس الأخوّة القوميّة والرابطة الوطنيّة»..

- وفي احتفال حلب الشهباء بالذكرى الثالثة لوفاة هنانو. خطب سعد الله الجابري وقال: «نحن لا ننكر قضيّة الطوائف، فمن يعالج داء يجب أن لا ينكره. و نريد أن نعالج هذه القضيّة معالجة أساسيّة، فلا ندع هذه الأقليّات تتخوّف من السير بجانبنا. وإنني سأعالج كل قضيّة تتعلّق بشؤون الطوائف والأقليّات لأن هذه الشؤون تتصل بإخوان سأعيش أنا وأنت معهم، إن شئنا أم أبينا، ويعيشون هم معنا جنباً إلى جنب، شاءوا أم أبوا»..

- حرص الرؤساء الروحيّون المسيحيّون على حفاظ الوئام مع الإخوة المسلمين. ويوم السبت ٢٦ نيسان - أبريل ١٩٤١ عقد السادة الأجلاء اجتماعاً في مطرانية السريان مؤلّفاً من حضرات رؤساء جميع الطوائف المسيحيّة وقد حضر الاجتماع السيدان إحسان بك الجابري وإسماعيل بك كيخيا، وافتتحت الجلسة بكلمة ألقاها إحسان بك حول اتفاق مختلف الطوائف فذكر ضرورة تأليف جبهة مسيحيّة إسلاميّة تقف سدّاً منيعاً في وجه بعض ذوي الغايات حائلة دون ما يرونه من زرع بذار الخصام والشقاق بين المسيحيّين والمسلمين وقد وافق المجلس الخطيب على رأيه، إذ أن غاية ما يتمناه المسيحيّون هو أن يعيشوا بسلام ووئام مع إخوانهم المسلمين.

- في أواخر أيار - مايو ١٩٤٥ قامت الاضطرابات ضد الفرنسيّين وتعدّى بعضهم على بعض المراكز الدينيّة المسيحيّة بغية إشعال الفتنة، وكان للإنكليز إصبع في الأمر. وعرض قائد الأمن الإنكليزي على المطران فتّال حماية الجيوش البريطانيّة للمراكز المسيحيّة فأبى...

وعقد في ٢١ حزيران ١٩٤٥ مهرجان قومي لتكريم المواطنين الذين استشهدوا في سبيل الاستقلال، افتتحه المطران فتّال، وجاء في خطابه: «وإذا كنّا نكرّم الآن مواطنيّ الأعزاء أولئك الأبطال الذين سقطوا ضحيّة هذه الحوادث المؤلمة الأخيرة إنّما نكرّمهم جميعاً، غير آبهين إلى مختلف مذاهبهم الدينيّة لأنّه إذا كان الدين لله وحده، فالوطن للجميع على السواء»..

- انظر (مسيحيو سوريّة في أثناء الانتداب الفرنسي: من الاحتلال إلى الاستقلال. بقلم: الارشمندريت اغناطيوس ديك - شبكة الانترنت الدولية).

خاتمة

وفي ختام هذا البحث الذي يهدف إلى توجيه تحية إلى قادة الثورة السورية العظام، وإلى جميع الثوار والشعب الذي احتضنهم وساندهم في نضالهم لتحقيق الاستقلال.. والذي يهدف أيضاً إلى تسليط الضوء على أهمية المواقف العلمانية عند قادة الثورة السورية، وفي المجتمع السوري الذي ترعرعوا فيه، وإلى تبيان حقيقة أنّ العلمانية موجودة في واقعنا الاجتماعي تاريخياً وفي فكرنا، وكانت عاملاً مساعداً في المعركة الوطنية في سبيل الاستقلال، وبناء أسس الدولة المستقلة، من الضروري التأكيد على أنها ستبقى حاجة ضرورية لمواجهة التحديات المنتصبة أمام شعوبنا، في تحرير الأراضي المحتلة، وبناء الدولة الدستورية التعددية التداولية العصرية، لتحتل شعوبنا وبلادنا مكانتها اللائقة بين الأمم... ونرى أنه من الضروري إغناء وتوسيع هذا البحث وتطويره...

طرطوس ٢٠١١/٣/١٧

Shaher5@scs-net.org

روسيا والأزمة السورية



◄ جبران الجابر

الظاهرة، أية ظاهرة، ليست معطى منتهي التكوين، إنها تتطور، تتغير، تتبدل، والظاهرة الاجتماعية يعتريها التغير والتطور والتبدل تحت تأثير فعل القوى الاجتماعية وممارساتها ومعالجاتها.

وليست الأزمة السورية خارج نطاق تلك القانونية التي تفرض التعاطي مع مستجداتها، وقد بدأت الظاهرة السورية في درعا وأريافها وأخذ يتسع نطاقها الجغرافي والديمغرافي، وقد خال البعض أن الأمر لا يتعدى أياماً معدودة، وتنتهي الأمور وتعود الحال إلى الاستقرار. وقد شملت التغيرات الأدوات والآليات والقوى وخرج الوضع عن نطاق قدرات أجهزة الأمن، وتطلب الحل الأمني استخدام وحدات عسكرية لمواجهة تطور الأزمة.

إن تطور وتغير اية أزمة لا يتيح لأية قوة سياسية ولا لأية دولة أن تتعاطى مع الأزمة بمواقف سياسية ثابتة، ويتصاعد إيجاباً أو سلباً التعاطي مع الأزمة، ويمكن القول إن المشكلة لا تكمن في الإحاطة بالثابت في سياسة هذه الدولة أو تلك، بل هو في المتغيرات والمعالجات السياسية المقترحة لمعالجة الأزمة.

ومن الهام لحظ مسار السياسة الروسية في التعامل مع الأزمة السورية، ويمكن القول إن ذلك المسار يمر بمراحل متعددة كان أولها متمثلاً في موقف صلب إلى جانب السلطات السورية، وقد أخذت الحكومة الروسية بعين الاعتبار ما طرحته السطات السورية حيث تعدى الأمر، منذ أحداث حوران موضوعة المظاهرات السلمية، وعبرت الحكومة الروسية عن ثباتها في رفض أي قرار أو رسالة تصدر عن مجلس الأمن وتدين الحكومة السورية، كما عبرت الحكومة الروسية عن قدرة السلطات السورية على إجراء الإصلاحات.

إن ذلك الموقف الروسي بني تحت تأثير عوامل متنوعة يأتي على رأسها ما أرسته العلاقات الروسية السورية من مصالح استراتيجية لروسيا في اقليم البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، ويضاف إلى ذلك أن خيوط التواصل مع المعارضة السورية لم تكن متوافرة، وأن المخاوف الروسية واردة إزاء معرفتها بعلاقات شخصيات سورية مع الولايات المتحدة والدول الأوربية، ثم لماذا تتسرع روسيا وليس في جعبتها صورة كاملة عن حجم الأزمة وأبعادها، وقد يكون عامل أخر قد لعب دوره وهو عدم المعرفة الدقيقة بتفاعلات وتأثيرات العلاقات السياسية الداخلية على الوعي والاصطفاف الاجتماعي.

لقد استمر ذلك الموقف الروسي أشهراً، ودخل مرحلته الثانية مع تعدد خيوط التواصل مع المعارضة السورية الخارجية، ثم تطور إلى الاعتراف بالمعارضة والاجتماع بوفد منها في موسكو، ويعود العامل الأساس إلى استمرار الأزمة، واتساع النطاقين الديمغرافي والجغرافي وتزايد أعداد الضحايا، وعدم استقرار الوضع حتى في المناطق التي جرت فيها المعالجات الأمنية، والتي لم تعد إلى وضعها الطبيعي، ومن البدهي القول إن روسيا خلال تلك المرحلة تعرفت على وجهات النظر الأخرى وخاصة وجهة النظر الأمريكية والأوربية، والأهم أن الاجتماع مع «المعارضة» وتطمينات أمريكية وأوروبية طرحت على مسامع المسؤولين الروس وذلك لتطمينهم على مصالح روسيا، ناهيك عن عامل أخر وهو دور الأقمار الصناعية في نقل ما يجري على الأراضي السورية، وقبل هذا وذاك، فالحكومة الروسية توفرت لها، عبر طرائق عديدة، معرفة أكبر بالأزمة السورية وأبعادها الاجتماعية.

تحرك الموقف الروسي تحت تأثير تلك العوامل وغيرها. فكانت الموافقة الروسية على الرسالة الرئاسية الصادرة عن مجلس لأمن، وقبل المضي نحو المرحلة الجديدة من السياسة الروسية، فإنه من الهام التنويه إلى أن السياسات الدولية والإقليمية للدول الكبرى تأخذ قنواتها من خلال اللقاءات والمشاورات والصفقات غير المعلنة، أو كما يقال تجري تحت الطاولة وفي الكواليس عميقة الأبعاد.

قد بدأت مرحلة جديدة في تعاطي المسؤولين الروس مع الأزمة السورية، ويشكل تصريح الرئيس ميدفيديف والذي تضمن دعوة صريحة لتعاطي السلطة السورية مع المعارضة السورية وإلا فإن «النهاية حزينة» إن ذلك يتضمن صيغة أخرى لمطلب البدء بمرحلة انتقالية في سورية.

إن التوقف عند عبارة «نهاية حزينة» التي استخدمها ميدفيدف لها جملة من الدلالات يأتي في مقدمتها تأكيد غير مباشر لفكرة أمريكية تكرر معزوفة «انتهاء الشرعية» والأدهى أن تلك العبارة تتضمن معرفة بالخطط والطرائق التي اعتمدتها الولايات المتحدة والدول الأوربية وتبلغتها روسيا بما فيها أن عملية التخلص من النظام السوري عملية لا راد لها خاصة وأن الأوضاع الداخلية تزداد تأزماً وأن عمليات الاحتجاج تتزايد(..) ومن البدهي القول في ضوء ذلك التصريح إن روسيا لن تذهب بعيداً في مواجهة الخطط الأمريكية الأوربية، ويمكن القول إن الفكر السياسي للمسؤولين الروس تقبل بصورة أفضل أفكاراً تتضمن تصريحات أمريكية وذلك مثل القول إن «عملية السلام» ستستمر بشكل افضل عندما ينتهي التحالف الإيراني السوري.

ومن يدري فربما أخذ في الحسابات أن فكرة العلاقات السورية الإيرانية إذا ما ظل الأسد رئيساً ستتعمق وتزداد توطداً وتتطور في ميادين التسلح والعلاقات العسكرية ويشكل ذلك تحولاً سورياً جذرياً لإقامة تحالف سوري إيراني إلى درجة تجعل المسؤولين الروس في وضع السعي إلى تجنب تلك الوضعية، وليس من الغرابة في شيء أن البراغماتية السائدة دولياً تدفع المسؤولين الروس إلى قبول أشكال من المقايضات إلى جانب التأكيد أن الحل الأمني لن يجدي وأن «الجهود» تتكثف لإنهاء النظام السوري.

أيمكن القول إن الخطة الأمريكية الأوربية لن تنتهي إلى منتصر سوري، لا السلطة ولا المعارضة، وأن الانتصار سيكون للولايات المتحدة وفرنسا وانكلترا وألمانيا؟ ترى أغاب عن الذهن الروسي خطر اعتماد خطط على أساس وعود تتبخر بسرعة كما تدل صفحات التاريخ؟ وقبل المسؤولين الروس، أنقول أن أي قدر من الفعل والحكمة قد غاب لإنقاذ الوطن وأن ذلك يشكل حجر الأساس في الخطط الأمريكية الأوربية وأن الكثيرين يريدون تطوير الأزمة نحو وضع تكون فيه سورية ميادين حروب بين الأخرين.

■■



أيلول والفلسطينيون

◄ محمد الجندي

لا نعرف بعد ما الذي سينتج عن لجوء السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة، ولكننا نعرف أن الإدارة الأمريكية والإدارات الأوروبية الهامة تملك الفيتو في مجلس الأمن، ونعرف أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة هي مجرد توصيات، ونعرف أن الأمم المتحدة موجودة منذ زمن طويل، وأن القرارات المفيدة للفلسطينيين قليلاً، أو كثيراً، مسحت بها الإدارة الأمريكية حذاءها، وأن تلك الإدارة جعلت الجمعية العامة تلحس قرارها في ١٩٧٥ بمماهاة الصهيونية والعنصرية، وذلك بأمر من الرئيس جورج بوش الأب.

مع ذلك، فإن اللجوء إلى الأمم المتحدة خطوة مفيدة، أياً تكن النتيجة، فهي تقول للعالم ممثلاً بالأمم المتحدة: نحن هنا، ولنا حقوق.

ومن جملة الوسائل التي تغلق بها الإدارتان الأمريكية والإسرائيلية الطريق على السلطة الفلسطينية هي إغلاق صنبور النقود، وهي وسيلة خانقة، لأن السلطة ليس لديها عملياً من مورد سوى ما يجود به أبناء الحلال (؟).

السيد أبو مازن، استراتيجيته كانت- وستبقى- المفاوضات، ترى ألم يئن الأوان لتغيير تلك الاستراتيجية؟ أي مفاوضات يمكن أن تجري في ظل استيطان يبتلع أراضي الضفة؟ وفي ظل الآلاف في السجون الإسرائيلية؟ وفي ظل العدوان اليومي على الفلسطينيين؟ إن بمصادرة الأراضي والبيوت، أو بالتجريف والهدم وقلع الأشجار، أو بالاعتقال أو بالقتل؟

طبعاً ليس البديل هو تحرش غير مسؤول بالاحتلال، يزيد الكوارث على الفلسطينيين، إن الاحتلال على استعداد لأن يرتكب أشد الجرائم وحشية وهمجية، والمعاناة اليومية تثبت ذلك، وأيضاً غزو غزة وحصارها.

الإدارات الأمريكية والأوروبية هي ضد الفلسطينيين، وأيضاً الإدارات الحليفة، ومن الجملة الإدارات العربية، أفلا يجب أن يتساءل المرء، وخصوصاً الإنسان الفلسطيني، عن الحل؟ وهل يستطيع هذا الإنسان أن يجد الحل؟ هل منظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) معنية بالحل، وكيف؟

إن الحل الذي أفرزته (م ت ف) هو السلطة الفلسطينية، فهل انتهى دورها؟ وإذا لم ينته، فأين هي؟ وهل تستطيع أن تطرح حلاً؟

إن عشوائية العمل الفلسطيني هي مقتل ليس فقط للقضية الفلسطينية، وإنما أيضاً للفلسطينيين، والدليل هو المعاناة اليومية للفلسطينيين الذين كانوا قبل اتفاقات أوسلو أحسن حالاً بكثير، معيشياً وحرية.

لسنا هنا في صدد هجاء تلك الاتفاقات المجحفة، التي جرت ويتحمل الفلسطينيون عقابيلها وعقابيل ما وقع بعدها من اتفاقات هي أسوأ منها بكثير.

المطلوب الآن عودة (م ت ف) لحمل مسؤولياتها، وطبعاً لا معنى لذلك إذا لم يعد النظر في تمثيل المنظمة للفلسطينيين في داخل الأراضي الفلسطينية وفي الشتات. لتبق السلطة الفلسطينية، ولتفاوض ما شاء لها التفاوض، ولتقم بما يخطر لها، وبما يبدو لها مفيداً، ولكن لتعد (م ت ف) إلى الساحة، ولتعد النظر في تركيبها وفي نظامها الداخلي، وفي استراتيجيتها. ربما السلطة عاجزة حتى عن التنقل بحرية، فلتتحرك (م ت ف) لتعيد للفلسطينيين دورهم في الحياة السياسية الدولية، دورهم كشعب، ودورهم كأصحاب قضية تحررية.

هل تستطيع (م ت ف) القيام بالمهمة التاريخية المنوطة بها؟ وإذا كانت لا تستطيع، فهل يمكن إنشاء تشكيل فلسطيني بديل يضم جميع أطياف الفلسطينيين ويناضل في سبيل إعادة القضية الفلسطينية إلى الساحة الدولية، وحقنها بدماء جديدة؟ الأمل هو بـ(م ت ف)، وإذا خيب هذا الأمل، فقد يفقد الفلسطينيون في الأمد المنظور كل مستقبل، ونتمنى ألا يحصل ذلك.

■■



يتوقع أن تصل بروكسل في الثامن من أكتوبر

مسيرة الساخطين الأسبان تزحف نحو قلب أوربا

انضم مواطنون ومتظاهرون في عدة مدن في دول الاتحاد الأوربي إلى مسيرة «الساخطين» الأسبان نحو عاصمة الكتلة الأوروبية بروكسل، في موجة احتجاج متزايد ضد آثار الأزمة الاقتصادية وسياسات التكيف التي تطبقها حكومات بلادهم.

فقد بدأت ما تسمى «مسيرة الساخطين الشعبية» ببعضة عشرات من المواطنين في ساحة «بويرتا دل صول» في قلب العاصمة الأسبانية مدريد يوم ٢٦ تموز الماضي، بغية الوصول إلى بروكسل يوم ٨ أكتوبر أي قبل أسبوع من انطلاق مظاهرات الاحتجاج العالمية التي دعت لتنظيمها حركة «الديمقراطية الحقيقية الآن» في مختلف أرجاء الأرض.

وفي مقالة كتبها تيتو دراغو في نشرة آي بي إس تعتزم مسيرة الساخطين التوقف في باريس لدعم مبادرة «احتلوا وول ستريت».

وتعليقاً على حملة التعبئة هذه، نشرت مجلة التحالف الكندي Adbusters قول الأكاديمي الإسباني رايموندو فيغو إن «الحركة المناهضة للعولمة كانت الخطوة الأولى لمهاجمة النظام السائد الذي تسيطر عليه مجموعة من الذئاب». وأضاف أن الوضع قد تغير، فقد أصبحنا الآن حشداً كبيراً من الناس.

وطالبت المجلة في تقريرها الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتشكيل لجنة من حكومته لوضع حد لنفوذ القطاع المالي على السياسيين. واقترحت أيضاً أن تتخذ الإدارة خطوات لتفكيك ما لا يقل عن نصف عدد القواعد العسكرية الأمريكية في جميع أنحاء العالم.

لكن حركة ١٥ مايو التي نشأت في هذا التاريخ في ساحات كبرى المدن الأسبانية احتجاجاً على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إنما تتعرض لقضايا أخرى تعتبرها الصحافة الدولية قليلة الشأن على الرغم من تأثيرها القوي على أسبانيا، مثل مصادرة ممتلكات المواطنين العاجزين عن سداد القروض العقارية.

هذه العملية تسمح أيضا للدائنين بإقامة الدعاوى ضد المدينين لتحصيل ما تبقى من أقساط هذه القروض، إضافة إلى مصادرة ممتلكاتهم. ولقد نجحت الاحتجاجات الغاضبة ضد هذه الممارسة في وقف العديد من هذه الحالات والحيلولة بالتالي دون طرد الأسر ذات الدخل المنخفض من ديارهم، لكن عمليات المصادرة والدعاوى ما زالت مستمرة يومياً.

وقرر البرلمان الأسباني النظر في عريضة الطلبات التي قدمتها حركة الساخطين في الشهر القادم، أي بعد فترة العطلة الصيفية، الأمر الذي يعني أن يتولى رئيس الوزراء الحالي، الاشتراكي خوسيه لويس رودريغيث ثاباتيرو، مهمة التعامل مع هذه الطلبات قبل الانتخابات المبكرة التي ستجري في ٢٠ نوفمبر المقبل.

وتتوقع دوائر اليسار الأسباني أن يسدد فوز الحزب اليميني «الحزب الشعبي» المتوقع في هذه الانتخابات ضربة قوية لمطالب حركة الساخطين، خاصة وأن استطلاعات الرأي تشير إلى احتمال حصول الحزب الشعبي على أغلبية عريضة، تتجاوز بنسبة كبيرة الحزب الاشتراكي العمالي الحاكم منذ عام ٢٠٠٤.

ويشار إلى أن مطالب الساخطين الأسبان تشمل الاحتجاج على عدم وفاء الساسة بتعهداتهم أثناء الحملات الانتخابية، والسلبية أمام مشكلة المضاربات والخدمات العامة وحماية البيئة. كما يطالبون بتقليص أجور الزعماء السياسيين، وخفض أرباح الوسطاء التجاريين، وتطوير الخدمات الصحية العامة، وحل مشكلة نقص الأطباء، إضافة إلى وقف عملية خصخصة معاهد التعليم، ضمن مطالبات عديدة أخرى.

■■

٢١ قتيلا في غارة أمريكية جديدة على باكستان

مجدداً قتل في يوم إغلاق تحرير هذا العدد ٢١ فرداً من أعضاء شبكة حقاني التي تقاتل القوات الأجنبية بأفغانستان في غارة أمريكية جديدة على المنطقة القبلية الواقعة شمال غرب باكستان، وفق ما قالته مصادر أمنية باكستانية.

وذكرت مصادر أمنية أن الغارة التي نفذتها طائرة بلا طيار تابعة لسلاح الجو الأمريكي استهدفت مجمعاً سكنياً وسيارة قرب ميرانشاه كبرى مدن شمال وزيرستان قرب الحدود مع أفغانستان.

وقال مسؤولون في الاستخبارات الباكستانية إن ١٦ من القتلى ينتمون إلى شبكة حقاني التي تقول الولايات المتحدة إن لها صلة قوية بتنظيم القاعدة.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية لاحقاً عن مسؤول استخباري في بيشاور أن جميع القتلى من شبكة حقاني.

وذكر أحد مسؤولي الاستخبارات الباكستانية أن الغارة التي تعد الأعنف خلال أسابيع، استهدفت مجمعاً سكنياً يأوي عناصر من الشبكة على مسافة ثلاثة كيلومترات من ميرانشاه.

وأكد مصدر استخباري باكستاني أن عناصر من طالبان الباكستانية ومقاتلين من العرب والأوزبك كانوا من بين ضحايا الغارة.

ووفقاً لوسائل إعلام باكستانية، فإن صاروخين أطلقا على المجمع السكني المستهدف فأصاباه ودمراه تدميرا شبه كامل.

وتعتبر الولايات المتحدة شبكة حقاني من بين أخطر الجماعات المسلحة التي تستهدف قواتها في أفغانستان، خاصة في شرقها.

ومنذ الثاني من أيار الماضي، شن سلاح الجو الأميركي أكثر من عشرين غارة على ما تسميه واشنطن معاقل الإرهاب في المناطق القبلية الباكستانية المتاخمة للحدود الأفغانية، رغم تنامي حدة الاعتراض على تلك الغارات داخل باكستان.

■■

الثورات الشعبية فوق الشبهات

◄ سمير دياب

ما يجري في الشارع العربي كبير وعميق، الحرية تتكلم، والكرامة الإنسانية تتألق، والديمقراطية تثبت بصمتها بالقتل والدم والاعتقال لقطع هوية الإصلاح والتغيير.

إنها ثورة الإصلاح المستندة إلى رغبة تقدم الإنسان على حقد وتخلف النظام، وعلى نيل الحرية ضد العبودية، وعلى مقاومة الموت من أجل الحياة، وعلى التعددية الديمقراطية ضد الفردية العائلية أو الحزبية، وعلى حب التغيير ضد التحجر والتخوين والتكفير.

ليست الثورة العربية سريعة العطب كما يحلو للبعض أن يوشمها بهذا الوشم، وليست الثورة الشعبية العربية تحت الشبهات، لأنها ثورة شعب، وشعبنا ليس تابعاً ولا مرتهناً، بعكس حكامه، الذين جربوا كل شيء حتى العمالة المكشوفة، دون خوف أو خجل من شعوبهم الذين دفعوا دماء على مدى أجيال متعاقبة، كانت كافية لتحرير فلسطين كل فلسطين عدة مرات.

الثورة حقيقة واقعية وليست خيالية، ومن لم يصدق أن «الشعب يريد إسقاط النظام» واستهتر بإرادة سواعد البناء والمستقبل، أي العمال والشباب، وقع في حبائل كبريائه وفوقيته، وقبل أن تطاله يد الثورة في تونس هرب «حامي الدولة والخزينة» بالجمل وما حمل. ولما لم يصدق «قائد الأمن والأمة» في مصر وتمادى في عنجهيته وفي قساوة معركة جماله في ميدان التحرير، فرضت عليه الثورة الرحيل ثم المحاكمة. والثورتان المنتصرتان في تونس ومصر تكتبان برنامج كل ثورة وسيرورتها بأحرف من وعي طبقي ودم وطني ضد كل مكونات الثورات المضادة وتجارها وأدواتها وأقنعتها في الداخل والخارج، لتؤكد كل منهما مجدداً، أنها ثورة شعبية ديمقراطية وطنية.

ليست مسألة الإصلاح والتغيير لدى شعبنا العربي أكذوبة، ولا هي لعبة من أجل الموت فقط، بل هي معركة طبقية بإمتياز، بين طبقة مجروحة ومكلومة وفقيرة ومعدمة من جهة، وبين قلة معدودة استحوذت على النار والماء والهواء ومعهم مال الدولة والشعب من جهة ثانية. هي معركة بدأت للتو، ومستمرة، ومن انتظر وصبر نصف قرن من الزمن على أنظمة رعناء وجوفاء، لن يسد رمق جوعه إلى الحرية والإصلاح والديمقراطية الكلام الإنشائي، ولا الوعود المنبرية. فالشعب يريد حقوقه في المواطنة والعدالة والمساواة والتنمية والتقدم.. وأول الطريق إلى ذلك حرية الرأي والتعبير والتعددية والتمثيل الديمقراطي الحر.. ويبدو أن الأنظمة وعناترها وبلطجيتها وشبيحتها لم يصدقوا بعد، رواية الثورة الشعبية الإصلاحية الديمقراطية العربية. ولن يصدقوا طالما عقلية الحاكم المتسيّد المستبد هي التي تتحكم، وليست عقلية المؤتمن على الأرض والشعب والمؤسسات، وعلى الدولة والجيش والوحدة الوطنية.



ولأن الثورة جاءت من وسط خط الفقر وما دونه، يعني أن ناسها اختبروا وتجاوزوا كل الخطوط وبجميع ألوان القمع والمنع والقتل والاعتقال والبطالة والغربة.. قبل حصولها. فالتناقضات الاجتماعية قياسية، والفروقات بين أباطرة السلطة والمال وبين فقراء الشعب، هي مسافة الناظر من السماء إلى الارض. لكن على أرض الواقع يعيش شعب، يئس من الانتظار، ومن الموت المجاني، فانتفض على خوفه أولاً، وانفجر غضباً يحمل بذور الثورة ضد سجانيه، وتناغم الشارع الشعبي في جمع قوته، وتحولت القوة إلى ثورة- ثورات تعيش فصولها التاريخية، فصلاً وراء فصل، ومطلباً وراء مطلب، ولكل ثورة خصوصياتها، وإشكالياتها.. لكن الأساس والثابت في هذه الثورات الشعبية هو الإصلاح والتغيير الديمقراطي. لذا، لا يحاول أحد التذاكي على أحد، وإقناع الجماهير بأن تقبل التراجع مقابل إصلاح أتٍ على ورق وعود هذا النظام أو ذاك، أو من على ظهر درع الجزيرة، أو طائرات النيتو– الأميركية..

الثورات الشعبية فجرت هذا الساكن القاتل في مزارع أنظمة عربية منها الملتحق بالمشروع الأمريكي كلياً، وهذا الصنف لا إحراج البته في تخوينه طبقياً ووطنياً وقومياً. أما المربك فهو من الصنف الممانع، وربما الممانع الوحيد، كنظام عربي معادي للإمبريالية الإميركية والصهيونية، والمقصود سورية، التي تحتل موقعاً قومياً متقدماً في المنطقة، والتي تعلم أنها مستهدفة مباشرة من دوائر القرار الدولي لحثها على تغيير مواقفها القومية تجاه فلسطين والصراع العربي– الإسرائيلي، والتخلي عن دعم المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، لالحاقها في ركاب المشروع الاستعماري الامبريالي الجديد.

❖❖❖

في سورية ثورة شعبية ديمقراطية، ونحن مع الثورة الوطنية الشعبية الديمقراطية، ومع الإصلاح والتغيير، ولن نزايد ونقول بأكثر ما خرج به لقاء المعارضة في «سميراميس» أو نشذ عن قاعدة بنود البيان النهائي والاخير للقاء التشاوري في دمشق.

في سورية ثورة، وعلى كل وطني عربي في سورية حريص على سورية، الدولة الوطنية الموحدة والقوية من رأس النظام إلى آخر معني ومسؤول في الدولة، أن يسارع للدفع بمسؤولية وحكمة وطنية إلى ملاقاة الثورة الشعبية بأكثر ما تطلب من إصلاحات وحرية وديمقراطية وتعددية والغاء للمادة الثامنة من الدستور.. لضمان تشكيل جدران وطنية شعبية وحزبية وثقافية وأهلية لإزالة واجتثاث خطر التدخل الإمبريالي الأمريكي، وخطر أدواته الاقليمية أو الداخلية ولوأد الفتنة الطائفية والمذهبية المحدقة بسورية، ولوقف وإدانة كل أشكال القتل والاعتقال والقمع والمنع. وأكثر من ذلك، إقرار السلطة السورية بحق التظاهرات الشعبية السلمية وتوفير الحماية السلمية لها، ما يضمن حق التعبير الشعبي. وما يضمن تالياً، بداية فعلية وعملية لمسيرة الإصلاح المفترضة. وما يضمن ثالثاً، تقييد وشل حركة المندسين المسلحين من عملاء وإرهابيين وشبيحة الذين يستغلون الحراك الشعبي السلمي، ويدفعون به قدماً باتجاه التجييش الطائفي والمذهبي ونشر الفوضى، لطمس طبيعة الصراع الطبقي وإرادة التغيير، والعبث بمصير الثورة والدولة والشعب والوحدة الوطنية.

الخوف على سورية حقيقي، فبدلاً من تسويف الوقت والمماطلة في تضييع فرص الإصلاح والتغيير المطلوبين، وقبل أن تقع سورية ضحية فتنة داخلية تسهّل الطريق أمام ذئاب الإمبريالية والرجعية الجاهزة للإنقضاض عليها من الداخل، وتحديداً من البوابة الطائفية والمذهبية التي هي بالنهاية هدف مشروع الشرق الأوسط الجديد، فإن مصلحة الشعب وثورته، ومصلحة سورية الوطنية والقومية تقتضي تبديد هذا الخوف المشروع، والسير نحو خطوات جدية وفعلية في مسيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجذرية. وبتكريس خط الممانعة بتعزيز المقاومة الوطنية والصمود مع الشعب وقواه الوطنية الديمقراطية الأهلية والسياسية.

❖❖❖

الثورات العربية تؤكد حضورها النوعي والتاريخي، ولا خوف منها، أو عليها طالما مكوناتها من الشعب، وحَمَلة مشروع إرادة الشعب في الإصلاح والتغيير، هم ديمقراطيون حقيقيون مؤمنون بالإصلاح الديمقراطي بالمعنى الطبقي، وهم ثوريون يؤمنون بالتغيير الثوري بالمعنى الوطني.

❖عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني عن «النداء» اللبنانية العدد ١٦٦

■■

مقتل مئات من الفارين من قصف حلف شمال الأطلسي

«ليبيا وراءكم وأعماق البحر أمامكم»

◄ سيمبا روسو

راس أجير، تونس، أغسطس (آي بي إس)- سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تسببت عمليات القصف المكثف على ليبيا التي شنها حلف شمال الأطلسي منذ خمسة أشهر بذريعة حماية المواطنين المدنيين، في مقتل أكثر من ١٨٠٠ شخصاً أثناء محاولاتهم الفرار من الصراع الدائر حتى الآن.

فمنذ بداية «الربيع العربي» في ليبيا، وشن منظمة حلف شمال الأطلسي هجماتها المتواصلة ضد نظام معمر القذافي، لقي ما يزيد على ١٨٠٠ شخص حتفهم غرقاً أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط على متن زوارق مكتظة وغير صالحة للإبحار.

كذلك فقد انتشلت دوريات الحراسة الساحلية الإيطالية ٢٥ جثة للاجئين من جنوب الصحراء الكبرى، اختنقوا حتى الموت في غرفة محركات سفينة مكتظة بما يقرب من ٣٠٠ شخصاً، كانت تحاول الوصول إلى جزيرة لامبيدوزا جنوب ايطاليا.

ويشار إلى أن معمر القذافي قد فرض في التسعينيات تحولاً جوهرياً في سياسات الهجرة الأجنبية إلى ليبيا، وفتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام سيل المهاجرين من دول جنوب الصحراء الكبرى وطالبي اللجوء الوافدين من السودان وتشاد والصومال والنيجر.

فتوافد العديد منهم على ليبيا بحثاً عن عمل أو هرباً من العنف السياسي في بلادهم، أو عبروا الأراضي الليبية على أمل الوصول إلى مالطا أو لامبيدوزا اللتين يُنظر إليهما كبوابتين لدخول أوروبا.

هذا ولقد تعرض خفر السواحل الايطالية ومنظمة حلف شمال الأطلسي لانتقادات شديدة في وقت سابق من هذا العام، لعدم مساعدتها سفينة صغيرة كانت تحمل على متنها ٤٧ أثيوبياً وسبعة نيجيريين وستة غانيين وخمسة مهاجرين ولاجئين سياسيين سودانيين، متجاهلة صرخاتهم طلباً للإغاثة. فلقي العشرات منهم حتفهم.

كما أصدرت منظمة أطباء بلا حدود تقريراً حديثاً بعنوان «المحاصرين في العبور: الضحايا المنسيين للحرب في ليبيا»، أفادت فيه أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي تمنع اللاجئين وطالبي اللجوء من الوصول وتغلق حدودها في وجههم بذريعة مكافحة الهجرة غير القانونية، وذلك بدلاً من توفير السلامة والحماية لهم.

وصرح المنسق الميداني لمنظمة أطباء بلا حدود في مخيم شوشة في تونس، ساشا ماثيوز «إننا نطعن في ممارسة المجتمع الدولي مثل هذه المعايير المزدوجة، ويجب التذكير بأن حلف شمال لأطلسي قرر التدخل في ليبيا لحماية المدنيين».

وأضاف أن رد الفعل على مستوى دول الاتحاد الأوربي «ليس عن طريق إغلاق الحدود، بل وينبغي أن تفتح حدودها لهم وأن تنظر إليهم كضحايا للصراع وأن تقبلهم».

ويذكر أن ليبيا- وهي ليست طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين وليس لديها أي نظام لجوء- هي شريك مهم للاتحاد الأوربي في حملة وقف تدفقات الهجرة عبر البحر المتوسط، وذلك منذ عام ٢٠٠٤ إثر رفع العقوبات المفروضة عليها.

وفي عام ٢٠٠٨، وقعت مؤسسة القذافي مع رئيس الوزراء الايطالي سيلفيو برلسكوني على اتفاق يعرف باسم «معاهدة الصداقة» ويسمح بترحيل المهاجرين إلى ليبيا.

فصرح غابرييلي دل غراندي، منسق موقع «حصن أوروبا» أن ما سبق هو بمثابة «أعمال غير مشروعة، ومن المتوقع أن تصدر المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان حكمها خلال بضعة أشهر، فهي تقوم حالياً باستعراض قضية ٢٠٠٩ ضد الحكومة الإيطالية بشأن ترحيل اللاجئين إلى ليبيا».

وشرح أن «هذه السياسات تتنافى مع القوانين البحرية الدولية، والمادة ١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تمنح حق اللجوء، والمادة ٣ من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان التي تحظر إرسال رعايا دولة ثالثة إلى أماكن يواجهون فيها معاملة لاإنسانية أو مهينة».

هذا وعلى الرغم من زعم السلطات الإيطالية أن «معاهدة الصداقة» مع ليبيا أدت إلى خفض عدد المهاجرين غير القانونين بنسبة ٩٤ في المئة، يؤكد المدافعون عن حقوق الإنسان أنه جرى رفض إجراء التقييمات السليمة الواجبة لاحتياجات وطلبات اللجوء الخاصة بالمهاجرين المحتجزين.

وأكد الحقوقيون كذلك أن المهاجرين الذين ترحلهم إيطاليا إلى ليبيا يتعرضون للاحتجاز لأجل غير مسمى.

وأفاد ساشا ماثيوز أن «الحكومة الإيطالية أعادت التوقيع في شهر يونيو الماضي على الاتفاق نفسه (بترحيل المهاجرين إلى ليبيا) مع المجلس الليبي الانتقالي ومقره في بنغازي».

وشرح «لذلك نحن قلقون للغاية لأننا لا نعرف ما إذا كان أولئك الذين يغادرون مخيم شوشة للعودة إلى ليبيا سوف يحاولون الحصول على قارب يحملهم إلى أوربا وبالتحديد إلى إيطاليا، أم سيتم اعتقالهم في ليبيا ... فنحن نعلم أن الأوضاع في هذه المعتقلات صعبة للغاية ويشوبها الكثير من العنف وسوء المعاملة».

■ **(آي بي إس)**

استطلاع: ٦٧٪ من المصريين يؤيدون إعدام مبارك

خلص استطلاع للرأي حديث أجرته مؤسسة «You Gov» البريطانية إلى أن ٦٧٪ من أفراد عينة بحثية عشوائية من المصريين يريدون توقيع عقوبة الإعدام على الرئيس السابق حسنى مبارك؛ لارتكابه «عدة جرائم بحق الشعب» مقابل ٢٢٪ فقط يعارضون ذلك. وأوضحت المؤسسة في بيان صحفي لها الثلاثاء ٢٠١١/٨/٩، أن «٦٧٪ من المصريين يرغبون في تنفيذ عقوبة الإعدام بحق الرئيس السابق حسنى مبارك، إذا ثبتت التهم الموجهة ضده»، مقابل ٢٢٪ يرفضون إعدامه، حسبما أوردت وكالات الأنباء.

وترتفع هذه النسبة بين الشباب لتصل إلى ٧٧٪ في الفئة العمرية من ١٨ إلى ٢٤ عاماً، و٧٠٪ بين من تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٢٩ عاما، وفقا لنتائج الاستطلاع الذي أجري على ١٠١٢ مصرياً ما بين الخامس والسابع من شهر آب الجاري.

وحول أكثر الصفات التي تميز الرئيس السابق قال ٤٨٪ من المشاركين في الاستطلاع إن مبارك كان «ديكتاتوراً»، و٤٦٪ اعتبروه «فاسداً»، و٤٠٪ وصفوه بـ«حليف الغرب».

وأضاف ٦١٪ من أفراد العينة أن مبارك يبالغ في حالته المرضية لكسب تعاطف الشعب، في حين رأى ٢١٪ أن مبارك مريض بالفعل ولا يدّعي المرض أو يبالغ فيه.

وعن أكثر المؤسسات المفضلة في البلاد اختار ٦٨٪ الجيش المصري، فيما اختار ٣٨٪ المجلس الأعلى للقوات المسلحة، و١١٪ أيدوا جهاز الشرطة، و١٠٪ أعربوا عن إعجابهم وتقديرهم لجماعة الإخوان المسلمين.

وحول أخطر ٣ هموم وعقبات تواجه البلاد حالياً قال ٤٥٪ إن الفساد الذي وصفوه بـ«المستشري» هو أهم المشاكل، يليه ضعف النمو الاقتصادي بنفس النسبة، ثم قضية محاكمة مبارك بنسبة ٢٧٪.

وحول ميول المصريين تجاه المرشحين المحتملين للرئاسة، ذهب ٧٠٪ من الأصوات إلى ثلاثة أسماء فقط، هي عمرو موسى في المركز الأول بـ٤٩٪، ثم أحمد زويل ١٢٪، وأخيراً عمر سليمان بـ٩٪.

■■

هل يعود «صالح» لليمن؟

دعت الولايات المتحدة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في رسالة إلى عدم الرجوع إلى اليمن، وذلك في وقت ذكرت فيه معلومات رسمية يمنية أنه سيعود إلى البلاد بعد فترة نقاهة بالسعودية وفي هذه الأثناء طالبت مظاهرة في تعز المجلس الرئاسي الانتقالي بالقيام بمهامه الوطنية والتاريخية تجاه الوطن

وقالت وكالة رويترز إن الرسالة الأميركية وجهت مباشرة إلى الرئيس صالح بعد مغادرته المستشفى الذي كان يعالج فيه يوم الأحد، ولكن مصادر الوكالة لم تعرف الرد الذي قابل به صالح الرسالة.

وقد ذكرت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) الثلاثاء أن علي صالح سيعود إلى اليمن بعد قضاء فترة نقاهة بالسعودية، يحدد الأطباء مدتها.

ونقلت الوكالة عن مصدر مسؤول برئاسة الجمهورية قوله إن علي صالح «سيعود إلى البلاد بعد فترة نقاهته المحددة من الأطباء».

ويأتي هذا التصريح لنفي تقرير صحفي سابق ذكر أن مسؤولين أميركيين أقنعوا علي صالح بعدم العودة إلى اليمن.

ويقضي صالح فترة النقاهة بالسعودية بعد خروجه من المستشفى، وقالت مصادر حكومية إنه توجه ماشياً على قدميه إلى مقر إقامة حكومي في العاصمة السعودية الرياض، وإنه بحالة جيدة.

وبعد إصابة صالح توقفت المساعي لإقناعه بالرحيل، وتصاعدت وتيرة الاشتباكات بين الجيش من جهة والمسلحين ورجال القبائل الموالية للمعارضة من جهة أخرى في أنحاء صنعاء.

وأذكت تلك الاشتباكات المخاوف من انزلاق البلاد في أتون حرب أهلية كانت على وشك أن تنشب عقب القتال الضاري بالعاصمة قبل ثلاثة أشهر.

وفي هذه الأثناء، قتل شخص وأصيب آخرون بجروح برصاص القوات الموالية لصالح، في تجدد الاشتباكات بين تلك القوات ومسلحين من أنصار الثورة بمدينة تعز.

يأتي ذلك في وقت قام فيه شباب الثورة في محافظة تعز بمسيرة تأييد للمجلس الرئاسي الانتقالي الذي أعلنته عدة ائتلافات تمثل الثورة الشهر الماضي. وطالب المتظاهرون أعضاء المجلس بسرعة الاجتماع، وتحديد موقف تجاه ما قالوا إنه قتل وعقاب جماعي يمارسه نظام الرئيس علي عبد الله صالح.

وحثت المسيرة في تعز المجلس على القيام بمهامه الوطنية والتاريخية تجاه الوطن في هذه المرحلة الحساسة.

وفي بيان من مجلس شباب الثورة في تعز، دعا شباب الثورة منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية والقبلية إلى الاصطفاف خلف المجلس الرئاسي الانتقالي، بصفته الممثل الشرعي الأول للثورة، على حد قولهم والمشاركة في التصعيد بالمسيرات السلمية والوقفات الاحتجاجية.

وخرجت مظاهرة حاشدة في محافظة إب تؤكد سلمية الثورة اليمنية ورحيل من سموهم بقايا النظام، وتدعو إلى محاكمة الرئيس وأقاربه لقيامهم بقتل اليمنيين.

من جهة أخرى توصلت قبائل يمنية في محافظة أبين بجنوب اليمن إلى اتفاق يلزمها باستدعاء أبنائها من عناصر تنظيم القاعدة في جزيرة العرب المشاركين في الحرب في المحافظة. وحذرت القبائل أبناءها من استباحة دم كل مسلح منهم إذا لم يستجيبوا لدعوتها.

وقالت مصادر قبلية إن عددا من أبناء قبائل أبين المشاركين في المعارك في صفوف القاعدة ضد الجيش قد انسحبوا وعادوا إلى مناطقهم في أكثر من مديرية.

يأتي ذلك بعد أن تعرضت مجاميع قبلية تساند الجيش إلى غارة جوية على يد القوات الموالية للرئيس صالح وبعد تعرض تلك القبائل لكمين من أنصار القاعدة الأسبوع الماضي وهو ما أدى إلى مقتل نحو أربعين من رجال القبائل وإصابة آخرين.

يذكر أن قوات من الجيش اليمني والقبائل اليمنية تخوض حربا ضد عناصر من تنظيم القاعدة منذ نهاية أيار الماضي.

وبالتزامن مع مغادرة صالح للمستشفى، طالبت المعارضة اليمنية ممثلة بأحزاب اللقاء المشترك بتحقيق دولي في مقتل مئات المدنيين في ساحات التغيير بالمحافظات اليمنية وجرح واعتقال الآلاف.

وعللت أحزاب اللقاء المشترك في بيان الدعوة إلى تحقيق دولي «بعجز الآليات الوطنية عن حماية حق اليمنيين في الحياة، لذلك نطالب بتحقيق دولي نزيه في كل جرائم وحوادث القتل والعنف».

وعدد البيان حوادث العنف التي طالت المحتجين وكل حوادث العنف والقتل التي جرت في طول البلاد وعرضها.

وجددت أحزاب المعارضة إدانتها لكل أشكال العنف، وحملت نظام الرئيس صالح مسؤولية ما يجري من قتل ودمار ودفع بالبلاد نحو منزلق العنف.

واتهمت النظام اليمني بارتكاب جرائم دموية لم تقف عند حد ممارسة القتل اليومي للمواطنين ودك القرى والمنازل والأحياء السكنية بمختلف أسلحة الفتك والدمار.

■ **وكالات**

المعركة الاقتصادية الفاصلة

رد واشنطن على الفشل الاقتصادي: مزيدٌ من الحروب

◄ د.بول كريغ روبرتس
موقع «أبحاث العولمة» - ترجمة قاسيون

حين ابتدأ العقد الثاني من القرن الواحد العشرين، لم يكن الاقتصاد الأمريكي قد تعافى بعد من الركود الكبير الذي بدأ في كانون الأول ٢٠٠٧.

عجز الاقتصاد عن التعافي حدث على الرغم من المحفزات المالية والنقدية الأكبر في التاريخ الأمريكي. كان هنالك ٧٠٠ مليار دولار لإنقاذ المصارف، وبرنامج محفزات بقيمة ٧٠٠ مليار دولار، و٢٠٠٠ مليار دولار على هيئة «تسهيلات كمية»، سكّ نقود الدين أو طبع النقود لتمويل الإنفاق الحكومي. علاوةً على أنّ موازنة الاحتياطي الفدرالي توسعت بآلاف مليارات الدولارات حين اشترى البنك سندات الرهون المتعسرة والمشتقات في محاولة لإبقاء النظام المالي فاعلاً وقادراً على الوفاء بديونه. وفقاً لبيان مكتب المحاسبة الحكومي التابع للاحتياطي الفدرالي الذي نشره السناتور بيرني ساندرز، فإنّ الاحتياطي الفدرالي زوّد المصارف الأمريكية والأجنبية بقروض سرية مجموعها ١٫ ١٦ ألف مليار دولار، وهو مبلغٌ أكبر من الناتج المحليّ الإجمالي للولايات المتحدة.

على الرغم من المحفزات المالية والنقدية، بقيّ الاقتصاد غريقاً في العام ٢٠١١، بلغ العجز السنوي للإنفاق الحكومي الفدرالي ٤٣ بالمائة من الميزانية. بكلمات أخرى، كان على الحكومة الأمريكية أن تقترض أو يسكّ الاحتياطي الفدرالي نقوداً تعادل ٣٤ بالمائة من الإنفاق الفدرالي للسنة المالية ٢٠١١. وعلى الرغم من المحفزات المالية والنقدية غير المسبوقة، لم يتعاف الاقتصاد. في نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، توقف الانحدار الاقتصادي مؤقتاً بواسطة الإعانات المالية التي قدمها الاحتياطي الفدرالي لمشتريات السيارات والمنازل. ساعدت إعانة السكن ومقدارها ٨٠٠٠ دولار الأسر الحديثة على شراء البيوت لأنّ الإعانة كانت كبيرةً كدفعة أوّلية في سوق عقارات يعاني من الكساد. أما إعانة شراء السيّارة، فقد نقلت الطلبَ المستقبلي إلى الحاضر. حين تنقضي هذه الإعانات، سيتوقف الإنعاش الاقتصادي.

تخفي المشاكل المتعلقة بالتقارير الإحصائية حول البطالة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي اقتصاداً متدهوراً. لم تكن التعديلات الموسمية المستخدمة لتلطيف البيانات خلال الدورة السنوية معدّةً لركود مديد. وكذلك لم يكن نموذج «ولادة- موت» الذي استخدمه مكتب إحصاءات العمل لتقدير الوظائف غير المسجلة في الشركات الجديدة والوظائف المفقودة لدى الشركات المتوقفة عن العمل معداً لمثل هذا الركود. صمم هذا النموذج لاقتصاد متنام وأثناء هبوط يزيد في تقديرات الوظائف المخلوقة حديثاً.

«مفعول الإحلال» المستخدم في مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية يقلل من قيمة التضخم بافتراض أن المستهلكين يحلّون الأغذية الأرخص محل الأغذية التي ترتفع أسعارها. على سبيل المثال، إذا ارتفعت أسعار شرائح اللحم الطويلة في نيويورك، لا يظهر ذلك في مؤشر الأسعار لأنّ المفترض أنّ الناس سيشترون بدلاً منها الشرائح المستديرة ذات السعر الأقل.



التلاعب في السجلات

لا يتضمن مقياس «التضخم الرئيسي» المستخدم على نطاق واسع الغذاء والطاقة. وهو مقياسٌ مفيدٌ لمن يريدون إضفاءً التفاؤل على المشهد. بالتقليل من التضخم، تستطيع الحكومة المبالغة في تقدير نمو الناتج المحلي الإجمالي، ما يخلق مشهداً زاهياً غير واقعي. وعلى نحو مشابه، باستخدام مقياس العمالة (الاستخدام) المعروف باسم U3، تستطيع الحكومة تقليل تقديرات البطالة.

معدل البطالة «الرئيسي»، ذلك الذي تشدّد عليه وسائل الإعلام وصحافة المال، توقف عند ٩٫ ٢ بالمائة في حزيران ٢٠١١. لكنّ هذا المعدل لا يتضمن العمال اليائسين من إيجاد فرصة عمل. العامل اليائس هو شخصٌ توقف عن البحث عن عمل، بسبب انعدام فرص العمل. لا يحسب أمثال هؤلاء ضمن قوة العمل ولا تذكر أعدادهم في مقياس البطالة U3، هكذا تقلل الحكومة من تقديرات البطالة.

تعلم الحكومة الفدرالية زيف الأمر ولديها مقياس البطالة U٦ الذي يتضمن أعداد العمال اليائسين على المدى القصير. هذا المقياس، ونادراً ما تذكره وسائل الإعلام، توقف عند ٩٫ ١٦ بالمائة في حزيران ٢٠١١.

يضيف الإحصائي جون ويليامز في (shadowstate.com) أعداد العاملين اليائسين على المدى البعيد وفق الطريقة المتبعة رسمياً في العام ١٩٨٠. في حزيران ٢٠١١، بلغ معدل البطالة في الولايات المتحدة وفق هذا المقياس الكامل ٢٢٫٧ بالمائة.

بكلمات أخرى، بحلول العام ٢٠١١، لم يكن لدى ما بين خمس وربع قوّة العمل أيّ عمل.

مع مرور أيام العام ٢٠١١، واجهت الولايات المتحدة ثلاث أزمات اقتصادية متزامنة. نشأت الأولى من خسارات الوظائف والناتجَ المحلي الإجمالي ودخول المستهلكين والموارد الضريبية التي تسبب بها إبعاد الشركات الكبيرة لمنتجاتها عن السوق المحلية. وبدل إنتاجها محلياً بقوة العمل الأمريكية وتوفير الوظائف للأمريكيين وبالتالي ما يترتب عليها من عائدات ضريبية، زوّدت تلك الشركات بلداناً مثل الصين والهند واندونيسيا بناتج محليّ إجمالي ووظائف ودخل استهلاكي ومورد ضريبيّ. أدّت هذه الممارسة إلى عجز الحوافز الاقتصادية عن إنعاش الاقتصاد وعجز الأمريكيين عن استعادة الوظائف التي انتقلت إلى الخارج.

كانت الأزمة الثانية أزمةً ماليةً نتجت عن إلغاء القيود والجشع والاحتيال. كان معنى ضمان الرهون أنّ مصدري الرهون لم يعد لديهم أي حافز للتحقق من القدرة الائتمانية للمقترض، لأنّهم يبيعون الرهون لطرف ثالث يدمج الرهون ويبيعها للمستثمرين. ولأنّ الرهون تصدر لقاء رسوم، فقد ازداد إصدارها وارتفعت الدخول الناتجة عن الرسوم المترتبة عليها. وبغرض تحصيل تلك الدخول، زيّف بعض المصدرين التقارير الائتمانية للمقترضين. مع ازدهار سوق العقارات، أخذ كثيرون الرهون من أجل تحقيق الأرباح عن طريق إعادة بيع العقارات. ومع الارتفاع السريع لأسعار العقارات، أضحت مشاغل انخفاض الدفعات والتحقق من القدرة الائتمانية شيئاً من الماضي. تفاقمت الأزمة المالية مع قدرة مصارف الاستثمار على تجنّب متطلبات رأس المال، وبالتالي رفع أسهمها من خلال تحمل الدين الهائل. حين انفجرت الفقاعات جميعاً، انهار البيت الورقي.

معركة اقتصادية فاصلة

أما الأزمة الثالثة، فهي عجزٌ سنويٌ للميزانية الفدرالية يزيد عن ١٥٠٠ مليار دولار، وهو مبلغٌ لا يمكن تمويله من دون أن يشتري الاحتياطي الفدرالي إصدارات الخزينة من الديون الجديدة. بعملية تعرف باسم سكّ نقود الدين، قام الاحتياطي الفدرالي بشراء سندات وفواتير والأوراق المالية للخزينة عبر فتح حساب جار، تستطيع الخزينة السحب منه لدفع نفقات الحكومة. زادَ تدفّق دين الحكومة من مخاوف انخفاض قيمة صرف الدولار ودوره بوصفه عملةً احتياطية، كما أنه زاد مخاوف التضخم.

ارتفعت أسعار الذهب والفضة حالما تدهور سعر الدولار في أسواق تبادل العملات.

لا تتسم أيٌ من هذه الأزمات بالخطورة منفردةً، لكنها تتضمن مجتمعةً مخاطر معركة اقتصادية فاصلة. ما من مخرج واضح، وحتى لو وجد مثل هذا المخرجُ، لن تركز الحكومة إلا على الحروب.

علاوةً على مواصلة العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان وباكستان واليمن والصومال، بدأ الناتو وواشنطن عمليات عسكريةً في ليبيا في ١٩ آذار ٢٠١١. وكما هو حال الحروبً القائمة، فالهدف الحقيقي من العدوان على ليبيا غير معلن، لكن صار واضحاً أن هدف الحرب إبعاد الصين عن استثماراتها النفطية في شرق ليبيا. خلافاً للاحتجاجات العربية السابقة، كانت الثورة الليبية تمرداً مسلحاً تقف وراءه الـ«سي أي إيه» وفقاً لبعض المراقبين.

رفعت الحرب الليبية مستوى الخطر، لأنّ واشنطن، وعلى الرغم من اختبائها خلف قناع الاحتجاجات العربية، تواجه الصين. وعلى نحو مشابه، في التمرد المسلح المدعوم أمريكياً، تستهدف واشنطن القاعدة البحرية الروسية في طرطوس. الإطاحة بحكومة الأسد في سورية وإقامة نظام موالٍ لواشنطن سيقضي على وجود الأسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط.

بإخفائها لأهدافها خلف الاحتجاجات العربية في ليبيا وسورية، تتجنب واشنطن نزاعاً مباشراً مع الصين وروسيا، لكن الدولتين تدركان مع ذلك أن واشنطن تهاجم مصالحهما. ما يصعّد تهور سياسات واشنطن العدوانية من خلال استهلال مواجهة مع القوتين النوويتين، تتفوق إحداهما مالياً على الولايات المتحّدة، بوصفها أكبر دائني أمريكا الخارجيين.

كانت استثمارات الصين النفطية في أنغولا ونيجيريا هدفاً آخر. لاحتواء اختراق الصين الاقتصادي لإفريقيا، أقامت الولايات المتحدة القيادة الأمريكية الإفريقية في سنوات العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. ارتباك الولايات المتحدة بصعود الصين دفعها للشروع بحرمان الصين من امتلاك مصادر نفطية مستقلة. اللعبة الكبرى التي طالما أدت إلى الحرب في الماضي تتكرر الآن. زودت هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ واشنطن بـ«تهديد» جديد بدل التهديد السوفييتي الذي انتهى في العام ١٩٩١. وعلى الرغم من غياب التهديد السوفييتي، ظلت الميزانية العسكرية/ الأمنية مرتفعة لعقد من الزمن، وساهمت هجمات أيلول بزيادتها على نحو متسارع. ظلت تلك الميزانية عند سقف يقارب ١٥٠٠ مليار دولار سنوياً في العقد التالي، أو ما يقاربً ٧٠ بالمائة من العجز الفدرالي الذي أصاب الدولار بالعجز وهدد التصنيف الائتماني للخزينة الأمريكية.

لا يعني تركيز واشنطن على حروب الشرق الأوسط إلا خسارة حربها على جبهة الاقتصاد الأمريكي. وكما تبخرت توقعات التعافي الاقتصادي في مجرى العام ٢٠١١، تصبح الحاجة إلى الحرب أكثر إلحاحاً. (انظر، antiwar.com ، «شين غراهام، الاقتراب الحثيث من الحرب»).

٣٠ تموز ٢٠١١

بريطانيا، على نار الأزمة!!

◄ إعداد قاسيون

تشهد بريطانيا منذ أيام احتجاجات واسعة تتمركز في أحياء ومدن رئيسية مثل لندن ومانشستر، أخذت شكلاً عنيفاً يعبر عن احتقان اجتماعي عميق في أوساط المهاجرين بالدرجة الأولى، لتشمل أوساط السكان الأصليين بدرجة أقل إذا أخذنا نسبة المشاركين حتى الآن بعين الاعتبار.

واختلفت الآراء في تقييم ما يجري في مدينة الضباب، حيث يرى البعض أنها أزمة عابرة وجاءت رد فعل مباشر على سلوك الشرطة، في حين تشير آراء أخرى إلى وضع خاص في بريطانيا يتعلق بنموذج التقشف الليبرالي الذي اعتمدته الحكومة، بينما يرى آخرون أنها ذات بعد اجتماعي مجرد فقط، بالإشارة إلى بعض التمييز الذي يمارس في أحياء المهاجرين.

وحقيقة الأمر أنه ثمة أزمة اقتصادية تربك الاقتصاد الأوربي للسنة الرابعة على التوالي في سياق الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية، وهي أزمة أوربية لايمكن رؤية نهايتها على حد رأي أحد الاقتصاديين، فالاقتصاد البريطاني خسر خلال الفترة القريبة الماضية ما يقارب ٢٠٠ مليار دولار، بينما قالت مصادر صحفية مقيمة في بريطانيا إن أعمال الشغب في لندن تأتي على خلفية التخفيضات التي أجرتها الحكومة البريطانية الائتلافية العام الماضي على مستوى الخدمات لكثير من المجالات ما أدى إلى ارتفاع مستوى البطالة وغلاء المعيشة وإيجاد حالة شعور بالإحباط خاصة لدى الشباب، حيث ارتفعت تكاليف الجامعة إلى ثلاثة أضعاف.

وما يعزز هذا الرأي هو تخوف دول أوربية من حدوث شيء مشابه لما يجري في بريطانيا على أراضيها إذ أعرب مسؤولون ألمان عن خوفهم وانزعاجهم الشديد مما يحدث في بريطانيا من أحداث شغب وعنف، وحذرت نقابة الشرطة الألمانية من تكرار أعمال الشغب التي تشهدها العاصمة البريطانية لندن ومدن بريطانية أخرى في مدن ألمانية كبيرة مثل برلين أو هامبورغ.

وحسب ما أوردته صحيفة الانفورماشين الدانماركية أن هذا الصراع لم يولد البارحة أو يوم الخميس ٤ آب بل إنه صراع طويل، ربما منذ برزت مارغريت تاتشر على الساحة البريطانية. وكان هذا الصراع ينضج على نار هادئة وانفجر اليوم، معربة عن الاعتقاد أنه سينفجر في اسبانيا واليونان وألمانيا والدنمارك حيث اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء و«لاصوت للنقابات العمالية التي ننتمي لها». فالشباب الأجانب على الخصوص في الدنمارك يعاني التهميش والعنصرية من الإعلام والشرطة والساسة وهم هنا يشتركون بالأسباب نفسها التي تدعوهم للمواجهة مع الدولة واختيار طريق العنف للتنفيس عن سخطهم من هذا التهميش والتحقير. وتضيف الصحيفة: «ربما ستكون أحداث لندن ومانشستر وليفربول بداية الحريق والمواجهة بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية»..!

طبعاً ذلك لاينفي وجود عوامل إضافية، هي أيضاً في جانب منها أحد انعكاسات الأزمة، لتفعّلها أكثر فأكثر مثل البعد الثقافي، وتلك الصورة النمطية المكونة عن المهاجرين لدى نخبة المجتمع البريطاني، والتي تنعكس في طريقة تعامل السلطات معهم.

تحدث بريطانيون للصحافيين عن سخطهم على الشرطة. ونقلت صحيفة «ديلي تلغراف» عن طالب قوله «إن أفراد الشرطة لا يتحدثون معنا أبداً بل يتجاهلوننا وهم لا يعتقدون أننا بشر في هذه المنطقة». وقال ناشط شبابي «إن طريقة الشرطة في معاملة السود تقول إننا لا شيء».

وتحدث محاسب متقاعد عاش في منطقته ٣٠ سنة متواصلة عن تصرف بعض أفراد الشرطة «بغطرسة» تستفز الآخرين.

يقول الكاتب البريطاني أوين جونس في كتابه: «شيطنة الطبقة العاملة» إن العجز في نفوذ الطبقة العاملة هو سبب مايحدث في شوارع لندن اليوم. وهذه الاحتجاجات ليست نتيجة لعدم الرضا عن التغيرات الهيكلية في سوق العمل، وانخفاض نفوذ النقابات العمالية، وفقدان الوظائف التقليدية، وقساوة ظروف العولمة فقط، بل إن هذه الأحداث التي تشاهدونها اليوم في شوارع لندن سببها هو تنامي ثقافة البلطجة الإعلامية، بحيث أصبح مقبولاً اجتماعياً تحقير وإهانة الطبقة الأدنى».

وحسب رأي البروفيسورة كيت بيكت في جامعة يورك فإن أهم الأسباب خلف أحداث الشغب في لندن اليوم هو التهميش والتحقير الذي يتعرض له أفراد الطبقة العاملة في انكلترا وهناك مدن كبرى عديدة في انكلترا اشتعلت فيها أحداث الشغب. وتضيف البروفيسورة كيت «عندما يتم تحقير وتشويه صورة طبقة اجتماعية معينة فإن هذه الطبقة تشعر بأنها لاتحترم وبأنها مهمشة ومسحوقة ولهذه الأسباب فإن هذه الطبقة تندفع بهذا الشكل العنيف لتعبر عن غضبها وسخطها من الحكومة. وفي هذه الحالة بالذات فإنهم غضبوا من مقتل شاب على يد الشرطة».

ما يحدث اليوم في بريطانيا «العظمى» هو إحد تجليات الأزمة الكبرى في بنية الاقتصاد الرأسمالي العالمي ككل، وهي ليست أزمة جزئية وعابرة ومحلية وهذا ما تؤكده أخبار أسواق المال في الأيام الأخيرة على الأقل، تلك الأزمة التي طالما تحدث ساسة المراكز الرأسمالية أنها في طريقها إلى الحل بينما الوقائع الجارية تقول عكس ذلك. إنها أزمة نموذج اقتصادي اجتماعي كامل، أزمة بنية اقتصادية اجتماعية سياسية، أزمة الخيارات المحدودة. وإذا كانت تفصح عن نفسها اليوم في أطراف النظام الرأسمالي أو أطراف المدن في المراكز فإنها ستمتد إلى بقاع الأرض المختلفة، ربما أسرع من المتوقع.

■■

تشومسكي: أمريكا تنهار

قال المفكر الأميركي نعوم تشومسكي في مقال نشره بموقع «تروث آوت دوت أورغ» إن مؤشرات انهيار أميركا بدأت منذ بلوغ أوج القوة بعد الحرب العالمية الثانية، وتلاها التفوق الملحوظ في المرحلة التي تلت حرب الخليج الثانية في التسعينيات مع أن ذلك كان مجرد خداع للذات.

وقال إن المشهد قادم لإرعاب حتى المنظمين، فالشركات التي وضعت المتشددين في مراكز القرار هي الآن قلقة من أنهم يسقطون الصرح الذي بنته، وتفقد امتيازاتها والدولة القوية التي تخدم مصالحها.

وأوضح تشومسكي أن طغيان الشركات على السياسة والمجتمع، وهو ذو تأثير مالي في الغالب، بلغ حدا جعل الحزبين الديمقراطي والجمهوري- اللذين بالكاد يشبهان الأحزاب السياسية- أبعد ما يمكن عن حق المجتمع بشأن القضايا الرئيسية قيد المناقشة.

وقال إن المشكلة الأولى التي تهم المجتمع هي البطالة، وحلها ممكن بتحفيز حكومي كبير، أكبر مما تم عمله حتى الآن، والتي بالكاد قابلت الانخفاض في الإنفاق الحكومي والمحلي، على الرغم من أنها مبادرة محدودة ربما أنقذت الملايين من فرص العمل. وبالنسبة للمؤسسات المالية فإن أهم ما يشغلها هو العجز، وهو ما يتردد على الألسنة، وتؤيد نسبة كبيرة من السكان مواجهة العجز بفرض الضرائب على الأغنياء جدا، ووفق استطلاع أجرته كل من «واشنطن بوست» و«أي بي سي نيوز» فقد وافق على ذلك ٧٢٪ مقابل رفض ٢٧٪، بينما يعارض ٦٩٪ من السكان خفض دعم النظام الطبي ويعارض ٧٨٪ خفض دعم الرعاية الصحية.

وتحدث تشومسكي عن استطلاع آخر أجراه «برنامج التوجه السياسي الدولي». وقال مدير البرنامج ستيفن كول «من الواضح أن كلاً من البيت الأبيض والجمهوريين في مجلس النواب يوجدان خارج اهتمامات المواطنين فيما يتعلق بالميزانية».

وقال إن الاستطلاع يكشف انقساماً عميقاً «فأكبر فرق في الإنفاق هو أن الجمهور يفضل إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق العسكري، في حين يميل البيت الأبيض ومجلس النواب إلى زيادات متواضعة. كما يفضل الجمهور مزيداً من الإنفاق في التدريب على العمل والتعليم ومراقبة التلوث أكثر مما فعل البيت الأبيض أو مجلس النواب».

وأضاف تشومسكي أن الحل الوسط «النهائي» أو بعبارة أدق الاستسلام لليمين المتطرف بات من شبه المؤكد أن يؤدي لتباطؤ النمو وتضرر الجميع على المدى الطويل باستثناء الأغنياء والشركات وهما الطرفان اللذان حققا أرباحاً قياسية. وقال إن الكونغرس يملك أسلحة أخرى في معركته ضد أجيال المستقبل، فبسبب مواجهة المعارضة الجمهورية لحماية البيئة، أهملت «أميركان إيلكتريك باور» (وهي شركة ضخمة للطاقة) جهوداً وطنية بارزة لالتقاط غاز ثاني أكسيد الكربون من مصنع للطاقة العاملة بالفحم، وهو ما وجه ضربة لجهود كبح جماح الانبعاثات المسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري وفق ما ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز».

وقال تشومسكي إن هذه الإجراءات ليست وليدة اليوم بل تعود إلى فترة السبعينيات عندما كانت السياسة الاقتصادية الوطنية تخضع لتحولات كبرى، منهية ما كان يسمى «العصر الذهبي» لرأسمالية الدولة.

■■

الاتفاق حول الدين الأمريكي: شعوب العالم مؤجلة

شمس الدين شيتور
ترجمة قاسيون



قبل أسبوع، كانت أوروبا تحبس أنفاسها بسبب مصير الشعب اليوناني الذي لا يحسد عليه، والذي يعاني خطّة جديدةً للتقشف. وقد دفع ذلك وزير المالية الإيطالي جوليو تريمونتي للقول في ١٥ تموز ٢٠٠١: «في أوروبا، لدينا موعدٌ مع القدر. لم نعد نستطيع أن ننتظر الخلاص من الشؤون المالية، بل من السياسة. لم يعد السياسيون يستطيعون ارتكاب أخطاء. وكما على سفينة التايتانيك، حتى ركاب الدرجة الأولى لم يعودوا بمنأى عن الخطر». في نهاية المطاف، وجدوا حلاً مصرفياً أو بالأحرى وجدوا تأجيلاً. أعيد تعويم الحكومة اليونانية التي ستواجه التزاماتها بدفع دينها وزيادة مديونية الدولة. نرى كيف يمكن مقارنة الوضع في البلدان الأوروبية بالوضع على سفينة التاتيانيك التي كان صانعوها قد أكّدوا بأنها غير قابلة للغرق!.

في فرنسا، أثار إعلان فرانسوا فييون عن ميزانية العام ٢٠١٠ بعجز قياسي قدره ٥, ٨١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ردود فعل عديدة، ما دفع بونوا هامون إلى أن يقول في ٢٧ أيلول بأنّ فرنسا «مفلسة»، لكنّ فرنسا من حيث المديونية هي ضمن متوسط البلدان الصناعية (الولايات المتحدة ٥, ٩١ بالمائة، واليونان ١٠٨ بالمائة وإيطاليا ١١٦ بالمائة).

هنالك سفينة «تايتانيك» أخرى بدأت تغرق، وهي الولايات المتحدة التي نكتشف الآن عجزها الهائل: ١٤ ألف مليار دولار. يقولون لنا إنّه لولا وجود اتفاق بين الديمقراطيين والجمهوريين، لبلغ الاحتكار الاقتصادي العالمي للولايات المتحدة نهايته، وهذا ما يعتقده مدير جمعية المصارف الروسية غاراغين توسونيان. الولايات المتحدة على حافة العجز عن التسديد. وفق مديرة صندوق النقد الدولي، سوف يعاني الاقتصاد العالمي كلّه من العواقب. النظام المالي العالمي رهينة الشجارات السياسية في الكونغرس الأمريكي.

أصل مآسي العالم

يعود أصل كل المشكلات إلى ١٥ آب ١٩٧١، ففي ذلك التاريخ، أعملت الولايات المتحدة، الخارجة مستنزفةً من فيتنام، آلة طباعة النقود لتمويل الحرب، كما أنّها كانت حقبة الثلاثين، وكان الاقتصاد الأوروبي، وكذلك الياباني، ينافس الولايات المتحدة منافسةً جدّية. وكان الحلّ الوحيد يتمثّل في كسر العلاقة بين الذهب والدولار. بالتالي، قرّر الرئيس نيكسون من جانب واحد تعليق قابلية تحويل الدولار إلى ذهب بسعرٍ ثابت. لقد تُخلّي عن معيار الذهب ولم يعد هنالك مُقابلٌ مُعدنيٌ للعملة المصدرة. لن يعود للمال بعد ذلك إلاّ قيمة الثقة الممنوحة لها! وصادقت على هذه الخطوة «اتفاقات جامايكا» في العام ١٩٧٦، التي تعيّن موت اتفاقيات بريتون وودز، واستسلام الدول أمام الإله ـ الدولار، من دون معيار، من دون مراقبة، بين أيدي المافيات المصرفية والمالية. هكذا سمح إلغاء «معيار الذهب» للمصارف الخاصة في أعظم قوة عالمية عظمى بتدوير آلة طباعة النقود (وهي صورةٌ، لأنّ المال لم يعد سوى لعبة كتاباتٍ وخلقاً من العدم)، على نحوٍ غير مسبوق في التاريخ.

بدءاً من هذا التاريخ، لم يعدُ المصرف الأحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة يضمن تحويل قروضه مقابل كميةٍ معيّنةٍ من المعدن. لو كان من حقّ الولايات المتحدة أن تصكّ العملة (وهو ما يبدو لي أبسط الأمور)، عبر تثبيت قيمة هذه العملة الورقية مقابل موجوداتٍ حقيقية (الذهب، نعم)، لكانت الدول والشعوب مستقلةً ولتمكّنتْ من طباعة النقود وتمويل الاقتصاد الحقيقي، الاقتصاد الذي يجعلنا نعيش: الزراعة والصناعة، إلخ... ولكان الإفراط في طباعة النقود محدوداً على نحوٍ طبيعي بمخاطر التضخّم وبخس قيمة النقود.

حين لاحظت الهيئات الخاصة أنّ الاقتصاد يتباطأ وأنّ الدول تجد صعوبةً في تمويل نفسها بالوسائل الداخلية التقليدية (الضرائب) وأنّها تجد بالتالي صعوبةً في الحصول على ديونها، قرّرت هذه الهيئات الخاصة بكلّ وداعة أن تمنح الدول مضاربات على المكشوف، ما سيصبح الدّين الشهيرة. بطبيعة الحال، المضاربة على المكشوف لا تكون مجانيةً أبداً، يتعلّق الأمر إذاً بالحصول على بعض الفوائد الإضافية التي ستحتسب على أساس علامةٍ تمنحها وكالة تأشيرٍ مستقلة...

أصل الدين الأمريكي وهروب الجمهوريين إلى الأمام

بالنسبة إلى الباحث الاقتصادي جورج هوجو، أدار الجمهوريون أغلبيتهم في الكونغرس بطريقة جعلت منه كونغرس الخزي بالنسبة إلى الولايات المتحدة. مرّت خطّة بوهنر في الكونغرس، على الرغم من أنّ ٢٢ جمهورياً التحقوا بالديمقراطيين في التصويت السلبي. كان رفض مجلس الشيوخ متوقعاً. هنالك فارقان أساسيان بين الخطتين: لا يريد الجمهوريون تخفيض النفقات العسكرية المرتبطة بالحرب في العراق وأفغانستان (١,٢٠٠ مليار دولار في الخطة الديمقراطية)، وهم غير مستعدّين لإعطاء سماح يتجاوز الانتخابات الرئاسية. وهم يريدون بأيّ ثمن كان أن يُجعلوا من هذه المسألة لعبةً انتخابية. «العجز في الميزانية مرتفعٌ أكثر ممّا يجب، لكن رفض زيادة الضرائب المفروضة على الأثرياء والمساس بميزانية الدفاع الباهظة والحفاظ على مزايا بعض الشركات الكبيرة. في حين أنّ الديمقراطيين بدؤوا ينالون بعض المزايا الاجتماعية. هو أمرٌ غير مسؤول. (...) مجرّد التخلّي عن مزايا عهد بوش سينقص في الوقت المناسب الدين العام الأمريكي بمقدار ٢٠٠٠ مليار دولار»، وفق دراسة نشرها ج. ب. مورغان يوم الجمعة ٢٩ تموز. يتعلّق الأمر هنا بمنح الحكومة إمكانية «تسديد فواتيرها» مثلما قال الرئيس أوباما. النفاق كامل: يتم التصويت على ميزانية وفي الوقت نفسه عدم منح السماح بالاقتراض من هذه الميزانية. هذه اللغة المزدوجة فضيحةٌ بمعنى الكلمة.

هل ينبغي التذكير بأنّه من أصل الأربعة عشر ألف مليار دولار في هذا الدين العام، بلغت كلفة الحرب على العراق وحدها ٣ آلاف مليار دولار؟ وأنّ الحرب على أفغانستان تمثّل أكثر من ألف مليار دولار؟ إنّ الولايات المتحدة تخاطر بأن تقتل نفسها بسيفها، وقد بدأ ردّ فعل وول ستريت أخيراً في إعلام الكونغرس بأنّ «أحداً لم يعد يقبل هذا السلوك». وخلص الباحث الاقتصادي جورج هوجو إلى القول: «أنا مقتنعٌ بأنّ قادتنا السياسيين ومندوبينا الذين انتخبهم الشعب، سواء في الولايات المتحدة أم في أوروبا، قد فقدوا البوصلة. ولأنّهم ينكبّون أكثر من أيّ وقت مضى على استحقاقاتهم الانتخابية والمرَضية المتعلقة باستبيانات الرأي، فقد أصبحوا عاجزين عن اتخاذ قرارات متماسكة. (...) أكثر من أيّ وقت مضى، وعلى ضفتي المحيط الأطلسي، آلية عمل المؤسسات الديمقراطية هي المهدّدة بفعل تسييس مفرط يتجاهل الرفاه العامّ ولا يسعى إلاّ إلى رضاء الذاتي النرجسي والانتخابي. لكن حتّى إذا تمّ حلّ المشكلة في نهاية المطاف، فإنّ جزءاً من الضرر غير قابل للإصلاح».

وللتذكير، يجب على الكونغرس ومجلس الشيوخ والبيت الأبيض أن يقرّروا كلّ عامين رفع سقف الدين. الرهان مزدوج: ١) رهانٌ انتخابي. ٢) رهانٌ سياسيٌ حاسم. تهدف خطّة أوباما إلى إنهاء المزايا الضريبية لمصلحة تنمية أقلّ «تشويشاً» للبنى التحتية العامة في البلاد، ما يتطلّب تطهيراً جذرياً للتمويلات العامة (المزايا الضريبية أقلّ كلفةً من مثل هذا التغير الهيكلي في الاستثمار العام). الرهان كبيرٌ إذاً: إنّه تغييرٌ عميقٌ في المجتمع الأمريكي الشمالي.

إنّها بالفعل ١٤ ألف مليار دولار... لكن ينبغي تقريب هذا الرقم من مبلغ ٤ آلاف مليار دولار التي يتمّ تبادلها يومياً في أسواق العملة... نحو ١٠ أضعاف إيجاد حقيقي للثروات. ربما كانت هذه بداية «أفول الإمبراطورية الأمريكية»: مديونية ثقيلة، صعوبةٌ في الاتفاق على توزيع التمويل، ميزانية عسكرية لا يمكن احتمالها، هذه الصعوبات البنيوية تتطلّب مراجعاتٍ مؤلمة. ما من شكٍّ في أنّ الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي يسيران نحو أيام مظلمة..

إذا لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق، يتمثّل السيناريو الأكثر معقوليةً في سقوط سندات الخزينة إلى مستويات يصعب تقييمها. وسوف يؤدّي ذلك إلى رفع كبير يثير الذعر في أسعار الفائدة، وكذلك إلى انهيار وول ستريت، وإلى مفعول عدوى. والمفارقة أنّ رفع أسعار الفائدة سيدعم قيمة الدولار الذي لم يبق لديه كثيرٌ ليضيعه. ربّما يصوّت الأمريكيون على رفع سقف الدين، لكنّ المسألة ستطرح في العام القادم، بما أنّ تصنيفه الائتماني قد هبط. من الذي ستكون لديه الشجاعة ليطلق النار على قدمه من أجل المصلحة العامة؟ يحتاج عالم اليوم إلى شهداء سياسيين.

أسس الأزمة المالية في البلدان الغربية

لئن كانت أوروبا والولايات المتحدة بمنجىً دائم من الإفلاس، فذلك بفضل عدّة عوامل. قوّة صناعتهما والتحكّم بالمؤسسات الدولية وإمكانية أن تلعب الولايات المتحدة على قيمة الدولار بمجرد طباعة النقود تلبيةً لالتزاماتها. نحن بعيدون عن التكافؤ في بريتون وودز: الدولار يساوي ١ غرام ذهباً أي ٣٣ دولار لكل أونصة ذهب. منذ أن قرّر نيكسون في تموز ١٩٧٤ تغيير التكافؤ تماشياً مع المصالح الأمريكية، أصبحت أونصة الذهب نفسها حالياً تكافئ ١٦٢٠ دولاراً، كما تزايد اللجوء إلى الذهب كملاذ. كتب الباحث الاقتصادي جورج هوجو: «منذ أشهر، تحاول الولايات المتحدة وأوروبا إدارة أزمة في الميزانية والمديونية. لم يسبق في تاريخ ما بعد الحرب الاقتصادية والمالية أن كانت مخاطر الانفجار الشامل للاقتصاد العالمي بهذه الحدّة. نحن نواجه اليوم خطر الاحتراق الحقيقي، إذا لم يسمح استدراك في الدقيقة الأخيرة يقوم به قادة العالم الغربي السياسيون بتجنّب مواجهة جبهية بين خطر عجز الولايات المتحدة عن التسديد وخطر عجوزاتٍ تالية مماثلة في أوروبا. تتمتّع الإدارة التي يرثى لها على جانبيّ الأطلسي بميزة مشتركة: نحن نحاول بيأس تصديق أنّنا سنحلّ مشكلة نجمت من عقودٍ من التراخي في مجال الميزانية. يكفي أن يمضي المرء أسبوعاً في الصين، مثلما فعلت بنفسي قبل فترة وجيزة، ليدرك ما آل إليه غربٌ فقد ديناميته وثقته بنفسه».

«أتى الرئيس إلى الطاولة يحمل اقتراحاً بتخفيض الدين العام بقيمة ٤ مليار دولار. كان يخطّط لأكثر التخفيضات قسوةً في تغطية الخدمات الصحية التعليمية في أيّ عصر سابق قاده الديمقراطيون. لكنّه لم يكن يستطيع قبول مثل هذا التراجع إلاّ إذا لم يكن جزءٌ من تلك التخفيضات آتياً من الميسورين. لا يتعلّق الأمر فقط بثروات هائلة راكمها أصحاب المليارات الأمريكيون. المستهدف أيضاً هو إنهاء الإعانات الضخمة التي تدفعها الدولة الأمريكية للصناعة النفطية والدفاع والمال (...)».

ردع الدائنين، لاسيما الصين

في أكثر التقاليد الشوفينية نقاءً، تمّ تطوير سيناريوهات كارثية في حال عدم الموافقة. الدائن الرئيس للولايات المتحدة هو كما فهمنا الصين التي تمتلك بمفردها ٩٠٠ مليار دولار، أي نحو ٢٠ بالمائة من سندات الخزينة الأمريكية التي تمتلكها بلدانٌ أجنبية (وتبلغ قيمتها نحو ٤٣٠٠ مليار دولار). في العام ٢٠٠١، تخلّت الصين مرّتين عن جزء من سندات الخزينة الأمريكية. وفي الوقت عينه، حاولت تكريس اليوان كعملة تبادل مرجعية في آسيا، لتحلّ محلّ الدولار. يبرهن هذان الحدثان على أنّ الصين لا تثق كثيراً بقدرة الأمريكيين على الوفاء بتعهّداتهم. فضلاً عن ذلك، يبدو وكأنّ الصين تستبق أزمة ماليةً عالمية خطيرةً ناجمةً من بخس قيمة الدولار كأحد المخارج الممكنة (في أحسن الأحوال) للأزمة بالنسبة إلى الأمريكيين. وكما يقال: «وفي هذه الأثناء، الصينيون يعملون».

كثيراً ما يقال: «إذا كنت تدين بمائة ألف يورو لمصرفك، فوضعك سيء للغاية. وإذا كنت تدين له بعشرة ملايين، فهذا يعني أنّ وضع المصرف هو السيئ للغاية». بالنسبة لمحبي الحروب، هنالك وسيلةٌ لتفكيك الصين. من المستفيد من الحجم الهائل للأموال التي تدين بها الولايات المتحدة للصينيين؟ في حال عجزت الولايات المتحدة عن التسديد، ستصبح قيمة سندات الخزينة الأمريكية معدومة، ما سيخلق «موجة مالية عاتية» تجتاح الصين. سيكون ذلك إعلان حرب «ناعماً»، لكن لن يكون بالضرورة أصعب مما قامت به الولايات المتحدة لإفلاس الاتحاد السوفييتي. لاشكّ في أنّ تدمير المحرك الاقتصادي للحزب الشيوعي الصيني سينتهي بحرب أهلية تعيد الازدهار للعالم الغربي. لقد فهم الصينيون كلّ شيء. كان ماو محقاً حين قال إنّ الصين هي البلد الوحيد في العالم القادر على أن يفقد ٣٠٠ مليون إنسان في المعركة... هذا تحذيرٌ للهواة.

أمّا بصدد سيناريو «تدمير» الصين الأنيق، فليس هنالك ما هو أقلّ صحّةً من ذلك! أولاً، الدين الغربي قليل الوزن بالنسبة إلى الاقتصاد الصيني: إذا أصبحت قيمة سندات الخزينة الأمريكية التي يمتلكها الصينيون معدومةً غداً، فهذا سيعادل أن تبلغ قيمة الفواتير القديمة غير المدفوعة ١٠٠٠ مليار دولار. وهذا يعادل شهرين من إنتاج الصين (من الناتج المحلي الإجمالي)، لكنّ ذلك لن يمنع المعامل من أن تعمل. لا تمثّل صادرات الصين «سوى ٢٥٪» من إنتاجها. وفق الإيقاع الحالي، سوف يمتصّ عامان من زيادة الطلب الداخلي التخلي عن السوق الأوروبية والأمريكية. في المقابل، قد يشهد بلدٌ مثل الجزائر، التي وضعت جزءاً كبيراً من ممتلكاتها في سندات الخزينة. وتشهد تآكلاً شديداً في قدرتها على الشراء على الرغم من شهادات الرضا التي يصدرها مصرفيوها. متاعب جدّية في حال انخفضت قيمة تلك السندات. ألم يكن أكثر حكمة تخفيف ضخّ النفط بالحدّ من الاستخراج إلى الحاجات الداخلية، وتحويل جزء من تلك الدولارات الحالية إلى ذهب؟ ينبغي أن نعلم أنّ قيمة الذهب قد ارتفعت بنسبة ٢٠ بالمائة خلال سنة، إذ ارتفع سعر الأونصة من ١٤٥٠ إلى ١٥٢٠ دولاراً!

أمريكا تنجو من التوقّف عن التسديد

في آخر الأخبار، أعلن زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ الأمريكي هاري ريد مساء السبت حدوث تقدّم في المفاوضات مع البيت الأبيض. يقول إنّ أحد المقترحات يتمثّل في أن يرفع سقف الدين، الذي يبلغ حالياً ١٤٢٩٤ مليار دولار، بقيمة ٢٨٠٠ مليار دولار. لكنّ الجمهوريين يطالبون بتخفيض الضرائب وكذلك بتخفيضات كبيرة في الميزانية. ومن جانب آخر، يريد الديمقراطيون مصاحبة التشدّد في الميزانية بجهودٍ ضريبية يقوم بها الأشخاص الأكثر ثراءً.

وذروة ذلك تسرّب معلومات تفيد بأنّ شركة آبل تمتلك سيولةً تزيد على ما تمتلكه الولايات المتحدة. يبدو أنّ القوّة المالية هي بوضوح لمصلحة الشركات الكبيرة أكثر مما هي لمصلحة الولايات. كتوضيح للحالة الكارثية للوضع الاقتصادي الأمريكي، نذكر أنّ أكبر شركات الهواتف الذكية، شركة آبل، تمتلك نحو ٧٦ مليار دولار من السيولة في حين تمتلك الولايات المتحدة ٧٣ مليار دولار. يمثل هذا المبلغ ما لا تزال أكبر قوّة اقتصادية عظمى إنفاقه قبل بلوغ حدّ الدين الذي حدّده البرلمانيون الأمريكيون (١٤٢٩٤ مليار دولار).

مؤخراً، حقّقت شركة آبل أرباحاً فصلية قياسية، بزيادة نسبتها ١٢٥ بالمائة على أرباحها و٨٢ بالمائة على عوائدها. وبرسملة في البورصة قدرها ٣٦٢ مليار دولار، تعلن مجموعة «التفاحة» نفسها بوصفها ثاني أغنى شركة في العالم في البورصة بعد شركة إكسون موبيل النفطية التي تبلغ قيمة رسملتها في البورصة ٣٩٥ مليار دولار. تؤكّد لوري سايمون هودريك، الأستاذة في جامعة كولومبيا: «أحد أسباب استثمار الشركات كلّ هذا القدر من المال هو من جانب رغبتها في أن تكون بمأمن مالياً من عدم اليقين المحيط بالأحوال المالية الأمريكية». تقدّرُ الميزانية الوقائية لدى الشركات الأمريكية الكبرى بقيمة ١٢٠٠ مليار دولار.

وهذا يعني القول إنّ أكبر القوى العظمى في العالم بوصفها دولةٌ هي ضعيفة بالمقارنة مع الشركات متعددة الجنسية. يتضمّن منطق الهاوية هذا أنّه ينبغي أن يكون كلّ شيء، كلّ شيء تماماً، خاصّاً. ينبغي ألاّ تفعل الدولة شيئاً سوى الاهتمام بضمان أن يقوم «النظام» (الشرطة والجيش) بإدامة الوضع الذي أقامته القوى التي لا تريد الدولة مثلما كان ريغان يقول: «المشكلة هي الدولة». إدارة المقاطعات أو المناطق، التعليم، المستشفيات، النقل الجماعي... ينبغي أن يكون كلّ شيء خاصاً، ما يبعث السرور في نفوس الأقوياء. لذلك، ليس مفاجئاً أن تدفع أرباح اليانصيب نفقات تعليم الأطفال لغياب الإمكانيات لدى الدولة الفيدرالية!

يجب مقارنة العجز الأمريكي الهائل الذي يبلغ ١٤٠ ألف مليار دولار مع مبلغ مليار دولار الذي لم يقدّمه أو لم يستطع المجتمع الدولي تقديمه لإنقاذ ١٢ مليون «معذّباً في الأرض» من الصوماليين والأرتيريين. لا، هذا العالم غير عادل، وينبغي أخلاقياً تغييره. ■■

> يمكن مقارنة الوضع في البلدان الأوروبية والولايات المتحدة بالوضع على سفينة التاتيانيك التي كان صانعوها قد أكّدوا بأنها غير قابلة للغرق!.

> «إذا كنت تدين بمائة ألف يورو لمصرفك، فوضعك سيىء للغاية. وإذا كنت تدين له بعشرة ملايين، فهذا يعني أنّ وضع المصرف هو السيئ للغاية».

عندما نتكلم على الطائفية نحن الجهلة...

◄ ثائر ديب



ما الذي يعنيه اكتشافنا، في لحظة ما من تقدّم فهمنا العالم، كبشرية وكأفراد، أنّ الأرض هي التي تدور حول الشمس وليس العكس؛ أي بخلاف ما يخدعنا بصرنا وما يظهره لعقولنا؟

حسب أنّ من بين ما يعنيه ذلك، إلى جانب أشياء لا يحصرها العدّ، ما كانت قد حسمته العلوم الحديثة والفكر الحديث من أنّ مفاهيم علمية اختصاصية قائمة على مناهج علمية مُخْتَبَرة هي المؤهّلة لاختراق الظواهر إلى جواهرها، بعيداً عن خداع الحواس وما يدعى «الحسّ المشترك» أو «الفهم الشائع»، كما أفضّل أن أدعوه، ذلك «الفهم» الذي عادةً ما يكون مضلّلاً ويمكن للجميع أن يشتركوا به، من الجاهل إلى المتعالم إلى العالم إذا ما أراد أن يركن فهمه العلمي جانباً.

ما سبق لا يعتدي على حقّ أي أحد في أن يقول ما يشاء، لكنه يحافظ على حقنا في أن نقول في قوله ما وفّره الفكر وما وفّرته العلوم من إمكانية نقد الأقوال الخطابات والإيديولوجيات.

وما يدفعني إلى سوق ذلك كلّه هو ما نراه من إباحة كتبة (كاتبين وكاتبات) لأنفسهم أن يتنطحوا إلى دقائق وحيثيات وظواهر معقدة، مثل الطائفية، تنتمي دراستها إلى حقول علمية لم يتوفّروا عليها ولا يمتلكون أدواتها المفهومية ولم يطلعوا على مناهجها ولا على ما دار ويدور من صراعات فكرية حولها، مكتفين بما يظهر لأعينهم كأنه بداهة يوافق عليها الجميع. فما إن يروا ابن طائفة معينة يقتل ابن طائفة أخرى حتى يتيقنوا أن ثمّة صراعاً طائفياً. وما إن يروا تردد أقسام من طائفة معينة في مشاركة أبناء شعبهم انتفاضة ضد الظلم والاستبداد حتى يعتبروا أنّ دافع التردد طائفي هو أيضاً، لا يغيّر لديهم شيئاً تردد مدن كاملة بكلّ طوائفها ولا مشاركة آلاف من أبناء الطائفة المعينة.

ولأنني مثل أولئك الكتبة والكاتبات، جاهلٌ بالأدوات المفاهيمية العلمية والمناهج والمعارف اللازمة لدراسة الطائفية وفهمها، فإنني أكتفي بالإشارة إلى بضع ملاحظات وبطرح بعض الأسئلة:

- يرى بعض الملاحظين طوائف، أو جماعات منها، تتصارع فينتهي التحليل بالنسبة لهم ويعتبرون أنّ الصراع صراع طائفي، فالحقيقة ليست سوى ما يظهر لأعينهم، في حين يرى آخرون الظاهرة عينها فيعتبرون أنّ ذلك ليس سوى بداية التحليل والفهم، ويتساءلون ما الذي يدفع صراعاً لأن يبدو طائفياً، هل الطائفية جذر الصراع أم مجرد تجلٍّ من تجلياته؟

- ما الذي يدفع أحداً لأن يناصر شخصاً لم يسبق له أن رآه أو سمع به لمجرد أنه من تلك «الجماعة المُتَخيَّلة» التي هي طائفته (وكلمة «مُتَخيَّلة» هنا ليست بمعنى «مُلَفَّقة» أو «مُخْتَرَعة» بل بالمعنى الذي يستخدمه بندكت أندرسون حين يشير إلى القومية بأنها «جماعة مُتَخَيَّلة»، ولا مجال هنا لشرح ذلك، فاشتروا الكتاب لو سمحتم)؟

- أين تبدأ حدود طائفة وأين تنتهي، داخل البلد الواحد وعبر البلدان؟

- هل يبقى منتمياً للطائفة من يخرجون على إجماعها؟

- من الذي يمثّل طائفةً ما، أكثريتها ولو كانت على خطأ أم أقليتها وأفرادها إن كانوا على صواب؟

- من الذي أجرى استفتاءً أو إحصاءً ليعرف أكثريات الطوائف وأقلياتها؟

- على مَنْ تقع مسؤولية فعل طائفيّ، على الفاعل أو الفاعلين أم على أبناء الطائفة جميعاً؟

- يرى بعضهم أنه يكفي أن يدين شخص واحد من طائفة معينة فعلاً تقوم به جماعة من هذه الطائفة حتى لا يعود هذا الفعل طائفياً، فماذا لو أدانه آلاف أو مئات آلاف من أبنائها؟

- ما السّحر الذي يجعل هويتي الطائفية تحدّدني وتعرّفني أكثر من هويتي الطبقية أو القومية أو المهنية أو القرابية أو المدينية.....الخ؟

- هل يعني انتماء قمة سلطة إلى طائفة ما أن تلك السلطة هي سلطة هذه الطائفة؟

- هل صحيح أنّ الطائفة علاقة سياسية، كما يقول مهدي عامل، وليست جماعة اجتماعية قائمة بذاتها، متماسكة بلحمتها الداخلية، متكررة دون تغير ودون صراع في داخلها أو تناقضات تشقّها؟ هل صحيح، كما يقول، أنها ليست جوهراً أو عنصراً بسيطاً أولاً؟

- هل صحيح، كما يقول أسامة المقدسي، في كتابه «ثقافة الطائفية»، أنّ الطائفية نتاج الحداثة، وأنّ المقصود الآن بكلمة «طائفة» يختلف عمّا كان يُقصد بها حتى بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر؟

هذا بعض قليل من أسئلة كثيرة لا تخطر في بال من يتنطّحون ويتنطّحن لهدايتنا في باب الطائفية الذي يجهلونه، والذي لم تخوّلهم فيه أية مقدرة بحثية، أو أكاديمية، أو أحد، اللهم إلا «هَبَلَهُم» الذي لا يظهر لهم من الطائفية سوى سطحها الخادع، مثلما تظهر الشمس للجاهل، خداعاً، أنها هي التي تدور، أو ربما، إن كانوا «من الأقليات»، رغبتهم في نيل شهادة نضالية هذه الأيام يتصدّق عليهم بها أيّ «أكثريّ»، وكأنّ هذا الأخير «مناضلٌ» مسبقاً لمجرّد كونه «أكثريّ».

البداهة الواضحة، كما يقول العارفون، هي الأكثر خداعاً، وعادةً ما تخفي خلاف ما تبدي.

أريحونا من هذا اللغو، فهو خطير هذه الأيام، على الرغم من كونه مجرد لغوٍ.

■■

ربما..!

صامتون هنا

هل نسأل: بماذا يَعدنا مثقّفونا الصّامتون رغم كلّ ما جرى؟ هل نسأل وصمتهم لا يَعدنا إلا بمزيد من الصّمت مهما جرى، ومهما سيجري مَن الدم..؟؟

ماذا عنهم أولئك الذين لم يقولوا شيئاً حيال مواطنيهم الذين يفسحون المجال للحريات العامة التي سبق أنْ غنّوا وهلّلوا لها، بينما قام العاديون الخارجون من وجعهم الواضح بوضع لبناتها الأساسية، بحيث تكون أرضيّة لوعيٍ وطنيّ جديد، قابل للإنماء والتطوير في قادم الأيام، بوصفه مُصهراً يذيب ميراث الجهل والاستتباع، ويخلق منه الفرد الحرّ في الوطن الحرّ..؟؟ ماذا عنهم أولئك من صمتوا لحظةَ المصير؟

نتحدّث عن الشريحة الواسعة من المثقفين، دون أن ننسى أن منهم من صدقوا ما عاهدوا أرواحنا عليه..

لعلّهم خائفون..؟! إذا كانوا خائفين فبماذا تعدنا ثقافة الخوف أكثر من الخوف نفسه، الخوف الذي لا ينتهي قبل إنهاء معنى الحياة..!

ربما هم حياديون؟؟ إذا كانوا حياديين فبئس الضمائر ضمائرهم، وبئس القلوب تلك التي يحملون في صدورهم..!!

لا، لا.. كل ما هنالك أنّ الرؤى لم تتضح، وأن الفكرة لم تتكوّن، وأن بعد، ثمة بعد وإرجاء فقط؟ إذاً.. هل كانت عقولٌ تلك التي كانوا يعلفونها بالقراءة أم صناديق بويا..؟؟

أوقاتٌ كهذه كفيلةٌ بمحو فضائل الصّمت وجعله أرذل الرّذائل.. فالمثقّفون الصّامتون هنا، صامدون في التساوق مع الجلاد، وصامدون في تثبيت أقدامهم في بؤسهم الأخلاقيّ..

هل من الضروري أن نتذكّر حياة ناظم حكمت خلف القضبان؟ واغتيال ناجي العلي وغسان كنفاني؟؟ وانتحار خليل حاوي كنوع من الاحتجاج؟؟

هل من الضروري العودة إلى تراث ثقافة الرفض أملاً بأن يتحرّك هؤلاء؟؟

لا معنى لذلك، فمن سيقول كلمته لن ينتظر نموذجاً، لأنه سيخلق النّموذج الإنسانيّ الذي لا يتوقف عودُهُ الأبديّ، ما دامت النار تلعلع في ساحة معركة الكرامة الإنسانية.

■ رائد وحش
raedwahash@gmail.com

وديع سعادة: أريد أن أسمع السكون ماذا يقول



حقول في الرأس

لديه تبغ وخمر لهذه الليلة
فيا للسلام في قلبه!

صبَّ كأساً ولفَّ سيجارة وراح
إلى الحقول
يزرع تبغاً ويقطّر عنباً
ويوزّع لضيوف
يدقّون على بابه.

لديه تبغ وخمر ولا يحتاج إلى أكثر
كي يشعر بسلام
ويخترع حقولاً
ويحضر ضيوفاً.

مرةً قال

مرةً قال: ليس للمساء إخوة
ومشى كثيراً
في الشوارع، في الدروب المقفرة، في الغابات
كي يجلب أخاً للمساء.

قال المساءُ بلا أخ ومشى
محدِّقاً في المارّة
محدِّقاً في الشجر
محدِّقاً في التراب
محدِّقاً في المساء الذي
نام وحيداً.

بالكاد تتسع لعين شخص ولهاثه

الهواء من رئتيه
والماء من عينيه
ما حاجته إلى الخارج؟
من لهاثه يأتي الهواء ومن دمعه الماء
وإن أراد طعاماً
في حديقة باله خضار وثمار.

أقفل الباب وقعد

مشيحاً بوجهه عن خيالات ناس
تعبر أمام بيته
عن خيالات عصافير
تدقّ على نافذته
ماذا سيطعم العصافير وإلى أين سيدعو الناس؟
إن أراد عصفور قمحاً من أين يأتي به؟
وإن دخل ناس
أين يجلسون؟

غرفة صغيرة ومقفلة
بالكاد تتسع لعين شخص
ولهاثه.

نصوص من مجموعة وديع سعادة الأخيرة «من أخذ النظرة التي تركتها وراء الباب»، والتي قام بنشرها عبر الإيميل احتجاجاً على سوء تعامل الناشرين مع الشعر، وكان فعل الشيء نفسه في مجموعته السابقة.

حماية الثورات تكون بالثورة الكبرى



الثورة هي الزاد اليومي، الذي يصحو عليه العالم العربي كل صباح، فلهب الثورة التي أشعلتها تونس انتقل إلى مصر ثم اليمن فسورية وليبيا والبحرين، وتخشى دول عربية أخرى أن تمتد إليها الثورة، في كتاب «حماية الثورات تكون بالثورة الكبرى» يعرض المؤلف نبيل عبيد ما يصفه بخلاصة دراسات منشورة في علم اجتماع المعرفة العربية الإسلامية، عن هذه الثورات وآفاقها العربية.

يتكون الكتاب من ثلاثة فصول يتخذ كل فصل شكل باب به فصول أو موضوعات فرعية، إضافة إلى مقدمة وإهداء. وفي الفصل الأول الذي يحمل عنوان «تراث الثورة والثورة على الثورات» يعرض المؤلف أفكاره عما يصفه بفيروس التخلف وإجهاض الثورات والفشل التنموي ثم حصانة الثورة، أما في الفصل الثاني فيحمل عنوان «إعادة اللغة العربية لصنع الحضارة».

ويعرض فيه المؤلف ما يصفه بفيروسات الثورة، وما يعتبره نظام الخط العربي الذي يحول -على حد قوله- دون تثقيف الشباب، كما يقدم عيوب رسم الخط العربي، وفي الفصل الثالث، الذي يحمل اسم «ترقية آلية التفكير العربي» يتكلم عن آفات فيروس المنطق القياسي، والآلية البديلة للتفكير المنطقي القياسي، والمقاييس الاجتماعية البديلة للقياس الأرسطي.

ويقول المؤلف إن ما يصفه بفيروس التخلف في الثقافة العربية هو حالة طارئة على المجتمعات العربية، مثل الفيروس المرضي الذي يصيب جسد الإنسان أو حتى الفيروس الإلكتروني الذي يسبب عطلاً مؤقتاً لجهاز الكمبيوتر، ويؤكد أن مقومات نهضة وتقدم الأمة العربية موجودة، وهذه المقومات تتمثل في الموقع المتوسط من العالم وتوافر المواد الخام والبترول والأرض الخصبة والمياه، والموارد البشرية سواء كانت عقولاً مفكرة أو أيدي عاملة مدربة.

وفي السياق نفسه يؤكد المؤلف أن السبب الرئيسي لما تعانيه الأمة العربية من تخلف مؤقت هو تغييب المعرفة، وهو ما يظهر في الفجوة المعرفية بين العرب والعالم المتقدم الذي يعيش في توسع مستمر، وتزداد هذه الفجوة يوما بعد يوم، معتبراً أنه حتى مع الثورات العربية فإن هذه الفجوة لن تلتئم، مؤكداً أن تغيير النخب الحاكمة في العالم العربي لن يكون هو العلاج لهذه الفجوة، بل لن يعالج هذا الخلل إلا إنشاء جامعات ومراكز بحثية جديدة.

ويقول المؤلف إن الثورات العربية الراهنة لن تنجح إلا بإعادة اللغة العربية، لتكون مشاركة في صنع الحضارة مرة أخرى؛ بمعنى أن يعاد الاعتبار للغة العربية على أساس أن هذه اللغة هي وسيلة التخاطب والتعلم للعرب، مشيراً إلى أن هذه اللغة قادت الحضارة العربية والإسلامية طوال قرون سادت فيها هذه الحضارة على العالم، معتبراً أن الثورة الكبرى التي يقصدها هي الثورة المعرفية، التي تعيد اللغة والمعرفة العربية مرة أخرى إلى مسار التاريخ والمعرفة الإنسانية.

وفي الفصل الخاص بالخط العربي يعرض المؤلف لفكرته التي تقوم على أساس أن الشكل الحالي، لرسم الخط العربي يجعل المطالعة في الكتب العربية الحديثة غير سلسة بالنسبة للشاب العربي، ويعرض المؤلف موجزاً لتاريخ تطور الرسم العربي، قبل أن ينتقل لأطروحته حول ضرورة تطوير شكل الخط العربي بالاستفادة من الخطاطين، ومصممي «الفوتنات» وخبراء قواعد بيانات النصوص العربية.

أما فيما يتعلق بما يدعو إليه المؤلف من ترقية آلية التفكير العربي، فيطالب بضرورة الإقلاع عن إصدار الأحكام القطعية على الجماعات، وعلى الأفراد بقوة المطلق والمقدس، وألا تصدر هذه الأحكام إلا بناء على تفكير علمي ومنطقي، وعدم التمادي في استخدام آلية النقد العدمي غير البناء، الذي يبحث عن مواطن الخطأ لدى الآخرين، دون التفكير بشكل إيجابي وعقلاني.

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2011/08/10) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

هرم ماسلو للحاجات..

◄ نور أبو فرّاج



(١)

يعثر على مغنية بريطانية عمرها /٢٧/ سنة، متوفاة في شقتها في لندن إثر جرعة زائدة من المخدرات..

(إيمي وينهاوس) ماتت وحيدة في شقتها، وحولها زجاجات كحول فارغة لم يسنح لها الوقت أن ترميها، ربما بضع ثياب متسخة هنا وهناك، أسطوانات موسيقا أحبتها وأخرى كانت آثرها الخاص الذي تركته في الحياة، جوائز وشهادات، قلم كحل أسود لطالما رسمت به قوساً حاداً حول العيون.

ماتت وحيدة بالرغم من أنها كانت من أشهر المغنيات الشابات في العالم، ومن أكثرهن أهمية وفرادة وإبداعاً، وبالرغم من أن موسيقاها كانت مدعاة للفرح والتأمل والمتعة لكثيرين ماتت وحيدة تماماً كما توقعت لها مجلات الفضائح، ونقاد الموسيقا، ومواقع الإنترنت، أن تموت إثر جرعة زائدة من المخدرات وإدمان للكحول.

ماتت (إيمي وينهاوس) في ظل فوضى عالمية، تجعل من حادثة موتها خبراً عابراً، ليكون من الترف تخصيص بضع من لحظات الهدوء لوداعها وسماع أغنياتها.

(٢)

شعوب بكاملها تنتفض طلباً للحرية

شاب يموت بعد أن أضرم ناراً في جسده احتجاجاً على حقه المهدور، بعد أن فشلت عيونه الحادة وصوته الصارخ في جعل أحد يلتفت له أو لمطالبه، فكانت النار وما ولّدته من ضوء..

شاب آخر في بلاد أخرى، يموت مقتولاً بعد انتزاع حنجرته، لأنه كان يهتف ويقود مظاهرات حاشدة في مدينته..

آلاف الشهداء، رجالاً ونساءً، كباراً وصغاراً يموتون من أجل حرية سلبت منهم طوال حياتهم في تقرير مصيرهم، والتعبير عن رأيهم، وعيش حياتهم بالشكل الذي يرونه، وحماية حقهم بالكلام والتفكير والعدالة والمواطنة والكرامة.

تلك مثل عليا وحقوق واجبة ومكفولة.. حققتها الشعوب في بعض البلدان بالدم، وباتت أمراً واقعاً لا تحتاج إلى نقاش.. إلا أنها في بلدان الشهداء ما تزال مطالب جوهرية تستحق الموت من أجلها.

(٣)

ضحايا مجاعة الصومال قد يتجاوزون المليون قتيل

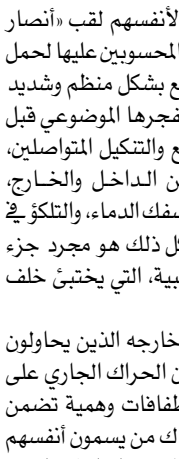
عيون جاحظة، بطون منتفخة، وعظام تكاد تظهر تحت طبقة من الجلد الرقيق... هناك في تلك الأرض البعيدة، لا مكان للحديث عن الحرية أو الشعور بالوحدة والرغبة في تحقيق الذات.. فالمعركة هناك معركة البقاء الأزلية، صراع الإنسان لحماية وجوده ضد قوى الطبيعة.. هناك تعبير «الموت جوعاً» ليس مجازاً، بل هو واقع الحال.. هناك لا وقت للتفكير والتأمل في معنى الحياة وغايتها، لا دلالة لكلمات الوطن والحرية والكرامة.. هناك الموت ليس خياراً وليس رسالة احتجاج..

موت آلاف البشر في الصومال جوعاً يجعل الثورات من أجل ظروف حياة أفضل وطلب الحرية والعدالة والديمقراطية تبدو وكما لو أنها ضرب من الترف، وتلك الثورات بدورها تجعل البعض ينظر بازدراء لخبر موت فتاة عانت وحدة واضطراباً وشعوراً بعدم تقدير الذات دفعها لإدمان المخدرات..

تلك شذرات من أحداث تعرض في نشرة الأخبار، ما يوحدها أن الموت نتيجتها، وإن اختلفت الأسباب.. عالم مظلم مضطرب ذاك الذي نعيش فيه، وواقع يجبرنا على الاختيار على من يجب أن نحزن.. ومع أي من قصص الموت تلك نتعاطف..

صورة ضبابية قاتمة تلك التي ما تزال تسمى «حياتنا»!.

■■



أخبار بريطانيا كما يرويها السوريون

وجد الشباب السوري في الأحداث الصاخبة التي تشهدها بريطانيا فرصة لجعلها مرآة سورية وعربية، وعلى الفور كانت الاستجابة عبر موقع «فيس بوك» حيث أنشئت صفحات ومجموعات.. نقتطف منها ما تيسّر..

● رئيس وزرائنا ديفيد كاميرون يصرح: سنزحف عليهم بالملايين لتطهير بريطانيا هاوس هاوس.. كورنر كورنر.. زنغا زنغا.. بيرسن بيرسن.. لحتى تتطهر البلد من الدنس والأنجاس.

● تلفزيون الإخبارية البريطانية: لا يوجد مظاهرات وإنما بعض التجمعات من الناس الذين خرجوا من الكنيسة فوجدوا أن الضباب انقشع، والشمس سطعت فهتفوا بحمد الله وحب الملكة إليزابيث ثم تفرقوا دون أي اشتباك فيما بينهم.

● اتصلت مواطنة بريطانية من مدينة توتنهام وأكدت أنها وسط إمارة سلفية مسيحية سيطرت على المدينة، وأن علم الحزب الشيوعي يرفرف في سماء توتنهام، وطالبت بتدخل الجيش والأمن لإنزال العلم الشيوعي والقضاء على الإمارة السلفية المتشددة.

● مظاهرة حاشدة في وسط العاصمة البريطانية تهتف: «ليفربول حنا معاكي للموت»..

■■

«الكرمل» و«الطريق».. من جديد

صدر عن مؤسسة الكرمل الثقافية في فلسطين عدد صيف عام ٢٠١١ من فصلية الكرمل الثقافية.

ويقع هذا العدد في ٢٤٧ صفحة من القطع الكبير، وقد جاء في أربعة أقسام مكرّسة للتحوّلات الجارية في العالم العربي منذ مطلع العام الحالي

في القسم الأوّل المعنوّن «الشاهد في زمن الطغاة»، نشرت المجلة نصوصا كان الشاعر الكبير محمود درويش قد نشرها في مجلة «اليوم السابع» الباريسية، في أواسط الثمانينيات بعنوان «خطب الدكتاتور الموزونة»، ولم يضمها إلى أي من مجموعاته الشعرية أو كتبه النثرية، لذا تكاد تكون مجهولة لدى جيل من القرّاء العرب.

وفي القسم الثاني المعنون «دراسات ومقالات في ربيع الشعوب العربية» نشرت المجلة إسهامات لستة من الكتّاب هم سمير أمين، ورشيد الخالدي، وصبحي حديدي، ومهند مصطفى، وآلان غريش، وحسن خضر، عالجوا فيها ظاهرة ما يشهده العالم العربي من حراك وتحوّلات راديكالية لا تزال مستمرة حتى الآن.

وفي القسم الثالث المعنون «كلام الشهود» نشرت المجلة شهادات لكتّاب عاشوا وقائع وأحداث الثورة المصرية.

وفي القسم الرابع المعنون «الشاهد من نافذة الأمس» نشرت المجلة نصا للأكاديمية والناقدة المصرية سامية محرز بعنوان «قيمة الحرية: الكاتب ضد المؤسسة» عالجت فيه ظاهرة الحروب الثقافية التي عاشتها مصر قبل الثورة. وفي مقالة تحليلية بعنوان «السينما والثورة في مصر» رصد السينمائي الفلسطيني صبحي الزبيدي تجليات وإرهاصات التغيير في السينما المصرية على مدار عشر سنوات سبقت الثورة.

ومما يذكر أن فصلية الكرمل الجديد الثقافية تصدر في طبعتين محلية في رام الله، للتوزيع في فلسطين، وعربية في عمّان للتوزيع في العالم العربي.

ويرأس تحرير فصلية الكرمل الجديد الكاتب حسن خضر، الذي كتب في الافتتاحية ما يوجز رؤية المجلة في العبارات التالية: «في واقع العالم العربي هذه الأيام أكثر من ضوء ومن شمس ساطعة، كأن الخليقة تبدأ الآن. الضوء الساطع، كما الظلام الدامس، كلاهما يحد من كفاءة البصر، ويستنفر البصيرة. وتحت هذا الضوء الساطع تسعى الممارسة الثقافية إلى استعادة ما كان لها من دور في أزمنة مضت، باعتبارها: نقدية أولا، ومحكومة بهاجس التحديث ثانيا، ومسكونة بتطلعات ديمقراطية وإنسانية ثالثا، وغير محايدة ولا امتثالية رابعا، ومصابة بداء الحرية خامسا».

من جانب آخر صدر العدد الأول من مجلة «الطريق» التي تأسست ١٩٤١ وحتى ٢٠٠٣ وتوقفت منذ ذلك التاريخ، إلا أنها



استأنفت صدروها بعدد خاص حول ثورة مصر.

ويكتب في هذا العدد «ثورة مصر وما بعدها» سمير أمين، «أسئلة الثورة» الطاهر لبيب، «ربيع عربي: لماذا في هذا الوقت بالذات» صادق جلال العظم، «الثورة الدائمة في الوطن العربي» هشام غصيب، «أي درس نستقيه من انتفاضتي مصر وتونس» جاك أ. قبانجي، «المثقف والمشهد العربي الراهن» فيصل دراج، «البعد الثقافي للانتفاضات العربية الراهنة» مسعود ضاهر، «نحن العناصر التكوينية للثورة التونسية» الهادي التيمومي، «الوضع العربي على عتبة تغيير عميق» سلامة كيلة، «الثورة المصرية... بعيون أفريقية» حلمي شعراوي، «تداعيات الثورة المصرية فلسطينياً» حسين أبو النمل، وغيرها.

وفي باب طريق الأدب والفن، حديث الذاكرة (إلى الرفيق أسد) مرسيل خليفة، الأنوثة بين الجسد المغيب واللغة المستردة شوقي بزيع، أحلام اليقظة روجيه عساف، المسرح والإعلام: نموذجان أولا وثانياً لعبيدو باشا، عن الثورة والأغنيات لهالة نهرا، سينما الجاز رحلة في عالم محمد سويد السينمائي لمحمد ملص، قراءة في واقع السينما اللبنانية الراهنة لنديم جرجورة، صورة الطفل في أدب الأطفال اللبناني لهالة البزري، الاتجاه الواقعي في الفن لمحمد شرف، وقصة: غريب! سحر مندور، وقصة: العودة لهلال شومان.

■■

بين قوسين



أصدقاء الحركة الشعبية وأعداؤها..

◄ جهاد أسعد محمد

تضع حسبة سريعة لأصدقاء وأعداء الحركة الاحتجاجية الشعبية الجميع أمام حقيقة مرعبة، قد لا تخطر ببال من يستسهل ويستمرئ مهاجمة هذه الحركة!

فأصدقاء الحركة الحقيقيون الذي يصرون على سلميتها ووطنيتها ونظافة شعاراتها وسلوكها وأهدافها هم قلة نسبية من الشخصيات الوطنية والمثقفين، وبعض القوى الناشئة أو قيد التشكل، والقليل القليل من أحرار المنطقة والعالم غير المرتبطين بالمحافل الإمبريالية والماسونية والمرجعيات الطائفية العابرة للحدود.. أما أعداؤها... فالقائمة أكبر مما قد يتخيل الكثيرون، وربما أقلهم إيذاء وتنكيلاً بها بالمعنى البعيد والعميق هم الشبيحة ورجال الأمن ومن لف لفهم من قامعيها المباشرين..

ومع ذلك، يحلو هذه الأيام لـ«متحمّس» من بعض من اتخذوا موقفاً سلبياً مبكراً من الحركة الاحتجاجية الشعبية منذ تفجرها، أن يقف بثقة، ويبتسم منتصراً، ويقول: «ألم أقل لكم من البداية إن المتظاهرين مجرد رعاع وحثالة طائفيين!! ها هي الأحداث تفضح مراميهم وتثبت أنهم مأجورون وخونة وعصابات مسلحة وتكفيريون.. حتى مجلس الأمن اعترف بعنفهم وإجرامهم!..»، ثم يشرع في إيراد وتعداد ما حفظه عن ظهر قلب عن تلفزيون الدنيا ونظرائه، من أعمال «وحشية» قام بها هؤلاء «الرعاع» مؤخراً بحق رجال الأمن والجيش والمدنيين والممتلكات العامة والخاصة... وعن ارتباطهم كلهم بأجندات خارجية ومشاريع مشبوهة تسعى لتفتيت البلاد وتمزيقها، محاولاً بشكل بائس ويائس لصقهم بالحركة الشعبية.

طبعاً، لا ينتبه هذا الوطني الفهيم واللاطائفي واللاتكفيري، الحريص على أمن البلاد ووحدتها الوطنية، أن من يصفهم بهذه الصفات وأعدادهم بالملايين، هم قبل كل شيء إخوته في الوطن، وهو مضطر في نهاية المطاف، ولو على مضض، أن يتشارك معهم المصير واللقمة والأحلام والتراب والهواء والماء والثروات، إلا إن اختار تغيير وطنه وانتمائه وبرنامجه الوطني أو حدوده الوطنية استياءً وحنقاً!!.

كما ينسى هو وغيره ممن يحتكرون لأنفسهم لقب «أنصار الوطن»، أن هذه الحركة التي لجأ بعض المحسوبين عليها لحمل السلاح وهي منهم براء، ما فتئت تُدفع بشكل منظم وشديد الخبث إلى غير وجهتها وغاياتها منذ تفجرها الموضوعي قبل أكثر من أربعة أشهر، من خلال القمع والتنكيل المتواصلين، والتجييش الطائفي غير المنقطع من الداخل والخارج، والحواجز، والاعتقالات والمداهمات، وسفك الدماء، والتلكؤ في المضي نحو الإصلاحات الموعودة.. وكل ذلك هو مجرد جزء يسير منها أعداؤها وما أكثرهم!

فعداً كبار فاسدي النظام وشركائهم خارجه الذين يحاولون عبثاً إخفاء تعصبهم الفئوي، ويصورون الحراك الجاري على أنه حركة طائفية بهدف إحداث اصطفافات وهمية تضمن لهم حفاظهم على ثرواتهم ونهبهم، هناك من يسمون أنفسهم «المعارضة» الخارجية، وبعض نخب «المعارضة» الداخلية، الذين ما انفكوا يبذلون ما باستطاعتهم لكي يقنعوا الحركة الشعبية أنهم قادتها ومرشدوها... هؤلاء بالعمق ضد الحركة بامتياز خطاباً وشعاراً وبرامج وأساليب، ومراميهم غير مراميها في المحصلة، ويحاولون كل الوقت تضليل بوصلتها وجرّها إلى مواقع وأشكال احتجاج غير موضوعية وغير وطنية..

وهناك الإعلام بشقيه، الداخلي، والخارجي الأجنبي والعربي، فكلاهما يشهر سيفه لقطع رأس الحركة بأسلوبه، الأول المتخلف اللغة والأدوات، بعدائه السافر لكل نفَس احتجاجي بحمق يوازي حمق مرجعياته الفئوية، والثاني الخبيث والحريف، بادّعاء مناصرة الحركة شكلاً والكيد لها مضموناً بمراوغاته وحيله ذات التأثير السلبي الخفي، وأجنداته البعيدة المدى..

والقائمة تطول.. فهناك الإمبريالية «الداعمة»، والمراوغة، والصهيونية العالمية، ومعظم كبار رجال الدين المعارضين للحركة والمؤيدين لها، وغالبية الخارجين عن القانون «المناصرين» للحركة والمناوئين لها، وجحافل الحاقدين العرب والإقليميين، ومجموعات المدّعين، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإنسانية، والجيران، والقوى الناقمة، والقوى الكلاسيكية، اليمينية واليسارية، الذاهبة إلى الموت، ومعظم المرجعيات الطائفية والمذهبية والعشائرية والإثنية... هؤلاء في العمق، أعداء حقيقيون للحركة الشعبية وإن زعم بعضهم العكس..

فهل اجتمع أعداء بمثل هذا القدر على حركة ناشئة من قبل؟

طبعاً كل ذلك لا يبرر أن تنحرف الحركة عن مسارها، فالرهان عليها كبير، والأمل بطهارتها وعمقها وجذريتها أكبر.. ولكن فلنتفهّم الحركة ولنناصرها ونساعدها كي تنضج بشكل أكبر وأعمق، فهي أحوج ما تكون لذلك الآن، ونحن أحوج ما نكون إلى ذلك أيضاً، فالحركة هي قارب نجاتنا جميعاً، شعباً واحداً موحداً ودولة واحدة موحدة..

mjihad@kassioun.org

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org زار موقعنا بين عددين 417.902 زائراً